

عدد خاص

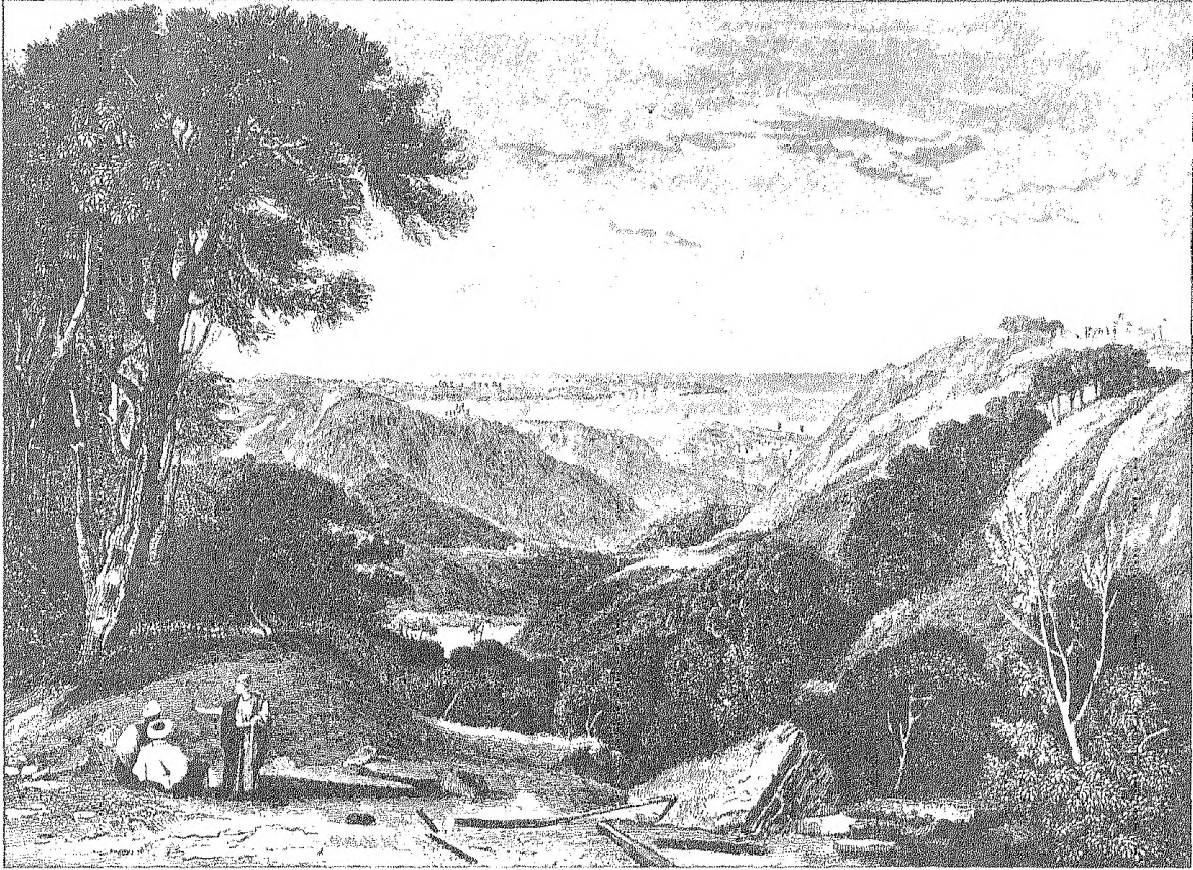
تاريخ العرب والعالم

مجلة شهرية مصورة تبحث في التاريخ العربي
العدد ٥٢ • شباط ١٩٨٣ م • الموافق جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ

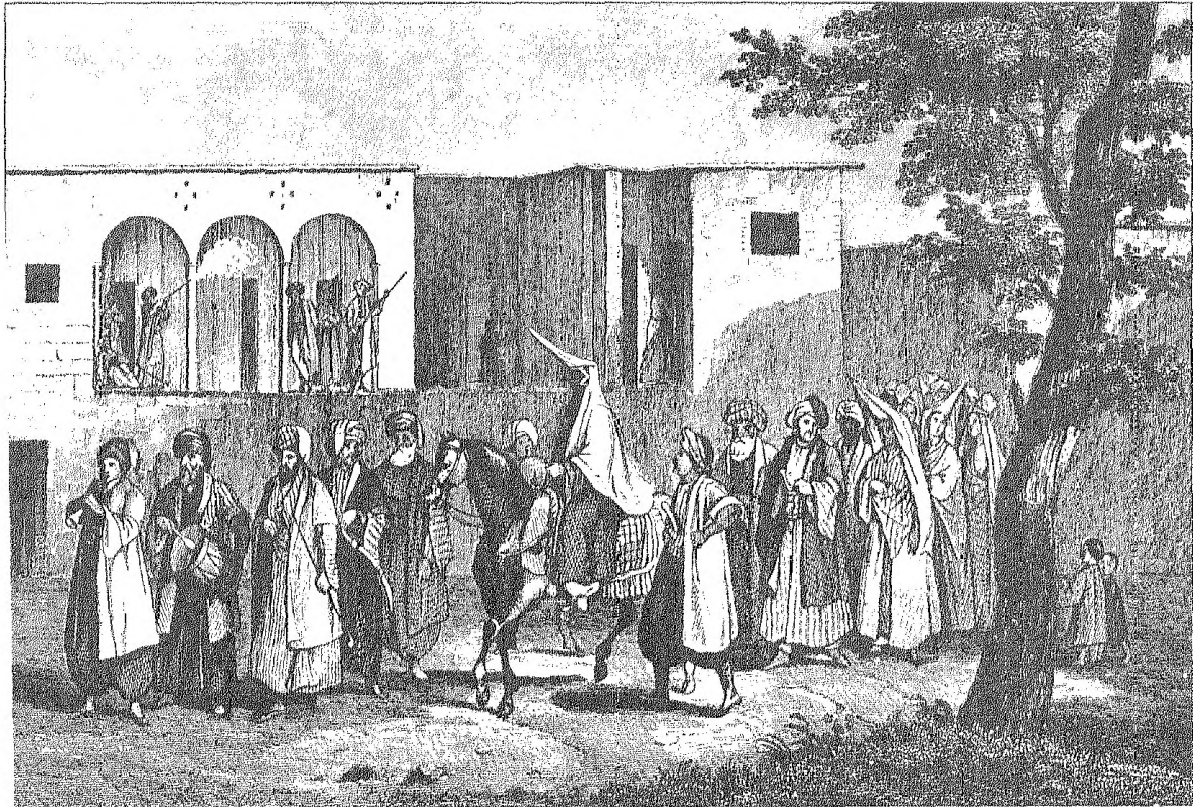


لبنان

نصف قرن من الاستمرارية



جبل لبنان للفنان «رانسونيت» من كتاب «جبل لبنان» لتشرشل، الجزء الثاني، الصفحة ٣



عرس في الجبل للفنان «رانسونيت» من كتاب «الدروز في لبنان» لشاسو، ص ١٤٣ — ١٤٤

تاريخ العرب العالم

العدد ٥٢ - شباط ١٩٨٣

تصدر عن دار النشر العربية في منتصف كل شهر

صاحبها ورئيس تحريرها : فاروق البربر
المستشار : د. أنيس صايغ المدير المسؤول : محمد مشموشي
قسم التوثيق والأبحاث : شذا عدرة
قسم التوزيع والاشتراكات : علي عبدالساتر
المخرج الفني : سالم زين العابدين
الانتاج : مطبعة المتوسط: ش.م.ل.
التوزيع : الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات.

ثمن النسخة

لبنان : ٦ ل.ل.	سوريا : ٩ ل.س.
العراق : ١ دينار	تونس : ١,٥ دينار
السعودية : ١٠ ريال	الكويت : ١ دينار
الأردن : ٨٠٠ فلس	الإمارات : ١٠ درهم
البحرين : ١ دينار	قطر : ١٠ ريال
مسقط : ١٠٠٠ بيضة	بريطانيا : ١,٥ جنيه
صنعاء : ١٠ ريال	ليبيا : ١,٥ دينار

الاشتراكات

(بما فيها أجور البريد الجوي)

- في لبنان: للأفراد ١٠٠ ل.ل.
- للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.
- في الوطن العربي: للأفراد ١٢٥ ل.ل.
- للمؤسسات والدوائر الحكومية ٧٥ دولاراً.
- خارج الوطن العربي: للأفراد ٤٠ دولاراً.
- للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٠٠ دولاراً.
- اشتراك تشجيعي ٥٠٠ ل.ل.
- تدفع قيمة الاشتراك مقدماً نقداً أو حوالة مصرفية.

HISTORY OF THE ARABS AND THE WORLD

EDITED BY FARUK BARBAR
PERIODICAL ILLUSTRATED
MAGAZINE PUBLISHED FROM SADATE ST.
ABOU HILEIL BLG. P.O.B. 5905 TEL. 800783
BEIRUT, LEBANON

Vol. 5 No. 52, Feb. 1983

ANNUAL SUBSCRIPTION : \$100 (INCLUDING \$25 FOR
ADDITIONAL AIR MAIL CHARGES)
MAIL ALL COMMUNICATIONS,
INCLUDING SUBSCRIPTIONS TO:
«HISTORY OF THE ARABS AND THE WORLD»

في هذا العدد

■ المقالات الواردة توزع حسب التوبيخ الفني للمجلة.
ولا علاقة لذلك بمكانة الكاتب. مع حفظ المكانة الإجتماعية
للكتاب، تراعى في الألقاب الصفات العلمية فقط ■

- صمود.. واستمرارية
فاروق البربر ٢
- في أساس الصمود
معالي الأستاذ روجيه شياخاني ٣
- لبنان والسياسة الخارجية
معالي الأستاذ جوزف أبو خاطر ٤
- عملية الإعمار الكبرى
بين الشعب والدولة
د. محمد عطا الله ١٠
- نشأة السياحة اللبنانية
ومراحل تطورها
الشيخ حبيب كيروز ٢٢
- دور الاعلام في لبنان الجديد
محمد البعلبكي ٢٨
- المؤسسات السياسية في لبنان
د. بهيج طيارة ٣٢
- من المتصرفية إلى الجمهورية
د. نقولا زيادة ٣٨
- الجامعات في لبنان
د. محمد المجدوب ٤٤
- بيروت: ذكريات.. وواقع
جبران التويني ٥٠
- تضامن المجتمع اللبناني
د. باسم الجسر ٥٦
- ١٩٤٣ - ١٩٨٣
أربعون عاماً من الاستمرارية الدستورية
د. داود الصايغ ٧٤
- الثوابت في النظام السياسي اللبناني
وفي المجالس النيابية:
الهيئة الانتخابية الموحدة
د. انطوان مسرة ٨٠
- الرياضة في لبنان خلال نصف قرن
ناصر مجدلاني ٨٦





والمؤامرات. وعلى الرغم من كل الضغوط، استطاع أن يستمر مؤدياً رسالته ولعب دوره المميز ضمن الأسرة العربية.

لبنان الذي احتضن المقاومة الفلسطينية ودفع الثمن باهظاً. ان الحرب اللبنانية تركت بصماتها على كل القلوب وفي كل المناطق والقطاعات، فدمرت البيوت والمحلات والمصانع، وشردت مئات الآلاف من المواطنين الأبرياء، وقتلت عشرات الآلاف من الأبرياء. ولكنها لم تمنح الثوابت التاريخية والجغرافية ولا الجوامع الوطنية الأصيلة والعميقة الجذور.

فهناك استمرارية في العيش الواحد وفي مجابهة التحديات وفي الحرص على المؤسسات الجامعية.

هذه «الاستمرارية» اللبنانية، وعناصرها الموضوعية من مختلف القطاعات، هو ما تحاول مجلة «تاريخ العرب والعالم» إبرازه في هذا العدد الخاص في مرحلة تعتبر من أخطر مراحل تاريخنا المعاصر على الإطلاق.

فاروق البربر

صمود واستمرارية

غاية هذا العدد الخاص، هو تقديم صورة متكاملة، قدر الامكان، عن لبنان ومؤسساته ونضاله واستمراريته خلال نصف قرن. لبنان الذي قاوم الانتداب الفرنسي وحقق الاستقلال. لبنان الذي ساهم في انشاء جامعة الدول العربية. لبنان الذي اشترك في مؤتمرات دول عدم الانحياز. لبنان الذي استطاع أن يصمد أمام التحديات



في أساس الصمود

روحيه شيخاني

وزير العدل والاعلام



إذا قيس صمود الشعوب بمقياس ثوابتهم الوطنية ومكاسبهم التي تشكل عبر الزمان تراثهم الكبير وجامعهم الأول في وحدة المصير، لظهر أن بين اللبنانيين من عناصر الوحدة ما جعلهم يواجهون أشرس محنة عرفوها في تاريخهم

المعاصر.

لبنان استمر، استمر كشعب وكقيم وكمؤسسات وبقيت شرعيته تمثل ذلك الوجه الأصيل لإرادة لبنان بالبقاء والاستمرار، بالرغم مما لحق بها من وهن وما حل بالمؤسسات من دمار معنوي ومادي، أصاب الدولة بالشلل والجمود، وأوحى بالكثير من المخاطر.

لكن الاستمرارية الدستورية، أثبتت فعاليتها في المحنة اللبنانية، وكانت ولا تزال مدخلنا الأساسي الى الخلاص. فالرئاسة الأولى تناقلت حسب الأصول، والحكومات ألفت حسب مقتضيات نظامنا، ومجلس النواب الذي كان قدره فريداً خلال السنوات الثماني الماضية، أدى دوره التاريخي، تشريعياً وسياسياً، حسبما تتطلبه القوانين والظروف. والادارة عادت الى العمل، والمؤسسات الأخرى انطلقت في حركة البناء الجديدة، وبخاصة بعد اعادة توحيد شطري العاصمة وزوال معظم العوائق المادية للعمل والانتاج.

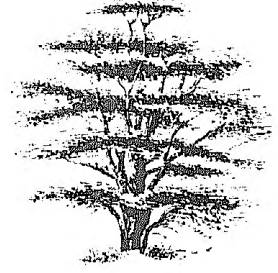
إننا اليوم، أزاء مسيرة المستقبل، نتطلع الى الماضي بألم وأسف، ولكن بنوع من الارتياح أيضاً، بسبب ما بذلناه من قدرة على الصمود، وما تمسكنا به من قيم ومبادئ، ساعدتنا على اجتياز محنة كادت، لولا وعي اللبنانيين الشامل وتحسّسهم بوطنهم وبوحدته وبديمومته، أن تؤدي به الى طرق التفكك والزوال.

إن هذا الوعي تمثل في الأصل في الايمان بالشرعية، كوسيلة أساسية للجهد الوطني الفاعل والشامل. فتحقق الانتقال الدستوري من الرئيس الياس سركيس الى الرئيس المرحوم الشيخ بشير الجميل، الى الرئيس الشيخ أمين الجميل، في ظروف لعلها أدهشت العالم من حيث دقة انطباقها على النظم والأصول والتقاليد، بما ينم عن تراث ديمقراطي أصيل لدى اللبنانيين ساعدهم على مواجهة المحنة والتصدي لمحاولات التفكك والفراغ.

وعندما تسلم الرئيس الشيخ أمين الجميل زمام الحكم، تأكد اللبنانيين أن هناك مسيرة حيوية جديدة هدفها الانقاذ، وهي الرسالة التي جعل منها الرئيس الجميل عنواناً أساسياً لمهمته في الحكم. فاتضح أن هناك اجماعاً لبنانياً وطنياً حول شخص الرئيس ومهمته، تمثل في كافة الفئات والمناطق والاتجاهات.

ويوم أطلق الرئيس كلمته المدوية من على منبر الأمم المتحدة: «أعطونا السلام، وخذوا منا ما يدهش العالم»، أدرك اللبنانيون أن لبنانهم المستعاد بات قريباً، وأن المستقبل قادم بأمل كامل، وأن البلد الذي عاش ستة آلاف سنة ليس قدره الزوال والاندثار.

لبنان



والسياسة الخارجية



جوزف أبو خاطر

بعد اندحاره في الحرب العالمية الأولى التي خاضها إلى جانب امبرطوريته المانيا والنمسا. وجاء العهد المتصرفي في لبنان إثر أحداث ١٨٦٠ المعروفة وعاش البلد في ظل نظام البرتوكول الذي ألزمت به أوروبا الباب العالي. وامتد حتى بدء الحرب الكبرى عام ١٩١٤ ومن أبرز مقوماته أن الحكم آل إلى متصرف تعيينه السلطنة من بين رعاياها المسيحيين غير اللبنانيين. وكان المتصرف يملك صلاحيات جد واسعة في تسيير شؤون البلد الداخلية فقط دون أن تبدو أية ملامح سياسة خارجية سوى انتماءات ضمنية إلى دول أجنبية توزعتها الطوائف الدينية فمكنت إحداها علاقة قديمة بفرنسا ومالت ثانية إلى بريطانيا العظمى، التي أولتها بعض الحماية وثالثة إلى روسيا القيصرية ورابعة رنت بالأبصار شطر الامبراطورية النمساوية وظل فريق آخر وهو مزيج من اللبنانيين على بعض الولاء للسلطنة إلى أن بدأت

لم تكن للبنان قبل الاستقلال عام ١٩٤٣ سياسة خارجية بالمعنى المتعارف عليه، ولم يكن في وضع استقلالي يسمح بانتهاج أية سياسة خارجية. ولا يمكن حتى التوقف إلا بقدر عند عهدي الأمير فخر الدين والأمير بشير الثاني. فالعلاقة بين الأول ومقاطعة توسكانا الإيطالية كادت أن يغلب عليها الطابع الشخصي البحت سوى محاولات منه لدى الكرسي الرسولي وسواه لتمتين الوضع في لبنان! وكان هكذا أمر الأمير بشير مع ابراهيم باشا المصري نجل محمد علي الكبير الذي حاول أن يخرج مصر نهائياً من الامبراطورية العثمانية بعد أن توغل الجيش المصري بقيادة ابنه باتجاه الأناضول وأوشك أن يصل إلى عاصمة السلطنة لولا تدخل الدول الأوروبية الفاعلة يوم ذاك. وكان التزاحم قد بدأ بينها على اقتسام تركة الرجل «المريض» الذي طال احتضاره ولم يلفظ النفس الأخير إلا



■ جوزف أبو خاطر، سفير سابق في المكسيك وأميركا الوسطى وروما وفيينا والقاهرة، مندوب دائم لدى الجامعة العربية، رأس الوفد اللبناني لمؤتمر منظمة الاونسكو العام في مكسيكو وفي بيروت، ثم عين أميناً عاماً للخارجية، نائب دائرة زحلة وبعليك ١٩٦٨ - ١٩٧٢، ثم وزيراً للتربية، ثم وزيراً للدولة لدى سنتين في عهد الرئيس الياس سركيس. رأس الوفد اللبناني لمؤتمر القمة العربي في فاس.



عندما رفع العلم اللبناني في قلعة راشيا



الامير فخر الدين المعني

مناطق نفوذ في مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥. وكان من أهداف الدولتين الكبيرتين شد أزر الشعوب الطامعة الى الاستقلال ورأت أن من مصلحتها القضاء على الوجود الأوروبي في آسيا وأفريقيا وكان من نتيجة هذا التبدل العميق أن

استقلت دول العالم الثالث بأسرها وأن سارعت الدول الكبرى إلى خطب ودها تأميناً للمواقع الاستراتيجية الهامة ورغبة في الاستفادة من مواردها الطبيعية التي فجرتها أرضها خيرات وكنوزاً وفي طليعتها البترول الذي يرتبط به الاقتصاد العالمي في حالتي السلم والحرب.

وقد أفادت البلاد العربية من هذا الواقع الجديد، فنالت جميعها استقلالها الفعلي في شؤونها الداخلية والخارجية، وبدأت تلعب دوراً

حركات وانتفاضات التحرر العربي فانصهرت في بوتقتها فئات عديدة من اللبنانيين الذين أسهموا فيها إسهاماً واسعاً ورفعوا حيثما نزلوا لواء النهضة القومية في شتى الحقول.

وبعد تفكك السلطنة العثمانية في أعقاب حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ بدأ العالم العربي يشهد بزوغ فجر جديد شدد في النفوس الأمل بتحقيق الحرية والاستقلال الذين منتها بهما الدول الظافرة جزاء وقوفها في الحرب إلى جانبيها. وسرعان ما تبخرت الأمانى والآمال فقد اقتسم الحلفاء المنتصرون بقية تركة السلطنة العثمانية وكان حال العرب معهم ما قال في وصفه شاعرنا الأخطل الصغير:

قد رجونا من الغنيمة حظاً
ووردنا الوغى فكنا الغنائم

وكان على العرب الذين جاهدوا الحكم العثماني بغية التخلص من ريقته العاتية، أن يخوضوا ضد المستعمرين الجدد حروباً فعلية امتدت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ التي أسفرت عن تقاسم الجبارين الجديدين واشنطن وموسكو العالم



على الصعيد العالمي
سواء في هيئة الأمم
المتحدة أم عن طريق
جامعة الدول
العربية.

وسأعود في سياق
الكتابة إلى موضوعي
الجامعة والقضية
الفلسطينية.

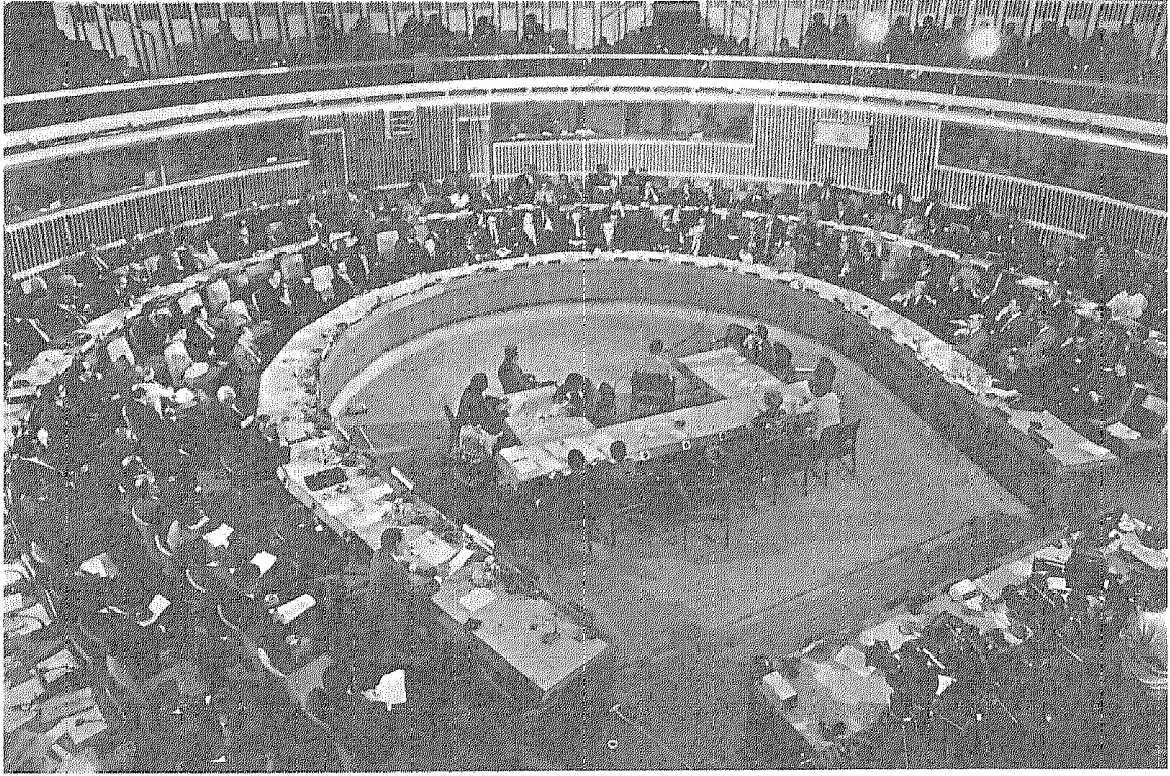
لبنان الرسمي في الخارج

فور أن ظفر لبنان باستقلاله عام ١٩٤٣ بادر إلى إنشاء تمثيل دبلوماسي وقنصلي في الخارج اتسع تدريجياً إلى أن شمل اليوم معظم دول العالم في جميع القارات. وقد أقول أننا أغرقنا في ذلك وحملنا البلد ما يفوق قدراته المالية، وأحياناً دون أي فائدة أو نفع وثمة أمثال عديدة على ذلك لا أرغب أن أعرض لها الآن. ومع بدء قيام التمثيل الخارجي اتجهت السياسة اللبنانية شطر دول معينة ساعدت على نيل الاستقلال وفي طليعتها بريطانيا وقد آزرتنا رغبة في تقليص النفوذ الفرنسي في بلاد المشرق التي ظلت طويلاً ميدان تزاخم بين الدولتين الغربيتين يرجع إلى البعيد من الأزمنة وغالباً ما رجحت فيه كفة الانكليز. وجاء انتقاء معظم الوزراء المفوضين إلى ترأس البعثات اللبنانية إلى الخارج في عهد الرئيس الشيخ بشارة الخوري، فأناط التمثيل اللبناني في لندن وباريس وواشنطن وسواها من العواصم الكبرى ذات التأثير في مصائر الكون بأشخاص من خيرة رجالات لبنان علماً وتمرساً بالقضايا العامة من بينهم الدكتور شارل مالك الذي سرعان ما أهله مواهبه العلمية الفذة وثقافته العالية إلى الصف الأول فتبوأ أعلى المراكز في الأمم المتحدة من رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رئاسة لجنة حقوق الإنسان التي أسهم في وضع شرعتها إلى رئاسة الدورة العامة للمنظمة وكان فيها وفي الأوساط الأميركية العليا محط الأنظار وموضع التقدير.

وقد أخذ البعض على الدكتور مالك ما أسمي انحيازاً إلى خط الولايات المتحدة، ولا أعتقد أن موقفه إذا صح يكون قد أضر بالمصلحة اللبنانية فاستعراض الواقع الدولي والعربي اليوم يثبت أن معظم الدول بما فيها العديد من بلاد العالم الثالث وحتى من دول عدم الانحياز بالذات اضطرت أن تكون في صف هذا المعسكر أو ذاك من المعسكرين الجبارين حفاظاً على مصالحها وأحياناً على مصيرها نفسه ومجرد توقف عند الوضع العربي الحاضر نرى أن عدداً من دول الجامعة تملكه الاعتقاد أن لا تسوية لمشاكل منطقة الشرق الأوسط وأهمها القضية الفلسطينية إلا بمساعدة واشنطن حتى أن الرئيس الراحل أنور السادات كان يصرح أن حل هذه القضية هو اليوم بنسبة ٩٥٪ بيد الولايات المتحدة، وإذا رأى البعض أن في هذا التقدير مغالاة فثمة حقيقة تتمثل في وضع لبنان اليوم الذي لم يجد أية وسيلة لمحاولة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي الا تدخل الولايات المتحدة في الأمر، وهو يسهل دونما ريب، إنهاء هذا الوجود وبالتالي جلاء القوات الأخرى عن لبنان وعودة السيادة على كامل أرضه إلى الدولة اللبنانية.

وبديهي، أن الحرص على صداقة واشنطن لا يمكن أن يعني في أية حال، إهمالاً للفريق العالمي الآخر، ولا يمكن أن يعني إضعاف العلاقات مع موسكو وحلفائها، بل قد يكون من الغباء أن نتجاهل ما يمثل هذا الفريق من قوة ومن سلطان ومن مصلحة لبنان السير بتؤدة وترو حيال كل التيارات فيضمن أمنه وسلامته ولا يجعل من أرضه ميداناً لأية صراعات عقائدية ولا ينسى واقعه وامكاناته المحدودة. وقد يمكن أن أعرض الآن دونما طویل إسهاب إلى بعض الخطوط العامة في سياستنا الخارجية.

لقد انطلق لبنان في ميدان السياسة الخارجية بحماسة واندفاع فأتتهما أحياناً صحة الرؤية والحذر، فانغمس في متاهات السياسات العربية وحاول أن يلعب على صعيدها دوراً خطر المزالق وإذا كان بعض البريق واللمعان قد رافق الخطوات اللبنانية الأولى وإذا وجب الاعتراف أيضاً أن لبنان بما تتمتع النخبة فيه



لبنان ساهم مساهمة فعالة في هيئة الأمم المتحدة

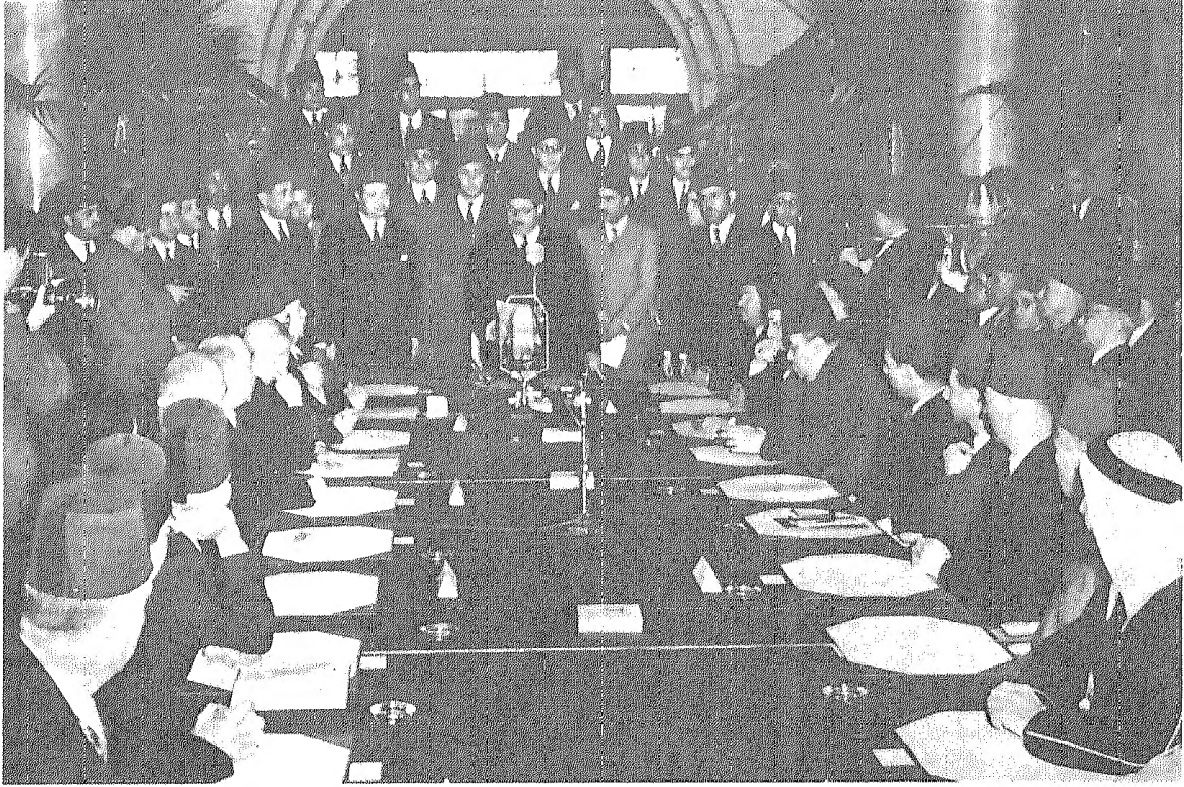
لبنان وسواه من الدول المعتدلة مواقف وقرارات كانت تؤدي بالبعض إلى الامتناع عن الاقتراع وحتى أحيانا إلى الانفراد في الرفض. والقرارات التي توالى والتي تغص بها ادراج وخزائن الجامعة لم يكتب لها أن تنفذ إلا بقدر ضئيل أمام انعدام القدرة على ذلك. وكان لبنان وسط موجات العنف الكلامي وتياراته يجنح إلى الاعتدال وينتهي الأمر بأن يصغى إلى رأيه ويؤخذ به بل كان الكثيرون يستدرجونه لبدء الرأي ويمتدحون تصرفه العاقل ومع الوقت أدت المواقف المتناقضة إلى تفكيك الاجماع العربي وإلى إضعاف الجامعة بل إلى الاضرار بالقضايا القومية وإلى إعطاء اسرائيل وسواها ذريعة لتشويه صورة العرب ولبنان. وكان لبنان وسط هذا الخضم يرفض أن يرتضي الموقف المتخاذل إلى أن أتت المحنة القاسية التي ما برحت تقض علينا المضاجع ويمكن الاعتراف الآن أن الأزمة الكبرى الحاضرة أفادت من حيث أراد مفجروها هدم البلد والقضاء عليه فاللبنانيون اليوم ومعهم شبه الاجماع العربي أدركوا خطر سياسات التطرف والامعان في

من ثقافة أهله لدور لامع في محيطه العربي، فهو إلى جانب ذلك قد جنح أحيانا إلى بعض التطرف الذي أخذ به العرب والذي أضر كثيرا بهم وبقضاياهم القومية الكبرى.

ولعلي إذ أعرض الآن لما إلى جامعة الدول العربية وسياستها وإلى القضية الفلسطينية سألقي في ذلك أضواء على مجمل جوانب سياسة لبنان الخارجية.

لبنان في الجامعة

كان لبنان من مؤسسي جامعة الدول العربية إلى جانب ست دول أخرى هي مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق والأردن واليمن، وما ان بدأت أعمالها حتى برز النشاط اللبناني وسط تيارات داخل المنظمة قادت أحيانا إلى أقصى حدود التطرف اللامسؤول وعرضتها إلى معاداة ومناوأة العديد من الدول فكانت قرارات الجامعة تتوالى مصاغة بعنف وبتهديد موجه إلى العالم وبتحذيرات كيفما شئت وكلما شئت وكانت التهديدات تأتي على السنة هذا المسؤول فيها أو ذاك وطالما واجه



عقب الموافقة على ميثاق جامعة الدول العربية، وتوقيع الميثاق بقصر الزعفران بالقاهرة.. أعلن محمود فهمي النقراشي قيام الجامعة العربية في ٢٢ آذار (مارس) سنة ١٩٤٥. وكان لبنان من مؤسسي الجامعة.

أدت إلى خلق خلافات حادة في صفوفهم ولوقوفنا عند نتائج وتأثير القضية الفلسطينية على الوضع اللبناني وحده لبدا فوراً ما قاسى لبنان بسببها وأحياناً بفعلها من ويلات ونكبات كادت أن تقذف به إلى الهاوية دون أن يجنى الفلسطينيون منها شيئاً.

لقد تحمل لبنان ما يفوق قدراته إلى حد بعيد وما يفوق بكثير ما تحمل سوانا من الدول العربية إذا ما قورنت أوضاعها بأوضاع لبنان البشرية والمالية وسيقول التاريخ أن المحنة التي حاقت بلبنان وما تعرض ويتعرض له من ويلات وأهوال ومال حق به من تدمير معالمه الحضارية والاقتصادية وما سال على أرضه من دماء أبنائه وما أدى ذلك إلى خلافات داخلية مرده إلى الأزمة الفلسطينية وما زال يبرز تحت أعبائها دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان تحسسه بعدالة القضية الفلسطينية وإلى التردد في متابعة نصرتها ما وجد إلى ذلك سبيلاً. إيماناً منه

التهديد والوعيد التي جعل منها العرب شرعة يتصرفون على ضوءها.

القضية الفلسطينية

لن أتحدث الآن إلا لما من عن القضية الفلسطينية التي بدت معالم نشوئها منذ وعد بلفور عام ١٩١٦. وقد أقر إنشاء وطن قومي وتطور فيما بعد فأدى عام ١٩٤٧ إلى تقسيم فلسطين بموجب قرار من هيئة الأمم المتحدة فتأسست الدولة العربية على حساب العرب وحقوقهم وإلى احتلال أراضيهم بالقوة وإلى ما بدا ويبدو من مطامع توسعية بعيدة الغور.

لقد تحكمت طويلاً القضية الفلسطينية بسلاسة لبنان الخارجية تحكما كان شبه كامل وإلى التأثير في سياسة وتصرفات جميع الدول العربية دون استثناء. وكاد الجهد العربي في الخارج أن ينحصر بالقضية الفلسطينية ففقد العرب إلى حروب قاسية استنزفت قواهم وكادت أن تشل كل نشاط لانماء بلادهم وتطويرها كما

أيضا بأن الدول الكبرى في المسعكرين التي خلقت الدولة الاسرائيلية في قلب العالم العربي إنما ارتكبت ظلما فادحا لاسند له من تاريخ أو قانون أو واقع.

إن العرب شعروا دونما ريب مع الشعب اليهودي يوم اعتنقت النازية فكرة «الحل الأخير» أي إفناء الشعب اليهودي بكامله ولكنهم بذات الوقت يأبون على اسرائيل اغتصابها الحق العربي وذهابها في التصلب إلى حد رفض إعادة جزء من أرض فلسطين إلى أصحابها الشرعيين لاقامة وطن لهم عليها، وخلصا القول في سياسة الخارجية اللبنانية اليوم انها تقوم على مبادئ ملزمة تتمثل بمايلي:

١ - الحفاظ على مايشدنا الى محيطنا العربي من روابط والتضامن معه في نصرة قضائاه، وهو تصرف يحتمه تركيب لبنان الانساني كما تحتمه عوامل ترتبط بمصير البلد وباقتصاده وأمنه وسلامته وذلك ضمن التمسك باستقلاله وسيادته المطلقة.

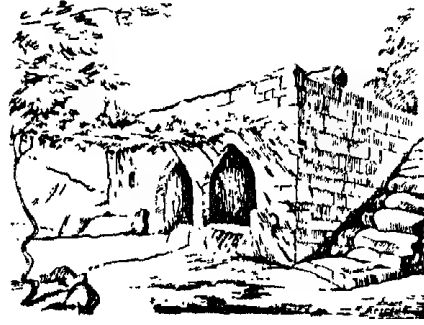
٢ - تمتين العلاقات بالولايات المتحدة مع الحرص على إبقاء العلاقات السوفياتية اللبنانية طيبة سليمة.

٣ - بين لبنان ودول معينة في أوروبا الغربية علاقات تاريخية تتعدد أسبابها من بينها تشبع لبنان بالثقافة الغربية، إلى جانب اللغة العربية والثقافة والتاريخ العربي. وقد كانت للبنان ولم تزل يد بارزة في هذه المجالات وفي تنمية ونشر الحضارة واللغة العربية حيثما نزل أبناؤه. ومنها أيضا العلاقة الوثيقة بالغاتيكان الذي تتمثل فيه دول عربية وإسلامية عديدة والذي وقف في وزنه المعنوي الكبير إلى جانب قضايا الشعوب المظلومة وإلى جانب العرب في القضية الفلسطينية وهو حتى اليوم مابرح على رفضه تبادل أي تمثيل مع الدولة العبرية.

٤ - وأخيرا، قيل أن للبنان «امبراطورية في الخارج» وعلى ما في استعمال هذه العبارة من غلو لابد من ذكر مايشدنا من روابط إلى الأمريكتين وإلى آسيا وأفريقيا وسواها التي يستقر فيها منذ أكثر من مائة عام أعداد ضخمة من اللبنانيين تفاعلت فيها ذرياتهم وقد قام ويقوم فيها في جميع الميادين نشاط لبناني أفاد منه الوطن كما أفادت دول الاغتراب. ●

قريتي ونفسي

بقلم: خليل تقي الدين



بالأمس كان لي قرية هادئة، ضائعة بين أشجار الزيتون والسنديان، رابضة على كتف صخر أزلي فوق هضبة من هضاب لبنان، سعيدة تفتح نوافذها للشمس، وصدرها للنسيم، وقلبها للحياة.

وفي ذات يوم خفرت عهد قريتي، ونسيت اني جُبلت من تراهبا، ورضعت من ثديها، وديبت على أرضها، ونَمَوْتُ في جوها فرحلت عنها غير متلفت إلى الوراء.

ومنذ ذلك اليوم أضعت نفسي، فكأنني فقدتها في بعض الطريق.

... لقد قمنا برحلة طويلة أضعنا فيها نفوسنا في بعض الطريق. فمن استطاع منا الرجوع القهقري والعودة إلى الأرض الحبيبة التي خلفها وراءه كان عظيمًا، وكان حكيمًا، وعرف معنى الحياة.

ما أصاب المرافق العامة بشكل مريع، أدى إلى شلل معظمها وتعطل الحياة فيها، حتى كاد هذا البلد، الذي كان يفخر بتقديم المرافق العامة فيه بالنسبة إلى كثير من البلدان التي تقاومه بمستوى الدخل، أن يصبح بلداً متخلفاً. وكانت دورات العنف المتوالية عليه تعمق جراحه وتراكمها، وتنفذ المشاكل الناشئة عنها حتى أصبح الوضع يقتضِب تعمقاً جذرياً في إعادة تأهيل المرافق، كما جعل كلفة هذا التأهيل تتزايد بشكل مريع.

وتقع مهمة تأهيل المرافق العامة على الدولة. وهي مهمة لا يمكن تحييدها للقطاع الخاص ولا للقطاع الخارجي. كما أنها مهمة لا يمكن تأجيلها بل أن انمازماً شرطاً أساسياً لعودة الحياة إلى دورتها الطبيعية في قطاعات البلد.

ولو أردنا على سبيل التذكير أن نسرود القطاعات التي تحتاج إلى فعل الدولة حالاً لا استثنائياً قطعاً واحداً من المرافق العامة. فالمدارس أصبحت في كل دورات العنف التي أصابت البلد وتقدر وزارة التربية عدد المدارس على كل أنواعها التي تحتاج إلى إصلاح خلال العام الدراسي الحالي بما يفوق السبعمئة والخمسين مدرسة. وكان من آثار تعادي الضرر في أنبئة المدارس وتجهيزاتها أن أصبحت صلاحية البناء المدرسي بشكل عام موضع الاهتمام الجدي الآن.

والمستوصفات والمستشفيات تعطلت أو تهدمت جزئياً أو كلياً أو أصبحت الشلل من سوء الانضباط وتراخي الإدارة بسبب الظروف التي كانت سائدة. وتراكم الإخسار في المؤسسات الاستشفائية لغت النظر إلى التخصيص السابق في إقامة هذه المؤسسات بما يتناسب مع حاجة



تسريع عملية الأعمار وإسهام كل اللبنانيين وأصدقائهم والذين يتعاملون معهم فيها. ولكن نقطة الانطلاق في هذه العملية الكبرى تبدأ من لبنان: من الشعب ومن الدولة. فما هو دور الدولة في عملية الأعمار؟ لقد أصاب الخراب كل لبنان وأصاب أول:

تحقيق أكثر مما نتيج له موارده من تقديم اقتصادي، والانضمام إلى ركب البلاد التي تسير في طليعة التقدم الانساني. وتكون قناعة اللبنانيين بعدين الضيقين واعتراف العالم بهما ثروة هائلة مغنوة بإمكانها تعبئة الموارد الوطنية وغير الوطنية من أجل

ويخرج لبنان من محنته وقد أعطى البرهان الواقي على شيتين أساسيين: قدرته على التمسك بالحياة والصور. وأبرز حقه بالوجود العزيز الكريم من جهة، واستلاؤه من جهة ثانية، بالصهيبة والغافية والتجديد لاستئناف السعي الحثيث من أجل

المواطنين في مثل هذا الزمن وهذا البلد. وتعرضت شبكات توزيع مياه الشفة الى الدمار والخراب بشكل مستمر، مما أضاف الى العجز الملاحظ سابقاً في هذه الشبكات الناشئة عن النمو السكاني والعمراني بعد الحرب العالمية الثانية عجزاً جديداً وجعل أمر إعادة التأهيل عملية جذرية تستدعي اعباء مالية كبيرة جداً.

وألحق الخراب المتماذي على ثمانية أعوام ضرراً كبيراً بشبكة الطرقات التي كان يفخر بها البلد على طول ما يقرب من السبعة آلاف ومائتي كيلومتر بسبب الاستعمال العنيف لها وعدم الصيانة المتراكم. مما يجعل استعادة هذه الشبكة عملية عالية الكلفة..

أما الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكل في لبنان وسيلة من وسائل كسب العيش لأهمية قطاع الخدمات في الدخل الوطني فقد كانت بين القطاعات المستهدفة مما يجعل أمر إعادة تجهيزها وضبط ادارتها وتأمين التفوق لها مع خدمات البلدان المنافسة بنداً ملحاً في قائمة مشاريع إعادة الأعمار.

ويحتاج مرفأ بيروت الى مزيد من الجهد والمال لاستعادة أحواضه التي تعطلت وتجهيزها وتأهيلها للقيام بدورها الملحوظ في الاقتصاد اللبناني.

كما ان كلفة إعادة تأهيل المطار تزداد يوماً بعد يوم.

وتحتاج مؤسسة كهرباء لبنان الى دفع هائل من الرساميل لتعويض الطاقة المهدورة وزيادة الطاقة المركبة من أجل مواجهة حاجات البلد المتزايدة.

وكشف الدمار عجز أنظمة تصريف النفايات والمياه الآسنة ونتاجت عنه أوضاع مأساوية تستدعي معالجة سريعة بالاضافة الى تسريع العمل في تنفيذ الخطة الوطنية التي وضعت خلال السنتين الماضيتين والتي يحتاج تنفيذها الى عشرين سنة بالاضافة الى الأموال الطائلة التي ستستهلكها.

ويجب أن نذكر أيضاً مشاريع الري التي تعطلت أو توقفت انجازها مع كل آثار ذلك على الانتاج الوطني ومداخل الأفراد.

ويبقى بعد ذلك وسط مدينة بيروت وعصبتها التجاري والمالي والثقافي، الذي أضيفت اليه أوساط أخرى في مدن أخرى مثل الدامور وصيدا وصور والنبطية والعيشية والخيّام، ويجري العمل حثيثاً الآن على اضافة أوساط جديدة الى اللائحة.

كما يجب ألا ننسى في استعراض العبء الواقع على عاتق الدولة اهتمامها بالقطاع الخاص وذلك في اتجاهين:

اتجاه قطاع الانفاق: ويتمثل جهد الدولة المطلوب في مؤازرة المواطنين على ترميم بيوتهم التي تضررت أو تهدمت كلياً او جزئياً، وفي تسهيل اقتناء المنازل لأصحاب المداخل التي لا تتعدى المتوسط الاحصائي وفي حل مشكلة المهجرين الذين لا يستفيدون من التسليف لعدم توفر البيت المملوك أو المستأجر أو لعدم توفر الدخل الذي يعتبر قاعدة التسليف الطويل الأجل الميسر. لقد كانت مشكلة الاسكان من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الماضيين وجاءت محنة لبنان لتزيد تفاقمها وتجعلها أصعب المشاكل التي يواجهها البلد في العقدين القادمين.

واتجاه قطاع الانتاج: وكل الانتاج الوطني في القطاع الخاص. وكان تفوق القطاع الخاص ونشاطه والمعيته وقدرته على أخذ المخاطر والتجديد والاقدام أكثر ما يميز لبنان بين البلدان التي بدأت انطلاقها في طريق النمو السريع. ولكن نشاط هذا القطاع قد تعطل أو انتقل الى أسواق أخرى في المنطقة وغيرها. ويحتاج في عودته الى ممارسة تفوقه في البلد الى التغلب على أسباب الشك والحوار والتردد وعظم كلفة الانتقال بالاضافة الى القناعة بعودة الأمن والاستقرار.

ويتربط على الدولة في هذه المرحلة، وبطلب من القطاع الخاص، ولفترة تتراوح بين السنتين والثلاث من أعمار شامل مقنع، أن تمديد العون الى مؤسسات القطاع الخاص عن طريق التسليف الميسر لتدعم توظيفاتها الجديدة وتسرعها.

ويجب على الدولة ان تسرع برامج التدريب والتأهيل التقني والمهني لاستئناف التفوق



مطار بيروت الدولي

أواخر سنة ١٩٧٤. وهو نسق تميز بنسبة نمو تلفت الأنظار وببدء التحسس بضرورة تدرس الدولة بكثير من الوظائف الجديدة التي تعود الى الدولة الحديثة ولاسيما في ميدان الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

ويبدو التعويض عن الخراب والتعويض عن الانماء الضائع خلال عقد كامل مجمل مهام الدولة التي يمكن ترجمة كلفتها الى أرقام في العقد القادم تحت افتراضات متحفظة او في نصف العقد القادم تحت افتراضات أكثر طموحا.

يطلب من الدولة في لبنان اليوم أن تكون المؤتمنة على الاستقرار وأن تكون المحركة للأعمار.

وإذا لم تقم الدولة بواجباتها في اعادة أعمار البنية التحتية للحياة الاقتصادية والاجتماعية لا يقوم بهذا الدور غيرها.

وإذا لم تمد الدولة يدها الى قطاع المنازل وقطاع الانتاج يصعب تحقيق الأعمار المنتظر في القطاع الخاص.

وهذه مهمة صعبة على دولة قادرة فكيف بها إذا طلبت من دولة فقدت معظم مواردها وأضعفت كل مؤسساتها.

بل يمكن القول ان الدولة اللبنانية كانت

النسبي الذي يتمتع به لبنان في ميدان التأهيل البشري. ويعتبر أهم الأعمدة في تركيبه الاقتصادي القائم على توفير الكفاءة البشرية المناسبة لحاجاته وحاجات البلاد التي ما زالت تقدر تفوقه في هذا الميدان.

ولقد كان من دروس المحنة الكبيرة التي أصابت البلد تحقق اللبنانيين لحاجاتهم الى جيش يكون بسياج الوطن وقالبا يصهر المواطنين على المبادئ الوطنية، وإلى قوى أمن تحفظ أسباب الاستقرار والاطمئنان. وتحقيق هذين الأمرين الأساسيين في البنية الوطنية اللبنانية يحتاج الى تعبئة الناس وأموال الناس بشكل لم يتعوده اللبنانيون من قبل.

ويندرج كل ما ورد ذكره حتى الآن وما يمكن الاستمرار في سرده تحت عنوان الاستبدال أي اعادة انشاء ما هدم أو حرق أو تفتت. وهو عمل كبير وكلفته عظيمة.

ولكنه ليس كل ما يتوجب على الدولة القيام به.

بل ان عليها أن تقوم بالتعويض عن الانماء الضائع وهو التقدم في كل هذه المرافق والنشاطات التي تعود الى الدولة، الذي كان يجب أن يتم فيما لو أن أحوال البلد استمرت في التطور على النسق الذي كانت تتبعه في

الخاسر الوحيد الأكبر خلال محنة لبنان.

فقد خسرت الدولة معظم وارداتها لضعف المؤسسات الخاصة التي تترتب عليها ضرائب الدخل وما شابهها. وفقدان السيطرة على المرافق المنتجة للمداخل مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والجمارك وغيرها. أما من ناحية النفقات فلم يكن بوسعها التصرف مثل تصرف مؤسسات القطاع الخاص فتلجأ الى الصرف من الخدمة أو الحسم من الرواتب، بل كان عليها التمسك بكل واجباتها تجاه موظفيها سواء عملوا ولم يعملوا، وزيادة رواتبهم بسبب غلاء المعيشة في ظل الترقية المترتبة على القدم، بل وزيادة عددهم تحت وطأة اللاحاق في الطلب على التوسع بالخدمات الاجتماعية في ظل الحاجة المتزايدة اليها مع ازدياد آلام المواطنين بسبب الظروف القاسية السائدة. وإذا كانت نوعية خدمات الدولة قد انخفضت خلال المحنة فان كلفة هذه الخدمات قد ازدادت ازدياداً ملحوظاً، كما أن دعم بعض السلع والخدمات لم يتوقف بل ازداد في بعض الحالات.

وننتج عن هذا التباين بين الواردات والنفقات لجوء مضطرب الى التمويل بالعجز، مما جعل عجز الخزينة المتراكم شيئاً رهيباً في الوقت الحاضر.

ولو نظرنا الى حال اللبنانيين، وكلهم أصيبوا بأرزاقهم وأرواحهم وأرواح ذويهم، لرأينا الكثير منهم قد حسن أوضاعه المالية بسبب المداخل غير الاعتيادية أو النشاطات الخارجية أو تحسن الأسعار الذي شمل كل الموجودات في لبنان. ولكن الدولة اللبنانية لم تفد من تحسن أوضاع اللبنانيين بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد يصح وصف وضع المالية العامة اليوم بأنها دولة فقيرة لشعب ميسور.

يطلب من الدولة لكي تقوم بمهمتها الاعمارية أن تضيف الى نفقاتها في الموازنة العادية نفقات الأعمار التي تكاد أن تكون مساوية لنفقات الموازنة طيلة خمس أو ثماني سنوات، فيما لا تغطي واردات الدولة الحالية أكثر من ثلث نفقاتها في الموازنة العادية. مما يعني أن على الدولة أن تؤمن ثلاثة أضعاف مواردها الحالية لتغطية نفقاتها الجارية لتستطيع بعد ذلك

الاسهام في نفقات الاعمار.

ويوصلنا هذا الوضع الى ضرورة قيام الدولة بتعبئة موارد لبنان، في الداخل طبعاً، ولكن في الخارج ايضاً. وترجمة الروابط الأخوية والصداقات ووجود المؤسسات الدولية والاقليمية المتخصصة في شؤون التعاون الدولي الى دعم مكثف للموارد اللبنانية من أجل سد نفقات الاعمار في أوجز مدة ممكنة.

ولا ينقص لبنان التعاطف المطلوب لانجاح عملية التعبئة الخارجية.

ولكن نجاح هذه العملية يحتاج الى اندفاع لبناني جارف للقيام بالعمل المطلوب من صاحب الشأن أولاً، أي من الدولة ممثلة الشعب وقائدة مسيرته، والتفاف منيع من الشعب حولها.

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الدعم الخارجي الذي نطلبه هو بعد كل حساب اقتطاع من أموال الناس في تلك البلاد، أي اقتطاع من أرزاقها، وأسباب معيشتها. والناس ضنينة بهذا، حريصة أن توضع المساعدة في موضعها، تصل الى من يتوجب له ويستحق ويقدر. ويساعد لبنان كثيراً في اكتساب الرأي العام لدى الدول القادرة والراغبة في مساعدته إذا استطاع أن يجذب اهتمام الناس الى جهوده البطولية في إعادة الاعمار وتعويض العمر الضائع بقدر ما كانت تجذبهم أخبار الدمار والخراب والبلاء فيه.

ويتبين لنا من مراقبة نوايا الأصدقاء والأصدقاء والمؤسسات المتخصصة كل نية طيبة في الاقدام على مساعدة لبنان وفي تكريس البرامج لدعم جهده الاعماري بشكل مقنع، مما يجعلنا أقرب الى الثقة بأن ما يطلبه لبنان من مساعدة الخارج له في الجهد اللازم للتغلب على محنته وارد وفي حدود المعقول، على عظمه واتساع مداه.

ويتوقف نجاح الدولة في نهاية المطاف على الجدارة التي تظهرها في ادارة عملية الاعمار.

وهي عملية كما رأينا حتى الآن، وكما يظهر لنا مع اتصال البحث، تتجاوز الأعمار بمفهومه الضيق أي بمعناه الاستبدالي البسيط لتكون عملية نهضة كبرى فيها من الاعمار بقدر مالحق البلد من الدمار المتراكم طيلة ثماني



مصرف لبنان المركزي... دور جديد لمرحلة جديدة

الشعب غاية الاعمار ووسيلته في آن واحد. ولا تتم الشروط اللازمة لنجاح عملية الاعمار الكبرى إلا إذا عبرت خطط الدولة عن آمال الشعب، ودفع الشعب كل طاقاته لتحقيق الآمال الوطنية بقيادة الدولة.

تبدو هذه المقولة البديهية أمراً عظيماً في عيون اللبنانيين ومن يراقبون الشأن اللبناني، مع انها المعادلة التي لا تجوز مناقشتها في كل المجتمعات البشرية التي تخوض الحروب وحروب النمو. فقد أخذ الغير الحق في الظن بأن اللبنانيين غير قادرين على تنظيم شؤونهم العامة مثل كل شعوب البشر، وربوا القناعة بأن أجهزتهم، وفي طبيعتها الدولة، لن تكون أبداً في مستوى طموحات الأفراد ولا بمستوى الحد الأدنى المطلوب في ظل الدولة الحديثة، لأن

سنوات، وفيها من الانماء بقدر ما خسر البلد من انماء خلال عقد من الزمان، وفيها من الطموح والتشوق بقدر الآلام التي أصابت اللبنانيين جميعاً وجعلتهم يتشبثون بتلابيب الحياة ويتطلعون الى الفرصة التي تمكنهم من اثبات قدرتهم على الوجود المجتمعي المتطور القادر على اللحاق بالركب الانساني المتقدم في كل أنحاء العالم، ذلك أن محنة لبنان قد زادت صفاته وميزاته صفاء ولمعاناً وكادت تنجح في كشف رماد الترهل والثقل عنها، وتطرحها في ميدان المنافسة الخلاقة بين الشعوب.

وتنجح الدولة في قيادة عملية الاعمار بحجمها الذي وصفناه إذا قدرت على رص الشعب من حولها في مغامرتها الانقاذية، لأنه إذا كانت الدولة حربة الشعب واداته فان

اللبنانيين أعطوا أنفسهم الحق بالظهور على مدى أجيال طويلة بمظهر التفكك والعجز عن إقامة مؤسسات الوطن.

ولكننا نرجو أن يكون لبنان، وهو يخرج من محنته الفريدة، لم يعد يكفيه القول بأنه بلد التعايش، الصعب أحياناً والمقبول أحياناً أخرى، ولم يعد يرضي اللبنانيين أن يعرضوا في متاحف الشعوب على أنهم فصيلة أو مجموعة فصائل بشرية تستاهل المحافظة عليها لندرتها وغرابتها. ونطمح الى أن يكون اللبنانيون قد أصبحوا مجموعة قادرة، بعد أن أعطوا البرهان على أنهم أفراد فاعلون، خلاقون، نشيطون، وأن يكون باستطاعة اللبناني كمواطن حي، متقدم، أن يعطي البرهان على الجدارة والفرادة في آن معاً. ويتوجب على الشعب في عملية الاعمار الكبرى، أول ما يتوجب، أن يؤمن بالدولة لأنها التعبير الأول عن ارادته ويتخلص من رواسب عصور الاحتلال والانتداب والتراخي التي صورت له الدولة طرفاً غريباً يجب الاحتيال عليه بصورة دائمة وتقليص أعبائه، ما أمكن ذلك. ولا يكفي أن يكون ايمان الشعب بالدولة في هذا الظرف قبولاً بها أوتعاطياً معها أوتسامحاً أو اختياراً سلبياً لدورها، بل يجب أن يكون فعل ايمان يعطيها كل مستلزمات النهوض والقيام والتمرس بوظيفة التعبئة الشاملة لموارد الوطن: أي ناس الوطن أولاً ومن بعد ذلك علاقاته بناس البلاد الأخرى الشقيقة والصديقة وناس المؤسسات الدولية والاقليمية. منا ومن هؤلاء جميعهم تتوفر العناصر التي تحتاجها عملية الاعمار الكبرى.

وما يجب أن يسعى اليه الشعب والدولة هو أن تتم اللحمة بين ارادة الشعب وعزم الدولة. بهذا يصبح كل شيء ممكناً، بما في ذلك ما لم يستطعه اللبناني حتى الآن.

وإذا كان دور الدولة في عملية الاعمار ينطلق من مبدأ اضطلاعها بوظيفتها الطبيعية لتكون المكون للتفاهم حول الاهداف الوطنية، والقائد لحركة الاعمار عن طريق القيام بما يقع على عاتقها أمر القيام به، وقد أصبح شأناً جليلاً حتى الآن، والمحرك لقوى الانتاج في القطاع

الخاص، فما هو دور الشعب في عملية الاعمار. يتميز الاقتصاد اللبناني باعتماده في تحقيق الانتاج على العنصر البشري بشكل يميزه تميزاً كبيراً عن خصائص التركيب الاقتصادي في المجتمعات غير المتقدمة. وهي ميزة نابعة من خصائص الموقع الجغرافي اللبناني، والتطور التاريخي في لبنان، والتركيب السكاني وخصائص أخرى ليس أقلها الثقافة والتنوع والانفتاح على العالم. وقد نتج عن هذه الميزة أمران: الأول هو أن أكثر من ثلثي الناتج الوطني يتحقق في قطاع الخدمات والثاني هو أن كل مراكز الانتاج تقع في القطاع الخاص أي تخرج عن حوزة الدولة. وإذا كان هذا الأمر يعكس تفوق المبادرة الفردية النادر الذي امتاز به لبنان، فانه يعكس حقيقة تحرر الانتاج كله في لبنان من سلطة الدولة.

ولقد رأينا فيما سبق ما نالته البنية التحتية في لبنان من دمار وخراب رتب على الدولة مجهوداً اعمارياً استثنائياً تنوء به مواردها التقليدية والحالية والمرتبقة. ان الخراب الذي نال مراكز الانتاج في لبنان هو من الشمول والكمال والعمق بحيث جعل أمر التعويض عنه غير وارد في أي اعتبار. وإذا كان جل ما ينتظره القطاع الخاص من الدولة هو إعادة أعمار المرافق العامة مع العون التسليفي لتوظيفات القطاع الخاص بشكل متواضع ولدة محدودة، فان ما يطلبه لبنان من قطاعاته الانتاجية هو الطفرة الكبرى التي تعوض الخسارة الفادحة التي أصابت الدخل الوطني والموجودات الوطنية كما تعوض المراوحة ان لم نقل التقهقر في النمو خلال العقد الأخير.

لو قدر للبنان أن ينجو من محنته المتמادية في أواسط السبعينات لاستطاع ان يضاعف ناتجه الوطني على أقل تقدير، كما استطاع اللبناني أن يزيد مرة ونصف المرة استهلاكه خلال هذه المدة. ومطلوب من القطاع الخاص اللبناني أن يصل بلبنان في أواخر الثمانيات الى نقطة من التقدم هي النقطة التي كان واصلها إليها حتماً لوتابع نموذج النمو الذي كان يعيشه في أواسط السبعينات. وهي مهمة كبيرة، مجهدة مربحة.



منشآت بترولية

العمل وسوق التجارة بسبب الأوضاع الامنية الداخلية التي لم تضطرب في تحسينها الذي بدأت في الأشهر الماضية. وعقدة النقص في هذه الملاحظات السلبية كلها هي الموقف السياسي والعسكري الذي يكفي أن يتحرك قليلاً نحو الأحسن حتى تتبعه كلها في نفس الاتجاه.

في باب الإيجاب:

وبصورة أعمق، يرى القطاع الخاص بحق، أن الميزات التي جعلت لبنان سوقاً ذا خصائص ينفرد بها في الماضي مازالت قائمة بكليتها. وإن أحداث السنوات الماضية على عنفها وضراوتها لم تفقد هذا السوق شيئاً من خصائصه بل على العكس من ذلك فقد كانت تزداد تألقاً في نظر اللبنانيين ونظر الذين يتعاملون معهم في المنطقة والعالم كلما زادت عليها عادات الزمان. كما يلاحظ أن قدرة هؤلاء المتعاملين قد زادت وزاد بالتالي طلبهم على خدمات لبنان وتسهيلات.

ولو حاولنا سرد نقاط السلب ونقاط الايجاب التي يواجهها القطاع الخاص في هذه المهمة لتبين لنا ما يلي:

في باب السلب:

يواجه القطاع الخاص حالة من الشك والحذر وقلة الثقة والتحسب مفهومة بعد طول العناء والشقاء. ويساعد على استمرار هذه الحالة بعد التقدم الملحوظ الذي حققه البلد في طريق العودة الى الأحوال الطبيعية في أواخر الصيف، دخول الدولة في مساعٍ صعبة لتخليصه من الاحتلال وعدم التقدم المقنع نحو حل لازمة المنطقة. كما أن تردّي أحوال المرافق العامة يجعل استئناف العمل أمراً صعباً ومكلفاً وغير مربح. ويلاحظ بقلق تردد مؤسسات القطاع الخاص الأجنبية في العودة الى ممارسة أعمالها في البلد بعد اندفاعها الأولي الذي مالبث أن تلاشى. كما يلاحظ ارتباك سوق

الشروط الحديثة من جاذبية واتقان في التقطيع والزخرفة وسهولة في الصيانة والخدمة واستعمال أمثل للمساحات. وهي الفرصة التي تنتظر قطاع البناء اللبناني ليقود هذه الثورة السكنية ويحقق منها أرباحاً مزجية على فترة طويلة من الزمان. كما ان التسليف لقطاع الانتاج سيزيد الطلب بشكل محسوس على الانفاق التثميري في المباني الصناعية والآلات والمعدات مما يحرك قطاعات عديدة بشكل ملموس في فترة الاعمار الأولى.

ولكن كل هذا، على عظمه، لا يمثل الا المدخل الى الطفرة الكبرى التي ينتظرها لبنان من قطاعه الخاص أي القطاع الذي ينظم قدرات الشعب الابداعية والانتاجية ورأسماله الوطني. وهي الطفرة التي ستخلق لنا لبنان الجديد الذي هو على قدنا وعلى ذوقنا وبمستوى طموحاتنا. لقد علمتنا دروس السنوات الاقلية أن نتشبت ببلدنا وكأننا نحظى به لأول مرة. وستعلمنا دروس الأيام القادمة أن لاشيء مضمون في دنيا المنافسة بين الشعوب. وان على المرء أن يقفز قفزات كبيرة في طريق التقدم ليحرز بعض التقدم أو حتى يراوح مكانه.

وتنتظر قطاعات الخدمات التقليدية في لبنان، وهي القطاعات التي يحقق فيها البلد معظم دخله ويتوقع أن يستمر كذلك إلى أمد طويل، توظيفات عظيمة في التنظيم والعدد والعديد حتى تكون في وضع يمكنها من المحافظة على موقعها من الذين يطلبون خدماتها في سوق الداخل أو سوق الخارج. فقد حققت هذه القطاعات تقدماً تقنياً لا مثيل له خلال العقد الذي تلهي فيه لبنان عن الدنيا حوله. يعرف ذلك معرفة جيدة الكثير من أبناءه الذين فرضت عليهم الهجرة الى أسواق العمل في الخارج. وفيما أصاب مؤسساته الترهل أخذت مؤسسات البلدان الأخرى تنبض بالحياة والتجدد. ولا يسع مؤسسات لبنان في قطاع الخدمات الا القفز سريعاً أمام مؤسسات المنافسة، سواء كان ذلك في قطاع التجارة أو السياحة والاصطياف أو الاستشفاء أو التعليم أو الخدمات المصرفية والمالية.

ويلاحظ أيضاً أن هذا الطلب المكبوت على خدماته بالإضافة الى الطلب المكبوت على التوظيف في موجوداته قد يشكل عنصراً متفجراً في مستقبل الأيام القادمة سيما وان معظم القيم المادية فيه تدنت أسعارها بالنسبة الى أسعار مثيلاتها في البلدان التي يتعامل معها البلد بعد ان كانت تتحكم تاريخياً بأسعار أرفع من الأسعار السائدة في تلك البلدان. ويلاحظ أخيراً أن فترة الكساد الاقتصادي التي تشمل العالم المتقدم في هذه الأيام تلفت النظر بشكل درامي الى امكانيات العمل التي يقدمها سوق لبنان الصغير بلا شك، ولكن الكبير في ظل الظروف السائدة وفي ظل الطلب المكبوت من الماضي الأليم والطلب الطموح في آتي الأيام.

وإذا تركنا الظروف العامة التي يعيشها القطاع الخاص في اداء دوره في عملية الاعمار الكبرى، وتدرجنا الى التخصيص نلاحظ أن مشروع الدولة الاعماري الهادف إلى إعادة تأهيل المرافق العامة وتسليف القطاع الخاص يترجم بجملته الى عقود تنفذها مؤسسات القطاع الخاص، لأن الدولة لا تملك القدرة التنفيذية الخاصة ولا تنوي تطويرها بل تعتمد في تنفيذ مشاريعها على مؤسسات القطاع الخاص. ويشكل هذا الانفاق الحكومي الكبير خلال فترة الاعمار جعبة هامة من الأعمال لمؤسسات القطاع الخاص يمكنها من بدء العمل أو استئنافه بدرجة كبيرة من الطمأنينة الى استمراره خلال مدة حرجة تستطيع فيها هذه المؤسسات من ارساء قواعد عملها على المدى الطويل. وتمثل العقود التي ستتحول اليها مشاريع إعادة اعمار المدارس والمستشفيات والطرق والمرافق والمطار والاتصالات السلكية واللاسلكية والماء والكهرباء وإعادة تعمير وسط مدينة بيروت فرصاً ذهبية لكبريات المؤسسات اللبنانية والتي هي أقل كبراً لكي تمارس وحدها أو بالتعاون مع المؤسسات العالمية الكبرى الاسهام الذي يطلب منها في عملية الاعمار.

كما ان التسليفات الميسرة التي سيزداد وضعها في تصرف أصحاب مداخل معينة من أجل اقتناء المنازل سيوسع الطلب بشكل لم يسبق له مثيل على المنازل التي تتوفر فيها



المصانع تحترق أثناء الحرب

الدعم المشروع ولاسيما عن طريق المحافظة على مستوى رفيع من الخدمات العامة يحتاجه البلد لأسباب أخرى في كل حال. كما أن برامج التأهيل والاعداد التقني والمهني يجب أن ترفع جدارتها وطاققتها لمواجهة تحديات المستقبل.

وإذا تركنا جانب التحديات وجدنا أن امكانات النمو هائلة في كل مجال من مجالات الخدمات اللبنانية مما يفتح أمامها أبواب مستقبل عامر باضطراد التقدم.

فلم تستطع قطاعات السياحة والاصطياف والاشياء اللبنانية أن تحقق حتى الآن، وبسبب ظروف المنطقة في العقدين الأخيرين التطور المهيئة له والتي تمتعت به هذه القطاعات في بلدان أخرى لا تتفوق بمواردها على لبنان. كما ان التعليم والاستشفاء اللبنانيين اللذين استطاعا أن يصمدا خلال النكبة يعجان بالقدرات التي لم يتم استثمارها بالشكل الذي يناسب ظروف المنطقة الحاضرة والتطورات المنتظرة فيها مستقبلاً. والسوق المالية والمصرفية على صمودها واستقرارها لم تحقق التطور في العمق بعد التوسع السطحي، ولم تستطع الاستثمار في محاولتها في هذا الاتجاه التي بدأتها قبل اندلاع الشر في البلد بوقت قصير.

وما كان يبدو مجازفة أو مبالغة في باب التثمين في هذه المجالات قد لا يفي بالمطلوب الآن. ودور الوسيط أو المرافق الذي كان يكفي اللبناني في الماضي أصبح لاغياً في الفترة التي غاب فيها لبنان عن أسواقه وتدفقت عليها خدمات العالم بأجمعه مستخدمة الأساليب الكبيرة التي يعجز عنها اللبناني. ولكن مزج التقدم التقني بالخصائص اللبنانية الجذابة قد تكون المعادلة الوافية في فترة الطفرة المطلوبة الآن. ولعل أهم ما يجب أن يرافق الحركة الناشطة لنقل التكنولوجيا والأساليب المتطورة الحديثة، هو ارتقاء اللبنانيين أنفسهم الى الاضطلاع بمسؤوليات الادارة الكبيرة والاداء التقني المتقدم بدل السهولة التي كانت تعتمد على استقدام هذه التطورات مع أصحابها.

وقد يكون التحدي الكبير الذي يواجه قطاع الخدمات اللبناني في العقدين القادمين هو دخول البلدان المتقدمة سوق التصدير من بابه الواسع في هذا القطاع بعد ان كانت تقتصر منافستها وسيطرتها على أسواق التصدير الصناعي. ولا بد أن تجد العبقرية اللبنانية الأسباب التي تجعل هذا التيار في جانبها بدل أن يكون ضد مصلحتها. ويتوجب لها عند الدولة كل أسباب

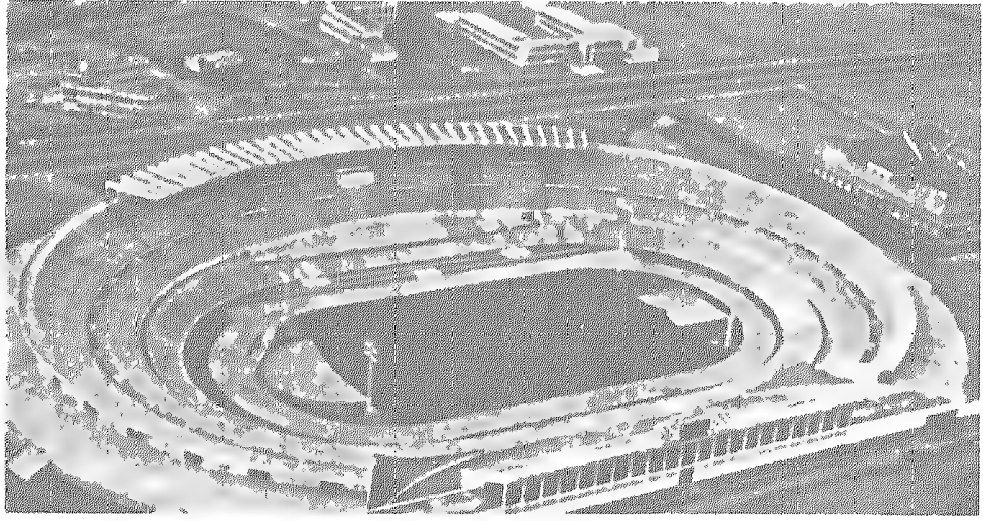
وتمثل الطاقة الكبيرة الكامنة في قطاع الخدمات فرصة كبيرة لمغامرة فذة تستطيع أن تنقل لبنان الى الصفوف الأولى في المنطقة والعالم إذا توفرت لها أسباب الأخذ بالمخاطر والتأهيل والتنظيم والقدرة على اكتساب مهارات التسويق الحديثة، أي توفر لها الرأسمال المتفتح والعقل النير، وتجنب الوقوع في الجمود في كل التحديات الجديدة.

أما قطاع الزراعة فبدأ يبرز كمشكلة في ظل الارتفاع الهائل في أسعار الأراضي واشتداد المنافسة من مصادر الانتاج الرخيص نسبياً، فقد تكون مناسبة إعادة اعماره الفرصة الذهبية لاستغلال خصائص هامة تتواجد في وضع الزراعة اللبنانية في وقت واحد: فالأرض اللبنانية على ضيقها تتميز بتنوع التربة وتنوع الخصائص وتنوع المناخ، واليد العاملة اللبنانية تتميز بسرعة اكتساب المهارات والتكيف، والسوق المالية اللبنانية توفر التسليف الملائم أو يجب أن توفره.

وهذه فرصة للانتقال بالزراعة اللبنانية إلى مرحلة من التطور تتناسب مع الخصائص المتوفرة وتجعل الاستثمار الزراعي أقرب الى الانتاج الصناعي المتخصص والمتوجه في انتاجه الى حقول «الداخل» الممتد حتى بلاد الصين مع ما يحتاجه من بذور جديدة تحسن الانتاجية والريحية. ان الزراعة اللبنانية محكومة بالانقراض إذا استمرت باتجاهات التوسع المدني والسكني الحاضرة. وقد يكون في اعطاء الزراعة اللبنانية توجيهاً جديداً ضمان لمستقبلها. وهذه المرحلة هي الفرصة السانحة لتفكير جذري من هذا النوع بمناسبة الحاجة الى إعادة المؤسسات الزراعية. وقد يكون القطاع الزراعي أكثر القطاعات الانتاجية اللبنانية تهيؤاً للأفكار الجذرية لصعوبة ما يعانيه من مشاكل لا تقتصر على المشاكل التي سببتها العمليات العسكرية خلال السنوات الماضية. وقد يتوضح هذا النمو في التفكير أكثر إذا ما قارناه بالمشكلة الأساسية في تركيب المجتمع اللبناني أي مشكلة العلاقة بين القرية والمدينة، أي مشكلة الصهر الاجتماعي للشعب اللبناني.

وتشكل الطفرة التي يتوقعها لبنان من قطاعه الخاص المنتج مناسبة لامعان التفكير في توجه الصناعة اللبنانية، لأن الانجازات الجلية التي حققها هذا النشاط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اثبات للمقدرة اللبنانية تجاه أقسى الظروف الصعبة. فليبنان مثل تقليدي على البلد الذي لا يتمتع بالشروط الأساسية للتطور الصناعي لضيق سوقه وعدم توفر المعادن او مصادر الطاقة الرخيصة فيه. ومع ذلك استطاعت الصناعة اللبنانية ان تسد جزءاً من حاجة البلد وتوجه جزءاً هاماً من انتاجها الى أسواق التصدير وتوفر العمالة لعدد كثير من اللبنانيين. وكان لابد للنهضة الصناعية التي تطورت بشكل درامي منذ الستينات أن تجرف في طياتها بعض الظواهر غير الصحية التي بدأت تظهر في أواسط السبعينات، ويجب أن يكون مطلب الصناعيين بمناسبة إعادة الأعمار التفهم الدقيق لحقائق السوق في الداخل والخارج، والاصرار على التثمين الحصيف في الصناعات التي يمكن أن يتوفر لها أفضليات خاصة في لبنان سواء من الناحية البشرية أو التسويقية أو التمويلية، كي لا تنقلب المؤسسات الصناعية إلى مؤسسات اجتماعية ومن ثم إلى مشاكل للمجتمع. وقد يكون الوقت قد حان لربط الصناعة اللبنانية بالنشاطات الصناعية المتقدمة في البلاد الصناعية مثل الالكترونيات والكهربائيات وقطعها وغيرها من النشاطات التي تعتمد على توفر اليد العاملة المؤهلة. وفي اعتقادنا أن مثل هذه النشاطات التي تعتمد على التفوق اللبناني في المهارات تستطيع حالاً أن تستفيد من مجموعة الكفاءات اللبنانية المتخصصة التي لا تجد لكفاءاتها سوقاً في لبنان مع رغبتها في العودة إليه، كما أنها تستفيد من الاتجاه الى تفريع مراكز الانتاج في المؤسسات المتعددة الجنسيات واللجوء بفروعها الى حيث تتوفر هذه البركة من الكفاءات أو الى حيث يمكن توفرها. ويشكل هذا النوع من التفكير في القطاع الصناعي اللبناني ارتفاعاً الى مستوى التحدي الحاضر.

يتبين من مجمل الملاحظات عن دور القطاع الخاص ان الخيط الذي يربطها هو الافادة من



جزءاً متزايداً من دخله. وسيطلب منه الاسهام في تغطية جزء من نفقات مشروع الاعمار الذي تنفذه الدولة، وهو الذي ستستحق عليه الفوائد والأقساط على القروض الميسرة التي توفرها للدولة المصادر الشقيقة والصديقة والدولية والاقليمية. وهو الذي سيطوق عنقه عرفان الجميل المتوجب للمصادر التي تمنح الهبات للجهد الاعماري. كل ما يجري، منه ولحساب. ولقد جرب المكلف اللبناني طويلاً طريق الإخلال بأصول اللعبة، فتهرب من حقها عليه وأهمل الطلب بواجباتها نحوه، فدفع الثمن غالياً من روحه ورزقه، وصغر في عينه كل ما يمكن أن ينجزه ولا يحظى بحماية الدولة. ويبدو أن المكلف اللبناني قد أصبح قابلاً للأخذ بأصول اللعبة، فيقوم بما عليه نحوها ويجري الحساب العسير معها. وكلما اعتاد على احترام هذه الأصول وأخذ الدولة مأخذ الجد في باب اداء الواجب وباب اجراء الحساب كلما سار خطوة كبيرة في الطريق الذي تسير عليه كل المجتمعات البشرية التي ترى في الدولة أدواتها وحريتها وتحرص على أن تكون الأداة جيدة والحربة مسلوطة لتنفيذ الاهداف الوطنية. إن اللحمة بين الشعب والدولة هي شرط نجاح عملية الاعمار الكبرى، بل هي شرط قيام الوطن.

الدمار لتخطي آثاره وتحقيق القفزة التي تفرضها الظروف المتغيرة في داخل الوطن وعلى حدوده وفي الخارج. وفي يقيننا أن الافتراضات التي تنطوي عليها هذه الملاحظات لا تغيب عن اللبناني الذي استقوى بالحكمة الناتجة عن الآلام التي عاناها بالاضافة إلى الالمية التي أعطتها. وسيكون تفريطاً كبيراً ألا يستخلص الشعب المنتج في لبنان دروس هذه المرحلة بشق طريقه الى المستقبل بالدراية والعزم الكافيين. هذا عن دور الشعب المنتج.

فماذا عن دور الشعب الجندي، والشعب الموظف، والشعب الطالب، والشعب ربة المنزل؟ سنتجاوز هذه السؤالات في هذه المناسبة، على أهميتها، وأهميتها تنبع من أن كل مواجهة في عالمنا مواجهة حضارية تتنافس فيها على المدى الطويل الكفاءات التي تختزنها فئات الشعب التي ذكرناها. وتجاوز هذه الأسئلة تابع من أننا في مرحلة التعبئة الشاملة لمغامرة كبيرة دعيت البلد الى خوضها. وتقتضي التعبئة قبول كل الطاقات المتوفرة على أن يتم صقلها ورمزها وهي تؤدي المهمة.

ولكننا لا نستطيع في هذا المجال تجاوز دور المكلف اللبناني.

أي دور كل الشعب اللبناني ويجب أن يتحمل في نهاية المطاف كل كلفة عملية الاعمار الكبرى التي يطالب بها ويدعى اليها.

فالمكلف اللبناني هو الذي سيقوم بالدور الأول في سد عجز الدولة اللبنانية مقتطعا لذلك

نشأة السّياحة اللبنانيّة ومراحل تطوّرهما

الشيخ حبيب كيروز

رئيس المجلس الوطني لانماء السياحة

قبيل الحرب العالمية الأولى وفي عهد الانتداب الفرنسي عرفت السياحة في لبنان من خلال أمجاده التاريخية وآثاره الخالدة. ومن وسائل الايواء التي يسرت قدوم الغزير القليل من السياح وفي طليعتهم امبراطور المانيا الذي زار بعلبك وأقام في فندق بالميرا في أواخر القرن التاسع عشر، كما عرف أيضا فندق بسول وفندق اوروبا وسواهما في بيروت. وفنادق ثلاثة في منطقة جزيّن.

من ذوي الخبرة في صناعة الفنادق. وبفضل المبادرة الفردية ومجازفة اللبناني برأسماله، وطموحاته، قامت فنادق كبرى نسبيا، في سوق الغرب وعاليه وصوفر وشتوره وزحله وفي بيت مري وضمهور الشوير وبكفيا وبرمانا وبعض قرى كسروان والشمال منها: بشري الأرز واهدن. هذه الفنادق كانت الحافز الأكبر على اقبال المصطافين العرب، وأول من اصطاف في لبنان كان أثرياء مصر وسورية، ثم أبناء العراق الذين بفضل توافدهم بالآلاف، حمل السلطات في عام ١٩٤٢ على انشاء أول جهاز

وفي الثلاثينات صدرت بعض المنشورات التي تبرز معالم لبنان وأرزاه وتسرد مقتطفات عن تاريخها، أعدتها في حينه السلطات المحلية بالتعاون مع جمعية تنشيط السياحة والاصطياف التي أشرف عليها نخبة من رجالات البلاد وكان لها اليد الطولى في تشجيع الحركة السياحية في تلك الحقبة من الزمن بالاضافة إلى فنادق حديثة في بيروت وبعض المصايف انشئت وساعدت على دعم العمل السياحي، حتى ان فندق سان جورج كان بمثابة مدرسة فندقية لتخريج العديد





فندق السان جورج

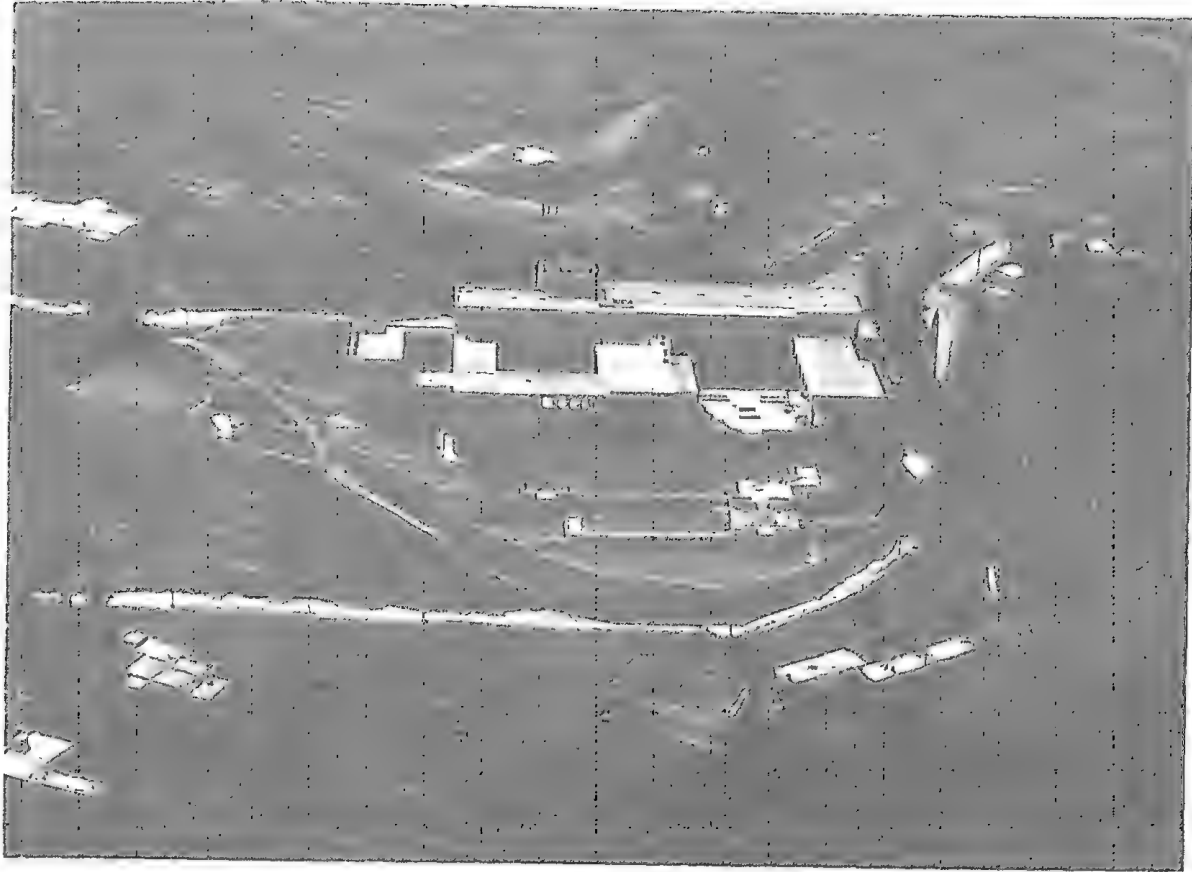
وأندية تدريب ومباريات منها عالمية في أكثر الأحيان، فكانت تجتذب هواة التزلج من مختلف أنحاء العالم.

وهذا النمو البارز وسعة انتشار مراكز الاصطياف بوفرة فنادقها وملاهيها وتنوع مناخاتها وبسمة أهاليها، كل ذلك ساهم في ادخال موارد جديدة طائلة عززت من مكانة الاقتصاد الوطني ودعم الدخل القومي، الأمر الذي حدا بالسلطات المختصة لتوسيع الإدارة السياحية وذلك بإنشاء جهاز موسع كبير خلال عام ١٩٤٨ حمل اسم المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء، خص بموازنة محترمة. فأخذ على عاتقه، تعديل وتحديث الأنظمة والقوانين السياحية بشكل يجري تطور السياحة في البلاد. وقد حققت المفوضية انجازات منها إنشاء المدرسة الفندقية واستقدام الخبراء الأجانب في صناعة السياحة للتدريب وتخريج دفعات من المختصين في المهنة، وإحداث الشرطة السياحية وإصدار مطبوعات ووسائل

إداري في ملاك وزارة التجارة والصناعة حمل اسم مصلحة السياحة والاصطياف. فوضعت أسس تنظيم السياحة، في الداخل لجهة التشريع ولضبط انشاء المؤسسات الفندقية وما يتفرع عنها من مطاعم وملاهي وتحديد شروط استثمارها ومراقبتها وإنتاج المنشورات الدعائية، وفي الخارج القيام بحملات اعلامية بقصد تعريف لبنان، خاصة في البلدان العربية. وتلا ذلك إنشاء مطار بيروت وتوفير وسائل النقل جوا وبراً وبحراً بشكل منتظم مما شجع أبناء المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي على زيارة لبنان والاصطياف في ربيع.

وكان للتطور في الصناعة الفندقية بنقائاتها والعاملين فيها وتقديم الخدمات بتفوق تقني، الأثر الملموس في ازدياد اعداد المصطافين مع اقبال السياح الأجانب.

وفي الفترة ذاتها برز موسم الاشتاء بفضل مركز الأرض لممارسة رياضة التزلج، وقد جمع عناصر هذه الرياضة الهامة من فنادق وشاليهات



قصر الأمير أمين في بيت الدين

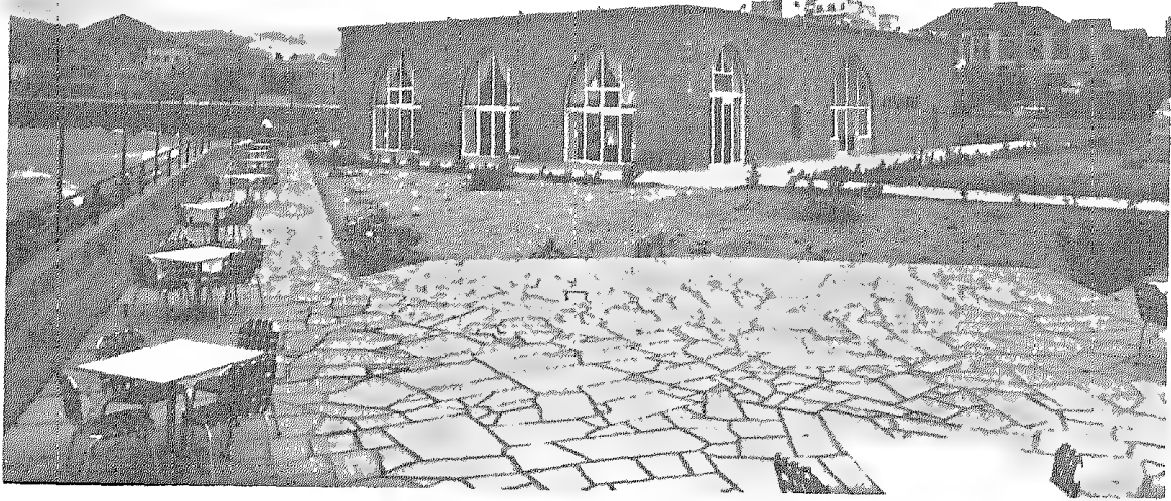
السياحية الرسمية فضاعفت جهودها في أواخر الأربعينات وطوال الخمسينات لأعمال صيانة الآثار وإبراز المواقع الطبيعية بشكل ساعد كثيراً على تعريف لبنان في الخارج ولعل من الانصاف أن نخص القيمين على هذا الجهاز بالتقدير، لأعماله المجيدة في حقل الاكتشافات وإبراز كنوزنا الأثرية الغالية.

وفي أواخر عام ١٩٥٤ استرعى انتباه الدولة موضوع ألعاب القمار الذي أخذ بالانتشار وساعد على قيام فنادق حديثة للإفادة من موارده. وللد من كل تجاوز أو ممارسة وحفاظاً على المبادئ الأخلاقية والاجتماعية وضعت قانون القمار الذي حصرت بموجبه شروط ممارسة الألعاب في كازينو وحيد على أن توزع عائداته على الفنادق خارج مدينة بيروت، بقصد تشجيعها على التحسين وكذلك على البلديات الصغرى والمشاريع الاجتماعية والانشاءات التي من شأنها تشجيع وتحسين السياحة والاصطياف والاشتاء.

دعائية حديثة وتشجيع المصطافين بدفع جزء من نفقات انتقالهم الى لبنان وحصر ألعاب القمار في أندية مجازة رسمياً على أن تعود رسوم الترخيص لتحسينات سياحية عامة. ومن أعمال المفوضية العامة للسياحة تنظيم وتصنيف مراكز السياحة والاصطياف والاشتاء والاشراف على ضبط المهن السياحية بصورة شاملة.

وكان لها جولات في الخارج بقصد الترويج والتسويق، فشاركت في نشاطات المنظمات السياحية العالمية والدولية وأنشأت مكتبين سياحيين في مصر والعراق وأعلنت عام ١٩٥٥ سنة سياحية عالمية في لبنان.

دُعيت اليه أهم الفرق الفنية من موسيقية وغنائية واستعراضية ومسرحية، لعبت على مدار السنة واستقطبت أنظار العالم، فأتمته أفواج السياح العرب والأجانب. وخلال هذه الحقبة من العمل السياحي الوطني نشطت المديرية العامة للآثار وهي إحدى دعائم الأجهزة



الاستراحة السياحية في صيدا

المدعومة من الدولة، وجعلت منها جهازاً مستقلاً متحرراً متحرراً من قيود العمل الرسمي داخلياً وخارجاً.

شرع هذا المجلس بوضع تصاميم وخطط عمله السياحي مستفيداً من خبرة القيمين على شأنه ومن اتصالاته في الخارج واستقدام ذوي الكفاءة والخبرة في المجال السياحي، سواء على صعيد التجهيز في الداخل أو الترغيب والتسويق في الخارج.

فأنشأ مكاتب سياحية في معظم العواصم الكبرى في العالم. واستعمل أحدث الوسائل والأساليب في الدعاية، وأنتج أجود وأتقن المنشورات والأفلام والملصقات وسائر الأدوات الاعلامية المشوقة.

كما برز في كل حدث سياحي كبير سواء في المعارض والمؤتمرات والمنظمات الدولية المختصة واستفاد من كل المناسبات التي تتيح له إظهار وجه لبنان السياحي.

ولم يفته العمل في الداخل بحيث قام بإنشاء

وبذلك أوجدت الدولة كازينو لبنان الذي افتتح عام ١٩٥٩ وقدم دعماً للمؤسسات والمشاريع السياحية فضلاً عن التشويق والترفيه لدى بعض الأثرياء والمتمولين الأجانب كما أنشأت أيضاً لجنة مهرجانات بعلبك الدولية التي عملت وتعمل الكثير في مجالات الترفيه عن السياح والمصطافين.

وعندما أصبحت السياحة سلعة تباع وتشترى ومادة تدرس في المعاهد المختصة ومحط أنظار العالم. وجدت الدولة أنه لا بد من إنشاء جهاز خاص بالسياحة مستقل تمام الاستقلال عن المؤسسات الرسمية التي تعمل ضمن قيود معينة وروتين يحول دون حرية التصرف السليم.

وجرياً على ما هو متبع في كبريات الدول المعنية بالشأن السياحي. أقدمت الدولة عام ١٩٦٢ على إنشاء المجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان، على شكل جمعية خاصة ذات منفعة عامة لها أنظمتها وكيانها وموازناتها



مقارة جعيتا

الاستراحات السياحية الحديثة في الأماكن التي لا تتواجد فيها المؤسسات الخاصة، لتعذر تأمين المردود اللازم منها. علماً بأن هذه الأماكن الأثرية والسياحية تتطلب وجود الاستراحات فيها. كما ساهم باكتشاف مغارة جعيتا العليا وقام بكل التجهيزات اللازمة لهذا المركز السياحي المشوق.

وحول قصر الأمير أمين في بيت الدين وهو من القصور الشهيرة في المنطقة الى مؤسسة فندقية من الدرجة الممتازة حازت على ارتياح زوارها الكبار. الى جانب كل هذا تناول اهتمامه ناحية التخصص والتدريب فطالب بتطوير المدرسة الفندقية الى جامعة سياحية تعنى بتخريج العاملين في مختلف فئات القطاع السياحي الخاص، بحيث لم يعد من الجائز بعد هذا المستوى الذي بلغته السياحة في لبنان ألا تكون الخدمات في المستوى الفني والعملية الرفيع والحديث.

وعندما اكتملت في لبنان عناصر النجاح في مضمار السياحة واصبح رائداً من روادها في العالم أجمع.

أخذ المجلس الوطني لانماء السياحة يتطلع الى تطوير الشأن السياحي الرسمي بايجاد صوت له في داخل الحكومة يعبر عن ارادة السياحة في الاجراءات اللازمة لتوفير التسهيلات ووسائل التشجيع للمضي في التدرج نحو الأفضل.

فأنشئت وزارة السياحة عام ١٩٦٦ لتضم اليها جهاز المديرية العامة للأثار البالغ الأهمية بالنسبة لتكوين لبنان السياحي، الى جانب جهاز اداري يتولى تطبيق القوانين والأنظمة السياحية، النافذة والاهتمام بكل مايؤول لتحسين وضبط أوضاع المؤسسات السياحية والعاملين فيها.

ويبقى على المجلس الوطني لانماء السياحة القيام بالأعباء التي تولاهما قبلاً والتي كلف بها بموجب نظام وزارة السياحة وأنيط به الاضطلاع بأعمال الانماء السياحي كافة، منها في الداخل، التجهيز والانتاج الدعائي واستثمار المشاريع السياحية التي يعدها او يساهم بها. الى جانب كل ماله علاقة بالانماء السياحي

خارج لبنان من تشويق وتسويق وعلاقات عامة ومكاتب ومعارض ومؤتمرات الخ.. ولدى المجلس من امكانات التصرف وحرية العمل التجاري والتحرك السريع ما يؤهله لتحمل الأعباء المشار اليها وتأدية المهام وفقاً لمتطلبات التطور السياحي واقتباس الأساليب الأكثر حداثة وتأثيراً في هذا العمل المتخصص.

وخلال الحرب بسنواته الثمانية حافظ المجلس على استمرارية السياحة اللبنانية والظهور في المحافل والمناسبات العالمية بحيث تبقى صورة لبنان ماثلة في الأنظار والأذهان.

وكان المجلس طوال هذه الحقبة يمارس دور ضابط الاتصال بين لبنان والعالم فينقل اليه ما تبقى من صورته السلمية في التعايش والتغلب على المآسي والنكبات والتطلع بأمل ورجاء الى انقشاع الأهوال والعودة إلى صفاء الحياة. وكانت النشرة السياحية الدورية التي ثابر على اصدارها رغم كل الصعاب بمثابة نشرة طبية عن لبنان بما في ذلك من معلومات قد يحتاج اليها الزائر والأجنبي في الخارج.

واليوم يحاول المجلس بما تبقى في لبنان من مقومات السياحة وخاصة الفنادق ان يجتذب اليه رجال الأعمال والمغتربين واذا أمكن بعض المصطافين العرب. في حال اجتياز المرحلة الصعبة التي جابهتنا مؤخراً في المناطق الجبلية. وكل المساعي والجهود المبذولة في المجال السياحي داخلاً وخارجاً تتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار السياسي والأمني وأملنا وطمحنا بأن نبلغ شاطئ الأمن ونستعيد حياتنا ودورنا الحضاري في العالم.





دور الإعلام في لبنان الجديد

محمد البعلبكي

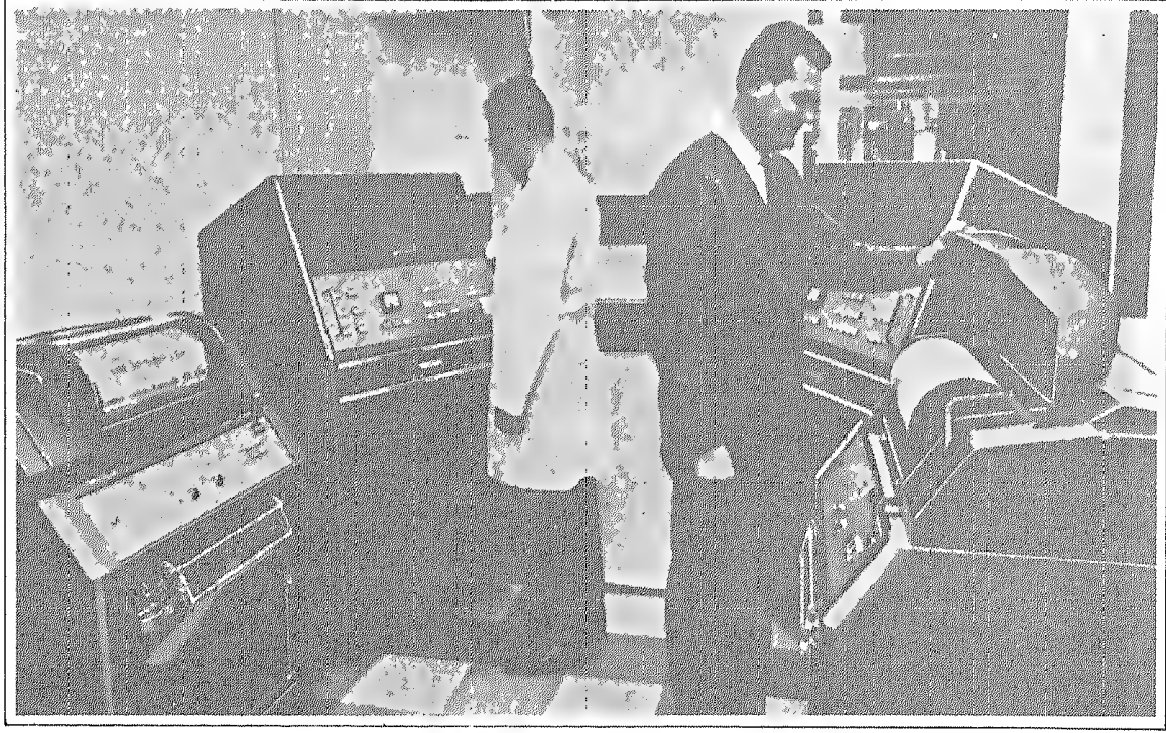
نقيب الصحافة اللبنانية

إذا كان للأعلام من دور في إقامة لبنان الجديد، فانما هو دور نابع من رسالة الاعلام بوجه عام، ومن رسالة الاعلام اللبناني بوجه خاص. فالاعلام، بما هو وسيلة مميزة من وسائل التواصل البشري، مدعو الى الالتزام بالحقيقة، بحثاً وتحرياً واستقصاء ونشراً على الناس، تنويراً لهم وتجنيباً لعقولهم من الوقوع في متهاتات الخطأ والضلالة، وصيانة للانسان بالتالي من كل النتائج المؤذية له في حياته اليومية وفي مستقبله ومصيره ان هو لم يعرف الحقيقة كل الحقيقة، يتخبط في الخطأ ويضل ضلاله في الاستنتاج ويضل ضلاله في الحكم على الأشياء ويضل ضلاله في اتخاذ المواقف.

الحقيقة يتطلبان انقى مراتب الضمير الانساني كما يتطلبان أعلى درجات الشجاعة والاقدام في آن، ومن هنا ايضا ان الاعلام الذي جعل هذا دوره واتخذته درياً له وغاية، هو اعلام رسولي بكل ما في هذه الكلمة من معنى، والحاملون أعباءه لابد أن يكونوا من أولي العزم الذين لا يبالون ببذل أغل التضحيات، بل لا يبالون حتى بالاستشهاد، على مذبح معرفة الحقيقة ونشرها وهما أنبل مهمة يمكن أن يضطلع بها انسان.

والحقيقة لا تتجزأ، ولا تتعرف، في تجردها وسموها في المطلق، على أي عامل يمكن أن يشوه سمتها هذه فيقرضها شر تقزيم وهي التي تأبى إلا أن تتعلمق. انها تترفع على كل الأغراض العابرة أو الآنية، كما تترفع على كل الأحقاد وحزازات الصدور، وعن كل ما قد يجنح بها عن وجهها الأرحب من قيود مذهبية أو سلاسل اقليمية او ظروف الزمان والمكان. ومن هنا أن السعي لمعرفة الحقيقة، والعمل على نشر الحقيقة كل





الكمبيوتر أصبح ضرورة للاعلام الناجح

الانسان في ظلها كما يريد، ويؤمن بما يريد، ويعرب عن فكره وايمانه بمختلف وسائل التعبير المشروعة كما يريد، ويصارع الفكر الآخر والايمان الآخر بالحجة والبرهان وضمن حدود الاحترام المتبادل ماشاع الصراع حتى يحصص الحق ويتبين الرشد من الغي من غير ما ارهاب ولا قمع ولا اكراه، ومن غير ما تميز بين انسان وانسان، أياً كان دينه أو مذهبه أو عقيدته أو نسبه أو اقليمه، بل في تساو في الحقوق وفي الواجبات تجاه الوطن الذي يضمن للجميع العيش في ظل الحرية والكرامة والمساهمة المشتركة في بناء المستقبل الأفضل.

مثل هذا «اللبنان الجديد»، لابد أن يجد في ذاته بذور تجده الدائم الذي ينجيه من خطر التجمد أو «الاستنقاع» في صيغ ان كانت، تبدو حسنة في ظرف من الظروف فانها لا تلبث أن تغدو غير مجدية ان لم نقل عبثاً معوقاً عن مواصلة النهوض حين تنقلب الى ما يشبه القوالب الجامدة التي ينعدم ضمنها مجال التحرك تطلعا الى ما هو أفضل. وما كان التاريخ يوماً الا فعل صيرورة مستمرة ان لم يندفع في

ولبنان الجديد لكي يكون جديداً لا بد ان يبنى على الحقيقة، بكل ما تقود اليه الحقيقة من صدق في القول، وصدق في الرؤية وصدق في التعامل. فما بني على الخطأ باطل، وما بني على الزيف باطل، وما بني على الخداع باطل، وما بني على الكذب أو التكاذب باطل. وقد أثبتت محنتنا الدامية ان الآفة الأصلية للبنان الذي انهار انهياره العظيم، هي أن بنيانه لم يكن يخلو من شيء من الخطأ، ومن شيء من الزيف، ومن كثير من الخداع والكذب والتكاذب. وهنا دور الاعلام في اقامة لبنان الجديد، كاعلام عام وعلى وجه الاطلاق، اما دور الاعلام كاعلام لبناني، فيتمثل بالاضافة الى ذلك في مهمة رئيسية تنبثق في رأيي من رسالة الاعلام اللبناني التاريخية، وهي الدعوة الى اقامة لبنان الجديد على مفهوم الحرية الأقدس: حرية الرأي والفكر والعقيدة وحق الانسان في لبنان هذا بممارسة هذه الحرية من غير أي قيد يحد من انسانيته أو يلحق بها، أي انتقاص أو تشويه. فلا معنى للبنان، بل لا مجال ولا مبرر لوجود لبنان، ان لم يكن في هذا الشرق هوقلعة الحرية وحصن الديمقراطية الحقيقية التي يفكر

موكبها شعب من الشعوب لأي علة من العلل، عاد القهقري في مختلف وجوه حياته وتقطعت به الأسباب وعاقبت عليه المحن والكوارث.

قلت أن دور الاعلام اللبناني هذا في اقامة لبنان الجديد ينبثق من الرسالة التي حملها عبر تاريخه، وخصوصاً عبر الصحافة اللبنانية التي كانت وما تزال أهم وسائله وأبعدها أثراً وخطراً. فهو اذن يبقى منسجماً في اضطراره بهذا الدور مع نفسه ومع كل ما تميزت به مسيرته الطويلة من نضال مستميت لارساء قواعد الحرية في المجتمع، وجعلها الرئة الحقيقية التي يتنفس بواسطتها لبنان وحده، بل العالم العربي بأسره. وقد قدم خلال هذه المسيرة العديد من الشهداء الخالدين، ولابد ان يبقى على استعداد دائم لتقديم المزيد منهم حتى تبلغ المسيرة غايتها المرجوة بقيام لبنان الجديد على قاعدة الحرية الحقيقية والديمقراطية التي لا يأتيتها الزيف من بين يديها ولا من خلفها، مثلاً حياً على احترام القيم النهائية للإنسان، مثلاً يدعو العالم الثالث — بما فيه العالم العربي — بل يدعو العالم كله الى الاحتذاء به، ويكون بذلك مدعاة عز وافتخار لكل من قال أنا لبناني.

لبنان الجديد هذا، إذ يقوم، لابد أن يجد من جميع أبنائه الولاء المطلق، لأنه سيكون مستحقاً لهذا الولاء النابع آنذاك من صميم ذات اللبناني من غير ما فرض أو اكراه، ومن غير ما وهن أو تردد.

وفي ظل هذا الولاء، تصبح وحدة لبنان وكل حبة تراب في أرضه، ويصبح استقلال لبنان وتصبح سيادة لبنان مقدسات مستوجبة الفداء بالروح وبكل ما هو غال عزيز عند كل مواطن، فلا تقوى بعدئذ على هذا الوطن أعاصير أو زعازع الأهواء.. ولا تقوى عليه حتى أبواب الجحيم.

ودور الاعلام اللبناني، إذ يقوم لبنان الجديد على هذا النحو الذي يريده جميع اللبنانيين هو دور القيمومة المستمرة.

فالاعلام اللبناني يجب أن يبقى هو القيم أبداً على دعائم لبنان الجديد. وأبرز هذه الدعائم ثلاث، كل منها لا ينفصل

عن الآخر، فإذا أصاب الوهن احداها أصاب الأخرى، وإذا انهارت احداها انهار البنيان كله. هذه الدعائم الثلاث هي: الحرية، والولاء الوطني، والخلق الوطني.

فلا هوادة في صيانة هذه الدعائم. ان كل تعطيل للحرية يعني الغاء لبنان الجديد، وكل ضعف في الولاء الوطني يستتبع ضعفاً في لبنان الجديد، وكل وهن في الخلق الوطني هو افساد للبنان الجديد.

وإذا ما استمرت هذه الدعائم قوية راسخة استمر لبنان الواحد السيد المستقل، المنفتح أبداً على الشرق والغرب، قوياً راسخاً يواصل تأدية رسالته الحضارية ازاء نفسه وازاء العروبة وازاء العالم كله دون انكماش أو خوف أو عقدة من عقد النقص.

ودور الاعلام في صيانة هذه الدعائم مزدوج. فهو اولاً مدعو لأن يرسخ معانيها في ضمير الشعب اللبناني بمستمر التوعية، معتمداً الكلمة الايجابية المتوهجة بالحب، الكلمة الطيبة التي هي كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين، وان لم يبد للناس أنها قريبة الجنى.

وهو ثانية لابد أن يكون العين الساهرة والشهاب الثاقب الذي يكشف أي قول أو عمل أو مسلك يزعزع هذه الدعائم، أيّاً كان مصدر هذا القول أو العمل أو المسلك، ودون اي اغضاء أو تحيز أو محاباة لحساب مصالح شخصية أو آنية على حساب المصلحة الوطنية العامة.

وطبيعي أن الاضطلاع بدور القيمومة هذا يفترض أن يكون متوفراً لدى الاعلام ذاته ما يندب نفسه للقيمومة عليه في البلاد، أي توفر الحرية والولاء الوطني والخلق الوطني على أرفع مستوى ممكن، باعتبار أن فاقد الشيء لا يعطيه. حتى أننا لنكاد نقول أن مسيرة لبنان الجديد تتوقف إلى حد بعيد على صورة الاعلام فيه، لأن دور القيمومة يضع هذا الاعلام في مقام المسؤول لا عن حاضر لبنان فحسب، بل عن مستقبله وكامل مصيره ايضاً. وانها لمسؤولية تاريخية ذات أبعاد تتصل في بعض شأوها بمصير الحضارة الانسانية بالذات. ●

تاريخ العرب والعالم



صدر العدد الاول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨
تصدر في منتصف كل شهر عن «دار النشر العربية»
صاحبها ورئيس تحريرها: فاروق البزيري



الاشتراكات

● للمؤسسات والدوائر الحكومية	١٠٠ ل.ل	● للأفراد في لبنان	١٠٠ ل.ل
● في الوطن العربي	١٢٥ ل.ل	● للأفراد في الوطن العربي	١٢٥ ل.ل
● للمؤسسات والدوائر الحكومية	١٥٠ ل.ل	● للأفراد في دول العالم الأخرى	١٥٠ ل.ل
● خارج الوطن العربي	١٥٠ ل.ل	● للمؤسسات والدوائر الحكومية	١٥٠ ل.ل
● في لبنان	١٥٠ ل.ل		

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

بنابة ابو خليل - شارع السادات - بيروت - لبنان - ص.ب. ١٠ / ٥٩٠٥ / هاتف: ٨٠٠٧٨٤



إن لفظة الشغل الديمقراطي تعني من ن الشعب هو مصدر السلطات حيث لا أن تولى الشعب مباشرة ولا أن مهام الحكم يصطدم بمقتبات عديدة منها اتساع الدبل، وإزدياد عدد سكانها، وتنشعب مشاكلها. لذلك كان لابد من أن تتجس إرادة الشعب وتكون أن حين الوجود من خلال جهة وممثلين يختارهم الشعب ليكونوا صوره وإرادته ماديس حيائي هو وسيلة الشعب، هو أذاته التعبير عن الإرادة التائسة فيه من هيا صوره أن تمثل الإرادة الشعبية تمثيلا صحيحا، وأن تتعكس بصورة أئينة ومعبرة في أجهزة الحكم وفي أشخاص الفئة الحاكمة — أي ضرورة أن يلعب الانتخاب الدور الخطير المقتضى أن يلعب في كل نظام ديمقراطي. من الخطوة له، سمجة الظروف التي مرت بـ لبنان، لم تجر انتخابات نيابية في المراحل المحددة لها، وأن مجلس النواب المنتخب عام ١٩٧٧ ما زال يردد ولا يهدهد زاهيا لاستمراره المؤسسية وتجنيبا للفراغ، أن التغييرات التي لابد أن تكون طرات على القاعدة الشعبية خلال هذه الفترة الطويلة، فضلا عن تلك التي استحدثت نتيجة الأحداث تثير انقسامون، بدون شك، حول مصداقية التمثيل النيابي وأمانته في التعبير عن مطلب الجماهير الراعي العام.

هذا بالإضافة إلى أن العملية الانتخابية تطوي طبيعتها على عيوب وبنائص تؤول مباشرة عن الدور المطلوب منها، ذلك أن أحدا لا يعتقد بأنه كلما أتيح للشعب أن يقرر، فإن نتيجة العملية الانتخابية تعبر تعسرا كاملا وصحيحا عن الإرادة الشعبية، إذ كثيرا ما تكون وراثة الاقتراع نتيجة غسل دماغ سابق، وكثيرا ما تجعل هذه الورقة أثرا من خوف، أو اثر من حيل، أو أثرا من حيلة. إن ثمة أسبابا عديدة، سبغ من حالات التزوير الذاتي، تفسد الانتخابات، وفي طياتها الدور الذي يلعبه عنصر المال الذي يمكن أن يرتقي إلى مصاف أفضل القوى السياسية في الحياة العامة، إن المال — إذا ما تيسر له ويروج باب الانتخابات، يعطل إرادة الناخب في أكثر من محال وهو يهزم في إله حصر الترشح على فئة ضئيلة هي الفئة اليسيرة، كما أنه يشكل عامل رشوة

٥. بهيج طيارة

لبنان، في دستوره وفي قوانينه الأساسية، دولة جمهورية تعتمد الديمقراطية بمعناها التقليدي أساسا للحكم — أي تعتبر أن السيادة الوطنية تكمن في الشعب. فالشعب يختار حكامه عن طريق الانتخاب، ومن الشعب يستمد الحاكم شرعية السلطة التي يمارسها باسمه ولصلحته. هذا في حين تكفل الدولة للمواطنين الحقوق والحريات الأساسية: المساواة أمام القانون، الحرية الشخصية، حرية الاعتقاد، حرية التعليم، حرية الرأي والقول والاجتماع — كل ذلك ضمن الحدود ووفق الشروط التي تنص عليها القوانين.

■ بهيج طيارة
ليست في حقوق من جامعة باريس، ١٩٩٠، دكتوراه في الحقوق من جامعة غرنبول (١٩٥٤)، وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان (١٩٧٣)، يمارس مهنة المحاماة منذ عام (١٩٥٦)، شغل تدريجيا القنون المدني وقانون العمل والعمال الاجتماعي في كتيبي الحقوق في اليسوعية والجامعة اللبنانية (بيروت) عدة سنوات منذ عام ١٩٥٥.

الأفراد، ومن اغراء للحاكم بالتسلط والاستبداد. وقد استوحى الدستور من هذه الناحية، الى حد بعيد، أحكام القوانين الدستورية لعام ١٨٧٥ التي كانت ترمي وتنظم الجمهورية الثالثة في فرنسا.

من مراقبة تطبيق هذا النظام في لبنان منذ عهد الاستقلال يتبين بأنه أدى الى واقع تميز بتلاشي المجلس النيابي أمام السلطة التنفيذية المثلثة برئاسة الدولة الذي تتركز فيه القوة الحقيقية.

هذا في حين أن رؤساء الجمهورية الثالثة في فرنسا — بمعدل — شخصياتهم — لعبوا في السياسة الفرنسية أدواراً هامشية، لدرجة أنه كان يقال بأن مهمة رئيس الجمهورية الفرنسية الرئيسية آنذاك هي في افتتاح معارض الزهور.

من العيب، في رأينا، التفتيش عن أسباب السلطان الفعلي الذي يتمتع به رئيس الجمهورية في لبنان في النصوص الدستورية. ففي ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة، كان رئيس الجمهورية يتمتع مع بعض النواحي البسيطة، باصلاحيات ذاتها لمنظمة بالرئيس في الدستور اللبناني. فهو يدعو مجلس النواب لاندفاع، ويرجي جلساته ويتبع بحق حقه. وله مبادرة اقتراح القوانين، وهو يمارس السلطة الاجرائية، مع حق إعادة القوانين إلى المجلس مرة واحدة، كما يتولى قيادة القوات المسلحة ويمثل الدولة في الداخل والخارج. ويقوم بالمفاوضة ويبرم المعاهدات ويتبع بحق منح العفو الخاص. فضلاً عن أنه يعين الوزراء ويقيهم. يضاف الى ذلك أن دستور الفرنسي كان ينص على عدم مسؤولية رئيس الجمهورية فيما خلا حالة الخيانة العظمى. أما رئيس الحكومة، فلم يكن له ذكر في الدستور الفرنسي، بل أن هذا المركز كان وليد العرف الدستوري نظراً لحاجة مجلس الوزراء الى رئيس ينسق بين الادارات المختلفة، ويمثله لدى المجلس النيابي وأمام الرأي العام. إلا أنه لم يكن يتمتع، قانوناً، بأي امتياز بالنسبة لبقاى الوزراء الذين يرأس كل منهم الادارة الموكولة إليه.

لذلك ينبغي التحري عن أسباب هيمنة رؤساء الدولة في لبنان خارج النصوص الدستورية. إذ

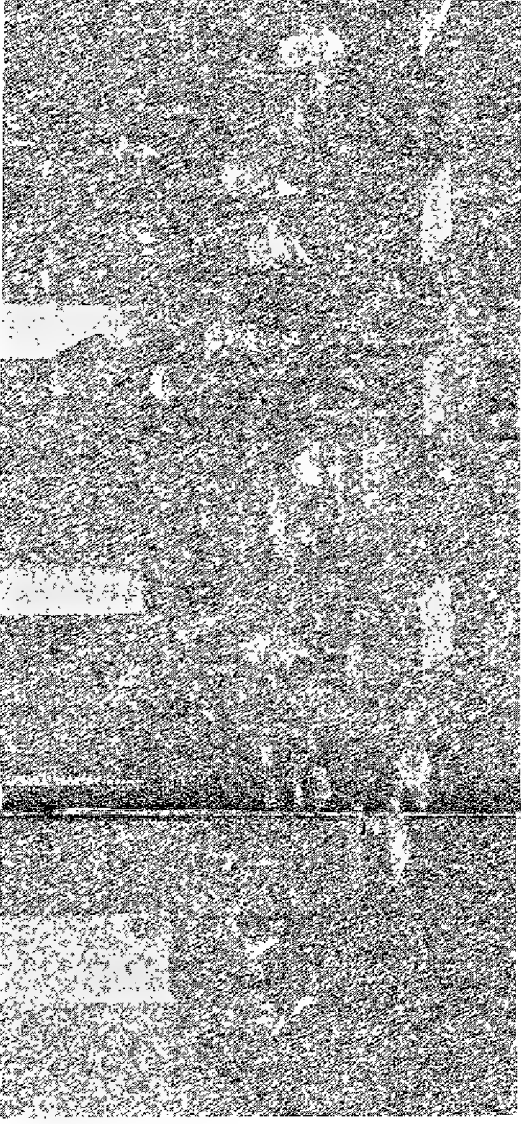
عداد من الذين شاركوا في وضع الدستور اللبناني والقارة عام ١٩٢٦ من الذين الدكتور جميل تلحوني، الفونس ليوب، شبل مموس، لياس طعنة السكاف، «فست باتا اريب، «براهيم جندر، الشيخ محمد الجسر، عبد اللطيف الاسعد، صبحي حيدر موسى نسور، حبيب باشا السعد، المير جميل شهاب، سليم قسلا، نجيب أبو صوان، ميشال نحاس، روفكر أبو ناصر.

إن غياب الأحزاب السياسية الشاملة هو مظهر من مظاهر الفريدة التي تتميز بها الحياة العامة في لبنان، ونتيجة للحواجز المنصنة التي تلحق المجتمع الواحد وتباعد بين أبنائه وقد أدى الى افتقار النظام الديمقراطي لبعض مقوماته الأساسية.

ذلك أن الأحزاب تخلق الرأي العام بقدر ما تعبر عنه. ولغيبتها هي، في آن معاً، أن توضح لآراء الشخصية، أن تنميتها وأن تثبتها، ثم أن تقرب ما بين الاتجاهات المتشابهة منها وأن تصورها وأن تبرزها بشكل منظم وموحد.

* * *

إن الدستور اللبناني في معرض تنظيمه السلطات، وعلاقة كل منها بالآخرى، يركز على وجود سلطات ثلاث: سلطة مشتركة وهي المجلس النيابي المنتخب من الشعب — وسلطة تنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية — وسلطة الوزراء وأخيراً سلطة قضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها. وأن الغرض من هذا التوزيع بين وظائف الدولة، ومن توزيع ممارستها بين هيئات مختلفة، هو التحول دون تجميع السلطة بين يدي جهاز واحد، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر بالنسبة لحرية



أما الميثاق غير المكتوب الذي تم التوافق عليه عام ١٩٤٣ فقد أوجد من جهة تقاضها بين الطائفتين الكبيرتين في حينه (السنة والمارونية)، وكرس من جهة أخرى صيغة للتعايش بين الطوائف الدينية... فتوزعت المناصب السياسية الكبرى بين الطوائف الأكبر عدداً: رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة المجلس النيابي للشيعية ورئاسة الحكومة للسنة.

وقد أصبح هذا التنظيم يحرف بالطائفية السياسية. ترتب على ذلك وعن الممارسات التي تلتته ان سقطت الطوائف ولاء الأفراد، فقامت بين أبناء المجتمع الواحد، الذين تربطهم مصالح واحدة، حواجز مصطنعة، وبات الولاء لمصلحة لوطن يأتي، في المرتبة، بعد الولاء للطائفة، ومن خلاله.

فإذا أضفنا الى ذلك ما كان يتبع به الانقطاع السياسي في بعض المناطق من نفوذ، لا يعود مستقرباً أن لا تقوم في لبنان، فيما خلا بعض الاستثناءات، أحزاب سياسية قوية قادرة على أن تتوجهه الى اللبنانيين من مختلف الطوائف والمناطق.

وقال صابر عيسى مجموعة لا يستهان بها من لتأخيرين. ان الانتخابات الحرة تقتضى مقدرة واسعة من المواطن في الحياة العامة، مشاركة متحررة من سائر القيود التي تلجم إرادته، ولعل الطائفية في لبنان هي — من بين هذه القيود — أبعدا أثراً وأخطرها نتيجة.

فالطوائف الدينية عندنا ليست فقط مجموعة من الأفراد ينتمون الى مذهب معين، بل هي أيضاً مؤسسات عامة ذات شأن هام في السياسة بحيث يتقدر قهرها أوضاع السياسي في لبنان، الى كلام على المؤسسات السياسية، دون التطرق الى حديث الطوائف الدينية.

إن الطوائف تشكل، ضمن «مكان اللبناني، كيانات قائمة بذاتها، قائمة بقوانينها ومحاكمها الخاصة، بسلطاتها التسلسلية، بمدايرها ومستشفياتها.

وقد نص الدستور بصورة مؤقته — التماسا للعدل والوفاق — على قاعدة تمثيل الطوائف المعترف بها بصورة عادلة في الوظائف العامة وفي تشكيل الحكومات. ثم ان القوانين الانتخابية وزعت المقاعد النيابية بين مختلف الطوائف وفقاً لنسب معينة.

استمرار السلطة
التشريعية في قادية
دورها الدستوري،
يعني استمرار وصمود
لبنان...



يجب أن تبقى الضوابط التي تمنع التجاوز
وتصون الحريات.

ان النظام الطائفي الذي قام على أساس
ظروف ومعطيات معينة أبقى لبنان متأرجحاً فوق
حبل مشدود.

غير أن هذه الظروف والمعطيات تغيرت،
لاسيما بعد أن دخلت المنطقة بأسرها فترة من
التوتر والاضطرابات. فكان الانقسام الطائفي،
وانعدام اللحمة بين الفئات التي يتألف منها
المجتمع اللبناني، من أخطر نقاط الضعف في
مواجهة الأحداث.

ان هذا النظام لا يصح أن يكون حلاً دائماً،
إذ ان استمرار العمل به يؤدي الى مزيد من
الفرقة بين أبناء الوطن الواحد وإلى مزيد من
الانقسام. ان الدستور لحظ الطائفية السياسية
والادارية كتدبير مؤقت بانتظار انصهار الفئات
المختلفة في مجتمع واحد.

وان الخيار أمام اللبنانيين اليوم هو بين
الابقاء على عوامل الانقسام فتتجه كل طائفة الى
العيش في ظل حكم ديني مستقل، وبين ارتضاء
الديمقراطية بكل مقوماتها، بما فيها العلمنة التي
تترك للأفراد حرية المعتقد وحرية ممارسة
شعائهم الدينية لكنها تطبق عليهم أحكاماً
قانونية موحدة — بحيث يعيش اللبنانيون في ظل
حكم يكفل المساواة فيما بينهم، بقطع النظر عن
انتماءاتهم الطائفية.

ان التوجه في هذه المرحلة الدقيقة لا بد أن
يكون نحو التأسيس لبناء الوطن الحقيقي الذي
يكون الولاء فيه للدولة لا للطائفة، وطن الشعب
الواحد، والمصير الواحد.

لا يعقل أن يفرز النص المائل رئيساً ضعيفاً في
فرنسا يرئس ولا يحكم، رئيساً قوياً في لبنان
تتمركز فيه القوة الحقيقية.

ولعل أهم أسباب هذه الظاهرة يكمن في تشتت
القوى السياسية في لبنان وعدم انتظامها ضمن
أحزاب واضحة المعالم، بحيث أن رئيس
الجمهورية، المنتخب لمدة ست سنوات، يصبح
عاملاً أساسياً لاستقرار الدولة واستمرارها،
وقاسماً مشتركاً تلتقي في شخصه أو تحتكم إليه
مختلف التيارات والاتجاهات. ويصبح، شئنا أم
أبينا، زعيم الأكثرية النيابية.

فبغير مساعدته، يصعب على رئيس الحكومة
أن يحصل على ثقة النواب. وما لم يظهر لصالح
الرئيس الذي يختاره الأكثرية التي يتزعمها،
يكون من العسير على رئيس الحكومة — أي
رئيس — أن يجمع حوله الأكثرية اللازمة له
للحكم.

إن محك التجربة اللبنانية هو في توفير جو
الحوار المتوازن، المتكافئ، المفترض قيامه بين
القيادة الحكومية والتمثيل الشعبي. ذلك ان
أصالة هذه التجربة هي في كونها تهدف الى تأمين
امكانيات العمل للدولة في جو من الحرية
الشخصية والسياسية وضمن اطار المؤسسات
الديمقراطية، وتطمح الى تقديم البيئة على ان
حكماً قوياً يمكن أن يبقى ديمقراطياً، وان مجلساً
منتخباً يمكن أن يقوم بدوره بصورة فعالة
ومجدية.

ذلك انه إذا كانت الحكومة هي المحرك الأول
والطبيعي في الحياة العامة بما ينبغي أن تتمتع
به من سلطات واسعة، فإن المجالس النيابية

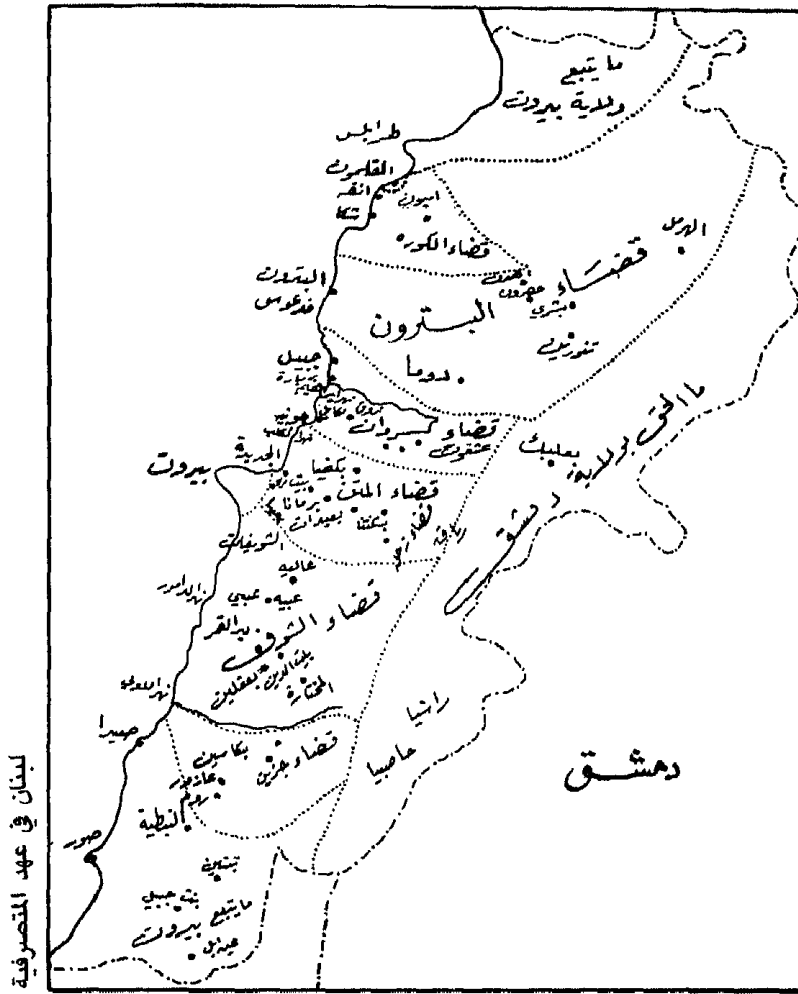
الب

لُبْحَنَانِ لَحَى لِحْنِ فَيْزٍ فَصِيدَةٌ
 نَزَرَتْ مَبَسَا سِمَهَا عَيْلَهَا لِلدُّنْجَمُ
 لَيْفَ التَّقَاتِ فَبَرُولُ سَأْوَةٍ
 تَحَنَّتْ لِنُصُورٍ وَرَبُوءَةٍ تَبَسَّيْمُ
 وَطْنِ لُحْمِيعٍ عَلَى خَدْرٍ وَرِيَاضِهِ
 تَحَنَّنَ فَسَاطِمُهُ وَتَنَعَّمَ مَرِيحُهُ
 لُحْمَاتِهِ لِبَيْضَاءِ تَحَنَّنَتْ سَمَائِهِ
 لَزْزَفَاءِ لُطْفَالٍ تَنَامُ وَمَحْلَمُ
 تَقَصَّاعِ الْقِبْلَتِ مِنَ الْفَنَاسِمِ
 وَتَحَرُّبِ الْوَلَوِي الْوَلَوِي وَسَلِيمُ

الذخيرة الصغرى

بنك المتصرفية البحرية البحرية

د. نقولا زيادة



في سنة ١٨٦١ أنشئت متصرفية جبل لبنان (وقد عدل نظامها الأساسي سنة ١٨٦٤). وهي من حيث تكوينها الإداري متصرفية مرتبطة بالباب العالي مباشرة (أي لا علاقة لوزير الداخلية العثماني بها)، متصرفها مسيحي عثماني التبعية ليس من أصل لبناني، يختاره السلطان وتوافق عليه الدول الأوروبية المعينة (فرنسا وبريطانية وبروسيا والنمسا والروسيا وإيطاليا). ولكن الذي كان يحدث في الحقيقة هو أن الدول كانت تختار الحاكم والسلطان يوافق على الاختيار.

الأوروبية تجارة ومالية واقتصادا وتبشيرا وتثقيفاً (وفي هذين كان للأميركان يد طولى أيضاً) فتشترت بضائعها وسككها الحديدية وشركاتها ومدارسها ومطابعها ومؤسساتها في البلاد.

أما المتصرف فهو الذي كان يجمع الضرائب ويعين الموظفين، بمن فيهم القضاة، ويشرف على

أرادت الدولة العثمانية من القبول بإنشاء المتصرفية حل المشكلة اللبنانية التي استعصت عليها. فهي بالنسبة للعثمانيين وحدة إدارية في إطار الدولة العثمانية مع استقلال داخلي. وأرادت الدول الأوروبية المتصرفية وحدة سياسية لتكون لمطامحها ممرا ومستقرا. وهذا الذي حدث. فقد نشطت الدول

■ د. نقولا زيادة، رئيس دائرة التاريخ في الجامعة الأميركية سابقاً.

داود باشا



الأمن والنظام. وكان يعينه مجلس مؤلف من اثني عشر عضواً يمثلون الطوائف الدينية المختلفة. أما رقعة المتصرفية فكانت تشمل الجزء الجبلي من لبنان — فلا البقاع ولا وادي التيم ولا بيروت ولا صيدا ولا طرابلس كانت أجزاء من المتصرفية. وقد قسم لبنان المتصرفية الى سبعة أقضية، على رأس إدارة كل قضاء قائمقام يعين من الطائفة صاحبة الأكثرية في القضاء. أما قوى الأمن فكانت خاصة بالمتصرفية، ولم يكن يسمح للجنود الأتراك بدخولها. ولما كانت الأجزاء الساحلية بين نهر بيروت والبحصاص (عند مدخل طرابلس الجنوبي) تابعة للمتصرفية، فإن الجنود الأتراك إذا أرادوا الانتقال براً من بيروت إلى طرابلس كان عليهم أن يسلموا أسلحتهم للدرك اللبناني عند نهر بيروت ويتسلمونها عند البحصاص.

وقد تولى أمور متصرفية لبنان بين ١٨٦١ و١٩١٥ المتصرفون التالية اسماؤهم:

داود باشا (١٨٦١ — ١٨٦٨).

نصري فرنكو باشا (١٨٦٨ — ١٨٧٣).

رستم باشا (١٨٧٣ — ١٨٨٣).

واصة باشا (١٨٨٣ — ١٨٩٢).

نعم باشا (١٨٩٢ — ١٩٠٢).

مظفر باشا (١٩٠٢ — ١٩٠٧).

يوسف فرنكو باشا (وهو ابن نصري

فرنكو باشا) (١٩٠٧ — ١٩١٢).

أوهانس قيومجيان باشا (١٩١٢ —

١٩١٥).

وأقدر هؤلاء المتصرفين وأنزهم داود باشا

ورستم باشا، يليهما نعم باشا.

وقد تمت مشاريع هامة في عهد المتصرفية

يمكن اجمالها فيما يلي:

١ — اتمام شق طريق العربات بين بيروت

ودمشق. بدىء العمل بالطريق سنة ١٨٥٨

ولكن الانجاز جاء سنة ١٨٦٣.

٢ — شق طريق للعربات يربط بيروت بدير

القمر وعاصمة المتصرفية بتدين (بيت الدين).

٣ — ربطت بيروت بطرابلس بطريق

للعربات، شق طريق مماثل بين بيروت وصيدا

(كان الساحل بين بيروت وصيدا وبين بيروت

وطرابلس تابعا للمتصرفية).

٤ — وصلت زحلة وجوارها بطريق عربات

يتصل بطريق بيروت دمشق.

٥ — في سنة ١٨٩٥ أنجز بناء سكة حديد

بيروت دمشق.

٦ — عني كل من داود باشا ورستم باشا

بالزراعة والتحريج في المتصرفية.

ولعل خير ما نفعله في هذه المناسبة هو أن

ننقل رأي (الدكتور كمال الصليبي في هذا

الموضوع قال:

«كان عهد المتصرفية في لبنان، على وجه

العموم، عهد نمو وازدهار شامل، بل انه اشتهر

باليقظة الفكرية التي قامت حينئذ في البلاد

وتجلت في مختلف نواحي الحياة. ومع أن

الفضل في هذه النهضة لا يعود مباشرة الى

المتصرفين، بل الى نشاط الارشاليات الاوروبية

والأميركية والمبادرة اللبنانية الخاصة، إلا ان

الأمن والنظام اللذين وطد المتصرفون دعائهما

جعل هذه اليقظة ممكنة الوجود. ثم انه كان

للمتصرفية في المجالات الأخرى إنجازات

لا يجوز نكرانها. فمنذ انشائها حتى الحرب

العالمية الأولى، ساد الاعتراف بأن جبل لبنان

«خير بلدان الشرق الأدنى حكماً، وأكثرها

ازدهاراً وأمناً وطمأنينة». فقد منحه حكامه طرقاً

وجسوراً جديدة، وأبنية حكومية رائعة، وعدداً من

الخدمات العامة الصالحة، وأمناً عاماً ضرب به

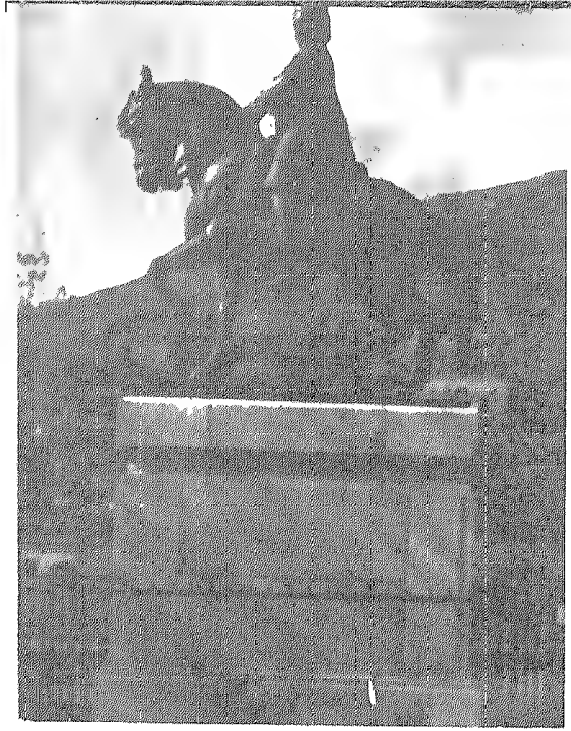
المثل. وتحت رقابة المتصرفين، انتعشت الزراعة،



رستم باشا

المتصرفين، ولم يتعاونوا معهم إلا بالقدر اليسير. على أن لبنان في القرن التاسع عشر، وفي نصفه الثاني بشكل خاص شهد تطوراً وتقدماً كبيراً في أكثر من حقل واحد. ولعل الحياة الثقافية في لبنان نالت الحظ الأكبر.

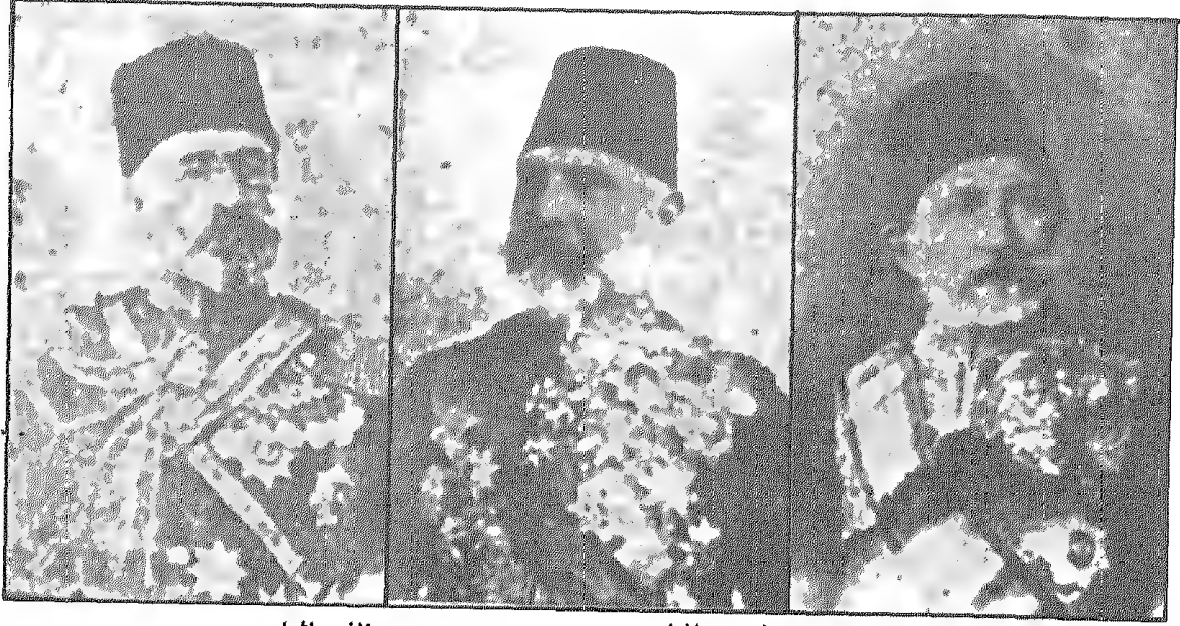
وفي يوم من أيام تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ صعد الناس عند سماعهم أن ضابطاً تركياً^(١) اسمه نيازي قام بثورة مسلحة في استنبول وأرغم السلطان على اعلان إعادة دستور ١٨٧٦ واعادة الحياة البرلمانية. كان نيازي يمثل حزب تركيا الفتاة الذين كانوا يمثلون اليد الحديدية في جمعية سرية تدعى جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تعمل سراً ضد الحكم الحميدي الرجعي وتطالب بالاصلاح في جهاز الحكم. وكان السلطان عبد الحميد قد أعلن في السنة الأولى من حكمه، بايعاز من مدحت باشا رئيس وزرائه، دستوراً جديداً وانشأ مجلس المبعوثان (البرلمان التركي) وكلاهما على منوال الدستور والبرلمان الفرنسي والبلجيكي. وكان هذا الدستور الجديد على غرار التنظيمات التي أعلنت من قبل، أي أنه كان يضمن الحرية والمساواة لجميع الرعايا العثمانيين ويضمن حرية الصحافة وتمثيل الشعب بواسطة مجلسين أعلى وأدنى. غير أن السلطان عبد الحميد نفى مدحت باشا في السنة التالية وحل مجلس المبعوثان.



تمثال يوسف بك كرم

وفي الاخص تربية دود القز التي أصبحت، بتشجيع شركات الحرير الفرنسية وإنشائها معامل محلية في عدد من القرى، صناعة مزدهرة. وسرعان ما نافس اللبنانيون الفرنسيين في صناعة الحرير، فأنشأوا لها معامل وطنية تشغل مئات الأيدي العاملة وتجعل من هذه الصناعة مرفقاً رئيسياً من مرافق الاقتصاد الوطني في تلك الأيام. وإذ ازداد عدد السكان، شيئاً فشيئاً، ازدادت هجرة اللبنانيين الى العالم الجديد، فبدأت، بجد، في أواخر القرن التاسع عشر. وما ان اقتربت نهاية عهد المتصرفية، حتى كان آلاف المغتربين اللبنانيين في شمال أميركا وجنوبها يرسلون الاعانات المالية إلى ذويهم في الوطن. بل ان بعض هؤلاء المهاجرين عادوا بما جنوه من ثروات الى لبنان، فبنوا المنازل الجميلة في القرى وأفادوا البلاد بأموالهم.

لكن لا بد من الإشارة الى ناحية أخرى من تاريخ المتصرفية والمتصرفين في لبنان وهي معارضة الموارنة في شمال لبنان للمتصرفين. ولعل الباعث الأول على ذلك موقف يوسف كرم الذي كان يطمح في تولي المتصرفية، فآثار على داود باشا حرباً شعواء في الدعاية ثم حاول فعلاً نجدة أهل كسروان ضده. ولما نفى يوسف كرم الى أوروبا زادت نقمة الشماليين على



مظفر باشا

نعوم باشا

واصفه باشا

التي كانت تلهب مشاعر الأتراك الشباب الذين ينتمون الى حزب تركيا الفتاة نشبت الثورة التي أسفرت عن عزله. وأقاموا على العرش أخاه، محمد رشاد الخامس، الذي كان مسجوناً مدة طويلة.

وقد استتبشر الناس خيراً بالثورة التي قام بها الشباب الأتراك وبلغ الحماس في جميع أنحاء السلطنة مبلغاً عظيماً. غير أن مجلس الادارة في لبنان رفض أن يستجيب الى دعوة استنبول بإرسال ممثلين عنه في مجلس المبعوثان. لكن عالماً وأديباً لبنانياً هو سليمان البستاني (١٨٥٦ - ١٩٢٥) الذي ترجم الالياذة الى العربية، تقلد وظائف حكومية عالية بما في ذلك وزارة الزراعة. وكذلك تقلد لبناني آخر وظائف رفيعة في عهد عبد الحميد وهو سليم ملحمة (١٨٧٨ - ١٩٣٨) فانه كان وزير المناجم والتجارة وكان سليم صديق أبناء أحد ولاية بيروت. وعندما غادر الوالي بيروت الى استانبول ذهب معه سليم وكان له من العمر إذ ذاك سبع عشرة سنة. وفي هذه الفترة العصبية لم يستطع الأتراك الشباب الذين قاموا بالثورة أن يسيروا دفعة المركب الذي كانت تتلاطمه الامواج من كل صوب. فقد كانت تجابههم مشاكل دولية ومحلية خطيرة لم يكونوا المسؤولين عن كثير منها. فاستحالت الحكومة

وكان من جملة الذين غادروا البلاد هرباً من بطش عبد الحميد لبناني اسمه خليل غانم (١٨٤٦ - ١٩٠٣) الذي كان أحد أعوان مدحت باشا. واستقر غانم في باريس حيث أصدر جريدة عربية: «البصير» وقفها في الدرجة الأولى لاطهار مساوئ عهد عبد الحميد وفضح أمر المذابح التي أنزلها بالأرمن. وكان يرسل جرائد فرنسية وتركية. ويبدو أن الخطوة التي اتخذها عبد الحميد كانت تهدف إلى المحافظة على سلطته. فانه كان يخشى أن يحد المجلس من صلاحياته المطلقة. وعاد ففرض المراقبة على الصحف، وألغى حرية القول، وأنشأ جهازاً للتجسس، وحرص على أن يكبح جماح الموجة الغربية وما تحمله من أفكار عصرية. وأحاط نفسه بطغمة من الموظفين الرجعيين الخنوعين الذين يأتزمون بأمره وينفذون خطته. وكان يستغل الجامعة الاسلامية ليهدد بها الدول الغربية عند مفاوضاته هذه الدول على الأمور التي تتعلق بالبلدان الاسلامية.

غير أن عبد الحميد سنة ١٩٠٨ لم يكن بأفضل من عبد الحميد سنة ١٨٧٦. فانه لم يكن ينوي الحفاظ على وعوده الخلافة في منحه رعاياه الحرية والمساواة. وفي سنة ١٩٠٩ بينما كان يعد العدة مع أعوانه للقيام بثورة رجعية يقضي بها على الروح العصرية الجديدة



أوهانس باشا

يوسف فرنكو باشا

سورية ولبنان ونفيهم، ثم حكم على شهداء الاستقلال بالاعدام (عيد الشهداء ٦ أيار - مايو). على أن آلاف الناس ماتوا من الجوع الذي فرض على بيروت وغيرها من المدن والقرى اللبنانية.

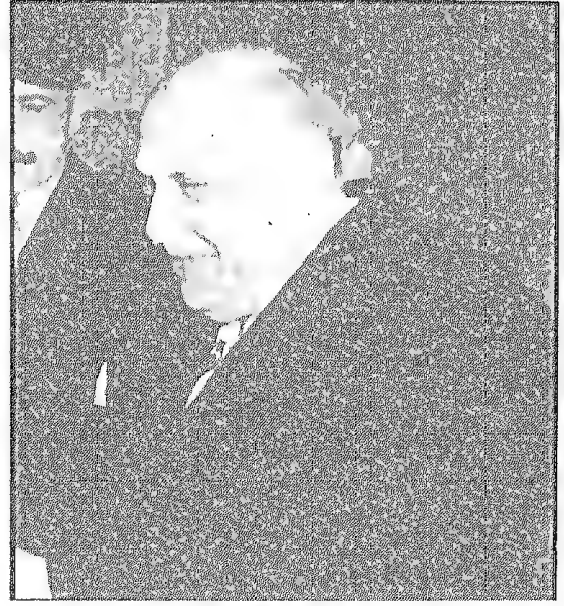
وجاء الحلفاء في خريف ١٩١٨ واحتلوا بلاد الشام. وفي شهر نيسان (ابريل) ١٩٢٠ قرر المجلس الأعلى للحلفاء الذي عقد في سان ريمو بايطالية فرض الانتداب الفرنسي على لبنان (وسورية). وكان أول ثلاثة مفوضين فرنسيين من رجال الجيش. وفي أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ أعلن غورو، المفوض السامي الأول، دولة لبنان الكبير. ووضع للبنان دستور (١٩٢٦) وأصبح له مجلس تشريعي ورئيس جمهورية ومجلس وزراء. لكن كل هذا كان صورياً. فالسلطة كانت بيد المفوض السامي. وكان المستشارون الفرنسيون - سواء في ذلك الذين كانوا إلى جانب الوزراء أو الذين كانوا إلى جانب القائمين - هم الذين يحكمون البلاد. وربطت العملة بالفرنك واخضعت جميع الأمور لمصلحة فرنسة يضاف إلى هذا أن المفوض السامي كان، عندما يرى أن الحاجة تدعو إلى ذلك في نظره، يعلق الدستور ويحكم البلاد حكماً مباشراً.

التي شكلوها إلى ديكتاتورية حزبية كانت أشد سوءاً من الحكومة التي تخلصوا منها. وكان لمحاولتهم في خلق وحدة تشمل جميع رعايا السلطنة عن طريق حل الأحزاب والفئات وصهرها في بوتقة العثمانية رد فعل معاكس. فانها شجعت الأحزاب والفئات التي كانت تنادي بالانفصال عن الحكم العثماني. فان القومية العربية مثلاً التي ظهرت كرد فعل لسوء الحكم العثماني ازدادت، بعد سنة ١٩٠٨، حدة وانتشاراً بين مختلف الطبقات. فانشئت جمعيات ومنظمات سرية وعلمية في سورية ولبنان ومصر واستنبول وباريس ونيويورك تعمل على استقلال الأقطار العربية. وفي الحرب العالمية الأولى انضم الأتراك إلى المعسكر الألماني فكانت نهاية الدولة العثمانية ومعها الحركة العثمانية ليقوم مقامها بعد نهاية الحرب قومية تركية.

ولما دخلت تركية الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان (تشرين الأول - أكتوبر - ١٩١٤) جاء جمال باشا قائداً أعلى للجيش (التركي) الرابع وحاكماً عسكرياً لبلاد الشام. فاحتل لبنان وألغى المتصرفية وأقام حكماً عسكرياً عنيفاً في المنطقة. وعين علي منيف بك حاكماً للبنان. وفي عاليه أقام جمال باشا مجلساً عرفياً للنظر في القضايا التي تتعلق بأمن البلاد. وقد قضى هذا المجلس بسجن كثيرين من زعماء



رياض الصلح



بشارة الخوري



لوحة الجلاء التذكارية

الضغط الوطني والمؤازرة العربية والسعي البريطاني والأميركي أعاد المعتقلين إلى مناصبهم في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣. وأصبح لبنان بلداً مستقلاً. وقد تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في اليوم الأخير من عام ١٩٤٦. ●

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، لمناسبة قيام الحرب العالمية الثانية، أعلن المفوض السامي الأحكام العرفية وعلق الدستور وحل البرلمان وحكم البلاد حكماً مباشراً. ولما سقطت فرنسا في صيف ١٩٤٠، أعلنت الإدارة الفرنسية والقيادة العسكرية في المشرق الولاء لحكومة فيشي. لكن الجيش البريطاني دخل لبنان من فلسطين (وكانت تراققه فرقة من جيش فرنسا الحرة) في صيف ١٩٤١. وأعلن كاترو، نيابة عن ديفول، انتهاء الانتداب على لبنان (٢٦ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٤١). واعترفت بريطانيا بذلك. لكن فرنسا جربت فيما بعد أن تتراجع وتستعيد سلطتها. وكانت الانتخابات النيابية قد أجريت في لبنان (خريف ١٩٤٣)، وانتخب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية وأصبح رياض الصلح رئيساً للمؤازرة.

وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ ألغى المجلس النيابي اللبناني من الدستور جميع المواد التي تعطي فرنسا سلطة في البلاد، فاعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض الوزراء والنواب، وأرسلوا إلى قلعة راشيا. لكن

الهوامش

(١) راجع فيليب حتي، لبنان في التاريخ (بيروت) ص: ٥٨٠ - ٥٨٧.



الجامعة الأميركية في بيروت

نص على «أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية»، فقد أصرت الجامعات على التعليم باللغتين الأجنبية. ومع أن العربية كانت لغة القضاء والمحاماة والإدارة، فإن تعليم الحقوق في الجامعة الفرنسية كان (وما زال) يتم بالفرنسية.

رابعا — احتكار التعليم الجامعي وواد كل محاولة لإنشاء جامعة وطنية:

فأصحاب النفوذ وأنصارهم في الجامعتين كانوا يقفون بالمرصاد لكل رأي ينادي بوجود إنشاء جامعة وطنية في لبنان. وعلى الرغم من أن أقطارا عربية كانت تخضع للانتداب أو الحماية استطاعت إنشاء جامعات وطنية فيها، فقد حرم على لبنان مجرد التفكير في إقامة مشروع مماثل.

خامسا — تجزئة المعرفة وفصل العلم عن القيم الحضارية والقومية:

ولعل هذه الظاهرة هي من النتائج التي تترتب على إنشاء الجامعات الأجنبية في الأقطار غير

كانت من طلابهما. وكانت كل منهما تضم جميع الفروع العلمية الأساسية تقريبا. إلا أن الجامعة الفرنسية تفردت بتعليم الحقوق.

ثانياً — اقتصار التعليم الجامعي على فئة معينة من المواطنين:

فأقسط التعليم فيهما كانت مرتفعة، ولهذا لم يتمكن من الانتساب اليهما إلا أبناء الطبقة الموسرة. والتعليم فيهما لم يكن حرا، بل كان يخضع لوسائل مختلفة من الاختيار والانتقاء. وكان للاقطاعية الرأسمالية والسياسية والزعامات الدينية والعشائرية دور ونفوذ في فرص الدخول إليهما. وكانت غالبية الطلاب فيهما تنتمي إلى طوائف معينة معدودة.

ثالثا — الإصرار على التعليم بالفرنسية أو الانجليزية:

واللغتان كانتا امتيازاً لطبقة معينة. ومع أن الدستور اللبناني، الصادر في عام ١٩٢٦، قد

المستقلة. فهذه الجامعات تؤدي خدمات لا تُنكر في حقل التعليم، ولكنها تسعى إلى إقامة حاجز صفيق بين العلم والقيم. انها تقدم للطلاب علما فقط وتمنع عنهم كل شيء يخرج عن العلم أو المعلومات الجاهزة أو المعلبة. انها تحوّل هؤلاء الطلاب إلى آلات صماء تُتقن وظيفتها ونقل المعلومات التي حفظتها إلى الناس دون أن تشعر برابطة عضوية تشدها الى المجتمع الذي تعيش فيه. إن عملية التفكير والتحليل والتشريح محرّمة على الطلاب. وكل محاولة للخروج من جزئيات الحياة إلى كلياتها ممنوعة. وبما أن الانسان لا يستطيع العيش دون قيم، فالجامعات الأجنبية تحاول، من خلال برامجها التعليمية، أن تثبت في الطالب قيم بلادها وثقافتها، فتعزله بذلك عن تراث وطنه وقيمه وحضارته. وإذا أضفنا إلى هذا الخلل تنوع الثقافات الأجنبية، وتنازعها مناطق النفوذ، وتنافسها في استقطاب الأجيال وسلخها من بيئتها، أدركنا مدى الأخطار التي تعرّض لها شبابنا الذين تابعوا دراستهم في هذه الجامعات.

ولم يكد لبنان ينال استقلاله حتى ارتفعت أصوات مخلصات تطالب بإنشاء جامعة وطنية واخضاع الجامعتين الأميركية والفرنسية لاشرف الدولة. واصطدم المطلبان بمعارضة شديدة على الصعيد الرسمي. ولكن عزيمة الشباب الذين تظاهروا واعتصموا في وزارة التربية وتعرضوا للقمع استطاعت، في النهاية، انتزاع المطلب الأول، فأنشئت الجامعة اللبنانية في عام ١٩٥٣، واقتصرت، حتى عام ١٩٥٩، على دار المعلمين العليا (التي أصبحت: معهد المعلمين العالي في عام ١٩٥٣، وكلية التربية في عام ١٩٦٧).

ومع أن الجميع يعرفون بأن الجامعة الوطنية في الدولة المستقلة مطلب تحرري وضرورة شعبية، فان الجامعة اللبنانية، خلال الثلاثين سنة من عمرها، قد عرفت، من المسؤولين والقيّمين، أنواعا شتى من الاهمال، مما دفع طلابها، وأحيانا أساتذتها، الى اللجوء إلى إعلان الاضراب والقيام بالمظاهرات والتعرض للاهانات، من أجل تحقيق بعض المطالب البديهية البسيطة (مثل المطالبة بسن قانون للجامعة، أو استحداث

فروع علمية، أو المباشرة بإقامة المبنى الموحد للجامعة...).

ومن المؤسف أن نلاحظ أن هذه الجامعة، بعد بلوغها الثلاثين، وبعد إثبات نجاحها في أكثر من ميدان، وبعد حدوث تطورات في العالم تستلزم الأخذ بناصية العلم، ما زالت مقتصرة على الكليات النظرية تقريبا. ويبدو أن أصحاب النفوذ والامتيازات، بضغط أو تحريض خارجي، هم الذين يتصدون لكل محاولة خيرة تستهدف تطوير الجامعة وتزويدها بالفروع العلمية التطبيقية. ومع ذلك فان انشاء هذه الجامعة قد شكل حدثا تاريخيا في حياتنا الثقافية.

وفي عام ١٩٦١، انشئت جامعة بيروت العربية، كفرع لجامعة الاسكندرية، وضمت كليات الحقوق والآداب والتجارة والهندسة. والتقت مع الجامعة اللبنانية في أمرين مهمين كان لهما أثر كبير في التيار الداعي إلى ديموقراطية التعليم الجامعي:

الأمر الأول هو التعليم بالعربية: فليس من الوطنية والمنطق في شيء الاعتماد على اللغات الأجنبية في التدريس الجامعي، وخصوصا في تدريس العلوم الانسانية. إن استخدام العربية في التعليم الجامعي وسيلة فعّالة لربط الجامعة بالمجتمع ورفع المستوى العلمي والثقافي للأجيال والحفاظ على اللحمة بين التفكير والتعبير. وكل دعوة إلى بناء مجتمع متماسك ونشر ثقافة وطنية تبقى ضعيفة ما لم ترتكز على اللغة القومية. وكل تقصير أو اهمال في هذا المجال يؤدي إلى ابقاء المجتمع تحت رحمة السيطرة أو المخططات الأجنبية. وفي تقرير أعدّه خبراء منظمة اليونسكو، في عام ١٩٥١، عن قضية استخدام اللغات الوطنية في التعليم، وردت توصية باعتماد اللغة الأم في التعليم حتى أعلى مرحلة ممكنة، لأن الطالب يستوعب بسهولة ما يُكتب بلغته ويجد مشقة في فهم ما يُكتب بلغة أجنبية. ولهذا كان التعليم باللغة القومية أكثر إبداعا ومردودا منه باللغات الأجنبية. وهناك بعض الباحثين الذين يرون أن المجتمعات المتجانسة لغويا قادرة أكثر من غيرها على تحقيق التطور في كل مجال وتوفير قدر كبير من الهدوء والاستقرار لأبنائها. ولكن مستوى كل لغة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى



جامعة بيروت العربية

جامعات ومعاهد جامعية أخرى نشأت في أوقات وظروف متفاوتة لتحقيق مقاصد وأغراض متباينة. ومن أهمها وأشهرها: كلية بيروت الجامعية، والأكاديمية اللبنانية، وكلية الحقوق في معهد الحكمة، وجامعة الكسليك...

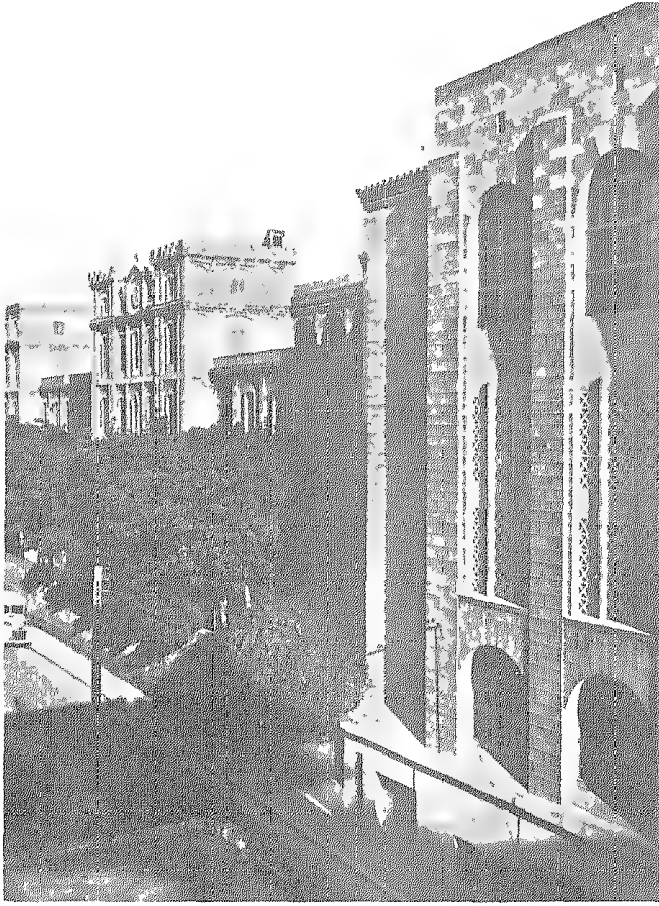
ولكن الحكمة ليست في عدد الجامعات، بل في نوعيتها وفي الدور الذي تقوم به في المجتمع. فما هي، بأقصر بيان، وظيفة الجامعة؟ بإمكاننا اجمالها بثلاث مهمات: التعليم، والبحث عن الحقيقة لانماء المعرفة، وتلبية حاجات المجتمع وتزويده بالعناصر البشرية المثقفة والمدرّبة التي يحتاج إليها.

فالجامعة ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمجتمع، ولا وجود لها إلا بالمجتمع. والجامعة تتفاعل باستمرار مع مجتمعتها: تتكيف به وتكيفه، تستمد منه خصائص وتمده بخصائص. والجامعة الحق، كما قال الدكتور قسطنطين زريق، هي التي تكون، أو تطمح إلى أن تكون، حرم العقل والضمير، تقف جهودها على تهذيب العقل وتنميته

الحضاري للامة. ولهذا، فإن لغتنا لن تتطور وتصبح لغة العلم الحديث الا اذا تقدمنا حضارياً وارتفعنا بمستوى جامعاتنا العلمي.

والامر الثاني الذي تتميز به الجامعتان اللبنانية والعربية هو جعل التعليم الجامعي ديموقراطياً وفي متناول أبناء الطبقات الشعبية، ففي كل سنة ينتسب إلى الجامعتين عدد من الطلاب، اللبنانيين والعرب، يفوق بعشرات المرات عدد الطلاب المسجلين في الجامعتين الأميركية والفرنسية. ومن النتائج الحسنة التي تمخض عنها انشاء الجامعتين وفتح الأبواب الجامعية أمام كل راغب في العلم، ازدياد عدد المتخرجين من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، ووصولهم الى مناصب ومهن كانت حكراً لغيرهم، وحدوث تغير ملموس في موازين القوى الاجتماعية والتيارات السياسية والاتجاهات العقائدية في لبنان.

بالاضافة الى الجامعات الأربع الكبرى، فهناك



المدرسة المهنية في الدكوانة

جامعة القديس يوسف
(اليسوعية) في بيروت

في عام ١٩٦٧، ألقى الأستاذ ك. اونوكا ديكيه (من جامعة أبدان في نيجيريا) محاضرة في الجامعة الأميركية، قال فيها: «ان الجامعات في الاقطار النامية تميل، وهي في غمار اهتمامها بالضرورات المادية، الى الاغضاء عن دورها باعتبارها ضمير الأمة، والناقد الجسور للسلطات القائمة، والمدافع عن الحق والعدالة. ففي المجتمعات النامية، حيث تكاد تنعدم ضوابط الرأي العام المستنير، وحيث يسود الجهل والفقر والمرض الكثرة الغالبة من الشعب، ويتدنى المستوى الخلقي، الفردي والعام، يقع على كاهل الجامعة دور عظيم في تنمية القدرات الخلقية والروحية...».

ان الجامعة التي كانت بالأمس القريب طليعة الثورة القومية التحررية يجب أن تصبح اليوم، في بلادنا النامية، طليعة الثورة العلمانية الاجتماعية القادرة على صنع أبطال التغيير ومواكبة الثورة العلمية التكنولوجية. ●

وبعث قدرته على الانتاج والابداع، وتسعى إلى تحصينه بمناخ خلقية وفضائل أدبية.

ومن أهم واجبات الجامعات في مجتمعنا العمل ضمن استراتيجية فعالة على التحديث الكلي للقيم والبنى عندنا، أي العمل على استبدال قيمنا التقليدية المبتذلة بقيم حديثة تتلاءم وروح العصر. وهذه الاستراتيجية تقضي بنشر العقلية العلمية أو التفكير العلمي للاسهام في نقل مجتمعنا المتخلف من مرحلة الميثولوجيا الرومانطيقية إلى مرحلة الموضوعية العلمية والانتظام الفكري والابداع العقلي.

ان ولاء الجامعة للقيم الخلقية يدفعها إلى التحليق فوق مجتمعها للنظر اليه من عل، والتعرف الى نصيبه من الحقيقة التي يؤمن بها والقيم التي يعمل لها، وتنبيه الرأي العام الى الأخطاء والأخطار، وفضح الحكام اذا ما انحرفوا عن جادة الصواب واستهتروا بآمال الشعب وفرطوا في مقدراته.

بيروت

ذكريات... وواقع

مقدمة: غسان تويني

تصوير: جابر تويني

صعدت بسليم حبيب الساكنة وحميميتها
معهما ساحة الشهداء حيث نبت العشب البري
في وقت الرقة بعد أن أبتتها التهالكة والتي
دمرتها الحرب.

بيروت، ذكريات... وواقع، أمّام الشرق
والغرب كانت دائما تقاوم الجدران وتخترقها
فكل شيء فيها أصبح ذات اتصال وتواصل
الجوار والتبادل كما يقول غسان تويني في
دوره الكتاب. أما الجزء من القوارير
البحر الصغرى التي تقطعها لافق الاحتمال
بما بين العالمين.

كلام يختصر المراحل وسلسلة القوارير
الطويلة. يجيد الدور كتابات، ويكشف كنههم
تاريخي، إلى أنه من خلال قلوبهم التجريبية
والجلائل التي قدمت.

بين الصورة العنيفة التي خدات عينا
هاجسة وحساسة، والكلمة المختصرة لغات
القارئ ودلائل خلاصات يستقيم أفراد
المعادن يستمر الرمز في التواصل والوجود
تستمر بيروت أو بين لبنان.

هذه

الذكريات... وواقع، مشار من دار ماخيت
الناشرية في بيروت العربي والدولي.

بيروت، عاصمة الصحراء، وتقع
عروس البحر المتوسط، مدينة التجارة
الطويلة، والقوارير المتراكمة، وتلقى

الذكريات، تلك التي تحتل جيل عنوان بيروت
ذكريات... وواقع، تستغل صفحة حجم

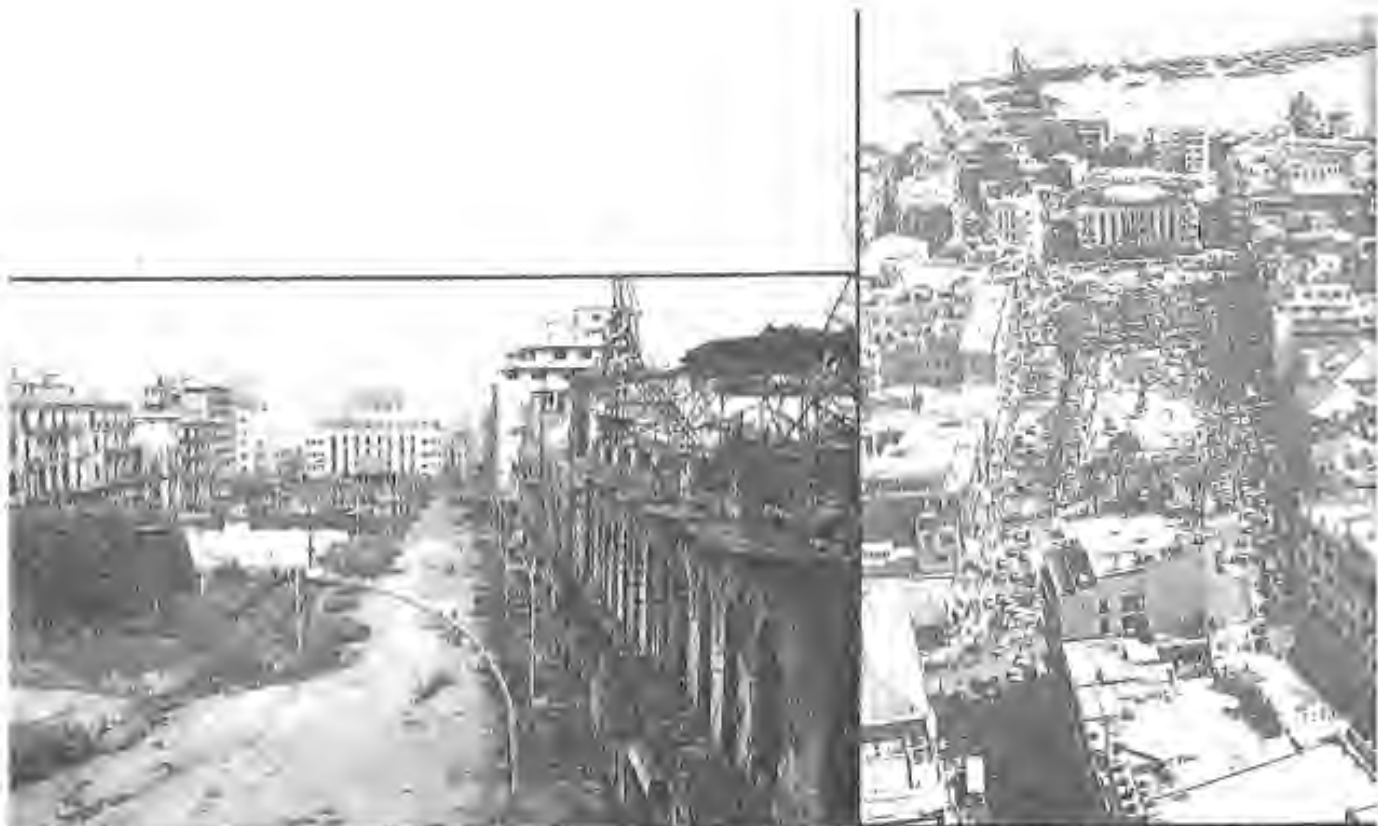
«اليوم» في كتابة عن صور تشبه الهاضي في
حركته، القوارير، القوارير، لانتعاش الحياة، والق
الآخرى، كما في قصصه، وتلقى الحاضر الباقين
فهم، التناقض، والبنائي، الصور، فمدينة، جيل
تويني، والكتاب، فقامت بقم غسان تويني،
كتاب، يحكي عن الشيء، وتفتتح

أول شيء، في حكي، يحكي نقيض، صورة
تشبه، الأخرى، صورة، تلقي، الأخرى
صورة، الإله، الذي، ويرعى، وصورة، الإله
التي، على، أوتار، آلات، الدمار.

صور، حوارير، ومخالات، مراحل، لذلك، فالكتاب
رواية، ذكرية، لا تترك، إلا، القوي، والمعد
لها، فمحل، أو، لتلقي، صور، لغات، التلقي

وكما، أبحاثها، مستأجدها، في، أبحاثها، ومؤسستها
التي، تترك، وتترك، على، حالة، الحاضر، المتلقي
والطريق، مالات، وحالة، التطلع، الذي، بين
ذاكرة، الماضي، المشجونة، والمتحيرة، والحاضرة
بالحياة، والتطور، وبين، مستقبل، كامن، في، الأوج
الناشئ، والأشياء.

تاريخ الحرب والبناء



ساحة الشهداء في الخمسينات

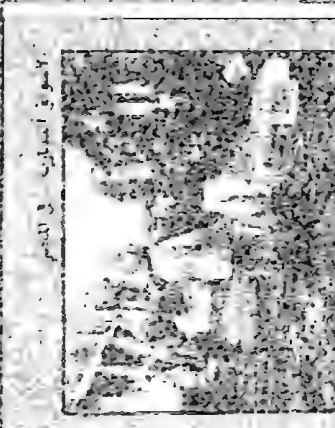
ساحة الشهداء في الخمسينات



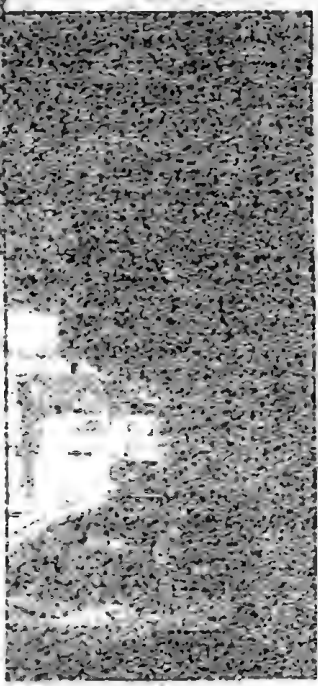
ساحة الشهداء في الخمسينات



سوق الجمعة - مراكش
صوت للفتاة اليوم



أسواق أسبوع في القدس



أسواق الخبز في القدس



شارع القدس - اليوم العن



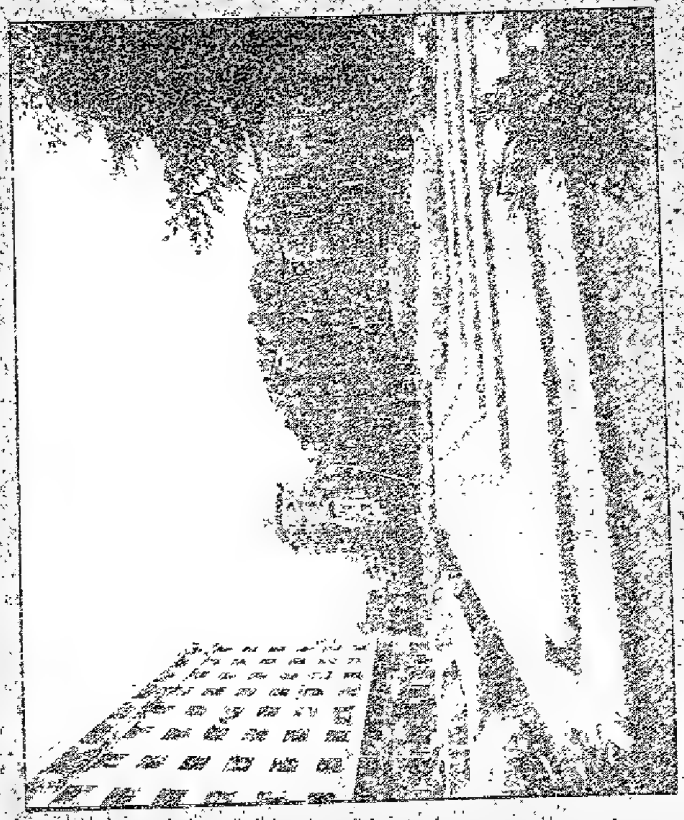
بيت المقدس - بيت المقدس

صوت الفتاة
فندق هوليدي إن



فندق هوليدي إن
القاء أحداث

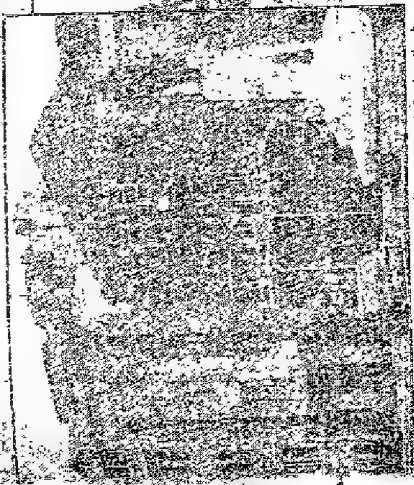




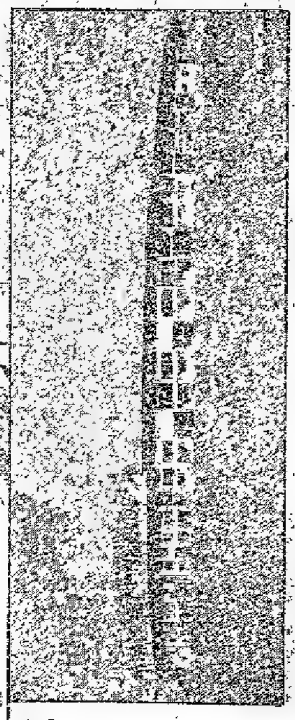
والحدائق



ساحة التحرير والحدائق



تم تحويلها إلى ساحة ومركز المصالح



الحدائق الرياضية، بعد أن تحولت



الحدائق الرياضية في البغداد

والحدائق



شارع المنتفح، أيام زوال

شعب لبنان

د. باسم الجسر

بعد خمسين سنة ونيف، من الحياة الوطنية والسياسية والاقتصادية المشتركة، ضمن كيان جغرافي واحد وفي ظل سلطة مركزية واحدة، هل يمكننا أن نقول بأن هناك «أمة» أو «شعباً» أو «إنساناً» أو «مجتمعاً لبنانياً»؟

بعض علماء الاجتماع يقولون: أن لبنان هو «فيسفساء» مجتمعات أكثر منه مجتمعاً تعديدياً^(١). البعض الآخر يقول «أن هناك شخصية لبنانية متميزة وشعباً مؤهلاً للاستمرار والاستقلال والحرية بسبب جغرافيته وتصرفه الشخصي والاجتماعي والديني، كذلك بسبب عاداته وتقاليده وأمنيه الأرضية والموراثية^(٢)».

هذان الحكماء شبه المتناقضين، لهما ما يبررهما. فلو لم يكن هناك حد أدنى من العوامل والعناصر النفسانية - الاجتماعية المشتركة لما استطاعت الطوائف والمناطق والفئات اللبنانية من أن تتعايش وتتعاون وتحيا وتزدهر معاً طيلة نصف قرن.

ولكن في الوقت نفسه، لو أن أسباب التضامن النفسانية الاجتماعية كانت حقيقية وعميقة الجذور، لما حصل ما حصل عام ١٩٥٨ ولما انهار كل شيء عام ١٩٧٥.



قبل أن نبث في مسألة المصير اللبناني فلنحاول أن نظهر العوامل والعناصر النفسانية الاجتماعية المشتركة التي أمتت التضامن بين اللبنانيين منذ عام ١٩٢٠.

(١) الدين والتعلق بالدين: (La Religiosité)

لياً كان معتقده الديني أو طائفته أو مذهبه - فإن اللبناني ككل كائن سامي الأصل. ظاهر التعلق بالدين، يجب التفرقة، بالطبع بين «الايان الديني» و«شعور الانتماء الطائفي». فالاول ظاهرة نفسانية والثاني ظاهرة اجتماعية كذلك يجب التفرقة بين «الايان» و«الممارسة الدينية» أو «الدين»^(٣) ولكن بصرف النظر عن هذه الفروقات فإن اللبناني يوجه عام «يعيش ديناً» أكثر من الشعوب الغربية التي تحاول تقليدها وبطريقة تختلف عن الشعوب العربية التي يشاطرها المصير الجيوسياسي. هذا التعلق بالدين، أو هذا الدين الظاهر بل هذا التعلق أنه يظهر عند اللبنانيين في احترامهم لمؤسسات الدين؛ تلك التي تخص الطوائف التي ينتمي إليها أو تلك التي تخص الطوائف الأخرى. كما يظهر في دوح التسامح التي تعلمها كل الأديان. وفي احترام الأهل والعائلة وفي قيم اجتماعية وأخلاقية مشتركة بين كل الأديان التي يدين بها اللبنانيون^(٤) فالدستور اللبناني يكاد يكون الوحيد بين الدساتير الذي

د. باسم الجسر، ندوة في الحقوق في جامعة باريس والسوربون، محام في الاستئناف في بيروت. استناد القانون الدستوري وقانون الإعلام في كليتي الإعلام وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية (١٩٧٠ - ١٩٧٤). مستشار في جامعة الدول العربية.

المعروف أن الدين في لبنان ليس فقط مسألة سياسية بل مسألة اجتماعية واقتصادية وثقافية

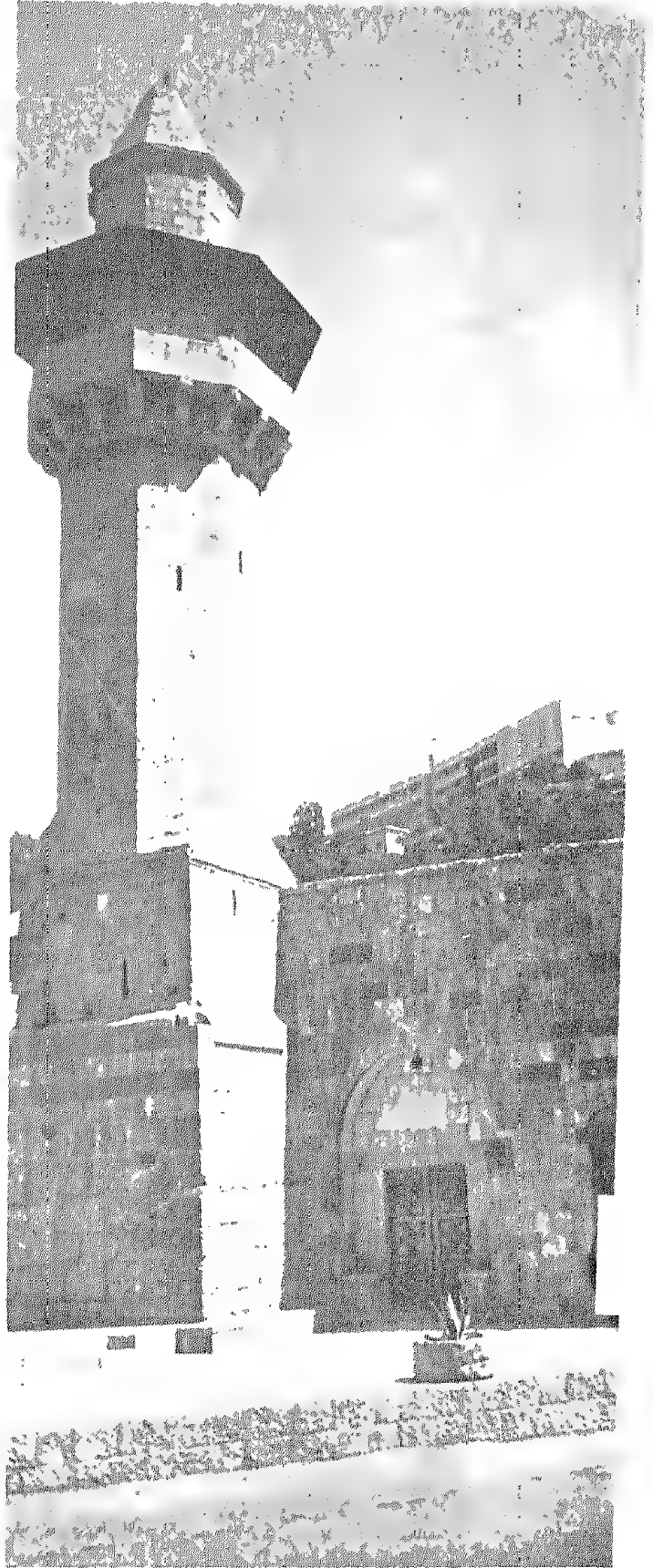
ينص على «تأدية فروض الاجلال لله تعالى»^(٥). لسوء الحظ، شوهت الطائفية السياسية عند اللبنانيين التعبير عن شعور التدين فبعض الكوادر الدينية المسلمة والمسيحية، حولت التفكير الديني أحياناً الى تفكير جامد ومنتخف^(٦) ولكن هذا التشويه لم يعطل ما في هذا التدين من ايجابية بالنسبة للاندماج بين اللبنانيين.

اننا نخالف رأي المرحوم الدكتور كمال الحاج^(٧) الذي كان يرى في الطائفية السياسية القاعدة الأساسية للوجود اللبناني ونشاط رأي الفيلسوف الشخصاني رينه حبشي^(٨) الذي رأى في ظاهرة «التدين» موقفاً جماعياً ايجابياً نظراً لما يبرزه من شخصية المجتمع - على اعتبار «أن التقاليد والتراث الثقافي والبوادر النفسانية والروحية تتجدد عندما تنهل من نبع ديني وتؤدي الى رسم معالم وجه الشعب».

ان ظاهرة التدين التي يطلق عليها رينه حبشي اسم «الطائفية المقربة» تتيح لقاء الآخرين وقبول خصائصهم^(٩).

يجب بالطبع التفريق بين «العلمانية» أو «فصل الدين عن الدولة» وبين الالحاد. فتنبي العلمانية وملاءمتها مع متطلبات التطور الاجتماعي والسياسي في لبنان، يشكل، ولا ريب، الحل الأفضل للنزاعات الطائفية. ولكن هذا لا يحول، من الناحية النظرية والعلمية، دون القول بأن التدين أو الايمان الحقيقي يمكن أن يشكل عاملاً للاندماج. ولسنا بحاجة إلى أن ننتظر القرن العشرين لتحقيق من صحة ذلك. فالمسيحيون والمسلمون «اللبنانيون» عاشوا، قرونًا، في سلام عندما كان، على رأسهم، حكام أو رجال دين، يعيشون حقاً ايمانهم ويمارسون القيم التي تعلمها تلك الأديان.

في الواقع ليس التدين، بحد ذاته، هو العامل الايجابي في عملية الاندماج بين اللبنانيين بمقدار ماهي القيم الأخلاقية والتقاليد التي تنبثق من الأديان، والتي هي مشتركة بين اللبنانيين، بصرف النظر عن انتمائهم الديني.



(ب) الأخلاق والتقاليد والعادات المشتركة:

بالرغم من أن اللبنانيين يتحدثون من أثنىات (Ethnies) مختلفة ينتمون إلى أديان ومذاهب عديدة (١٧ طائفة معترف بها رسمياً)، وبالرغم من تنوع طبيعة الأرض اللبنانية (جبال، سهول، شواطئ) وتعدد الطبقات والفئات والمهن الاجتماعية (فلاحون، تجار، حرفيون، عمال، ملاكون صغار الخ...) فإن اللبنانيين أخلاقاً وعادات وتقاليد متشابهة ان لم نقل واحدة. وأنه لمن الصعب أن نسلم، مع بعض الكتاب الذين يتذرعون بنظريات عقائدية أو عرقية أو اجتماعية أو لغوية أو سياسية معينة، بأن هنالك «شخصية لبنانية» تختلف كلياً عن الشخصية السورية أو العربية أو بأن هناك «شعباً لبنانياً مميزاً» أو «أمة لبنانية تامة» ولكنه من غير الجائز أيضاً أن ننكر ما كان لخمسين سنة من الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة، من أثر تكوين طريقة مشتركة للعيش وعقلية وتصرف مشترك يميز اللبنانيين هذه المجموعة من ردود الفعل والتصرفات والمواقف الواحدة، أي كانت أسبابها المباشرة أو العميقة، أوجدت بين اللبنانيين أسباب تضامن ملموسة.

هذا لا يعني أن التصرفات المتشابهة والعادات والتقاليد الواحدة أو المتضاربة قد ألغت الخصائص والنزاعات. ولكنها، ولا ريب، خلقت نوعاً من التقارب الحقيقي والأكيد، بين اللبنانيين يظهر بشكل واضح عندما يلتقي اللبنانيون خارج وطنهم.

ان حب الحرية وروح المغامرة والفردية وسرعة اكتساب اللغات الأجنبية والعقلية التجارية والرغبة في الكسب السريع والعفوية والتعلق بالعائلة وبالمنزل والحديث عن الأمور الجنسية وعن الأسرار والغرائب، هي صفات مشتركة بين كل اللبنانيين سواء كانوا من أبناء المدن أو جبليين، مسيحيين أم مسلمين، أغنياء أم فلاحين أم عمالاً^(١٠). كذلك حب الضيافة

الميزة اللبنانية

والرغبة في الظهور والاعجاب وحماية شرف العائلة وتبادل زيارات المجاملة و«الواجبات» والافتخار بالآباء والأجداد والأقرباء المشهورين هي أيضاً من خصائص معظم اللبنانيين.

هذه الخصائص والعيوب المشتركة لا يرجع عهدها بالطبع الى عام ١٩٢٠ وعلماء النفس والاجتماع يبررونها بأسباب لا علاقة للاطار السياسي والوطني بها. ولكن من المؤكد أن هذه الخصائص والصفات قد ازدادت نمواً منذ ما أصبحت المناطق والأهالي والطوائف المختلفة تؤلف مجتمعاً وطنياً واحداً تابعاً لكيان سياسي واحد مما اضطرهم الى مزيد من الالتقاء والتعاون والمشاركة في تقرير مصير واحد.

أنه بالرغم من استمرار الفروقات التي تشكل مصدراً للنزاعات، فالحياة المشتركة بين اللبنانيين استطاعت أن تنمي أسباباً تضامنية نفسانية واجتماعية ملموسة من شأنها تعزيز عملية الاندماج الاجتماعي الحقيقي وأهم مظاهر هذا التوحيد في العادات والتقاليد والأذواق هي التالية

١ - الطعام وآداب المائدة:

ان المطبخ اللبناني هو مطبخ شرقي بالرغم مما أدخل اليه من أصناف أوروبية وأميركية أوجبتها ضرورة ارضاء السياح والأجانب أو فرضها تطور الحياة في المدينة (المأكولات الأميركية الجاهزة والسندويشات). فهو امتداد لما يمكن تسميته بالمطبخ العثماني العربي. ومعظم الأصناف اللبنانية تطبخ في سوريا والأردن وحتى في معظم الدول العربية ولكن نزوح مسيحيي الجبل نحو المدن في الشتاء وصعود مسلمي المدن الى الجبال لتمضية أشهر الصيف، مالبثا أن مزجا المطبخين وآداب المائدة بين الطائفتين.

ثمة ظاهرة أخرى وهي أن الأجيال الجديدة ولا سيما هؤلاء الذين لا يزالون على مقاعد الدراسة، أصبح لهم عادات غذائية واحدة بصرف النظر عن انتمائها الطائفي أو الطبقي (كارتياح محلات السندويش والمأكولات الجاهزة المعلبة).



٢ — الغناء والموسيقى والفنون:

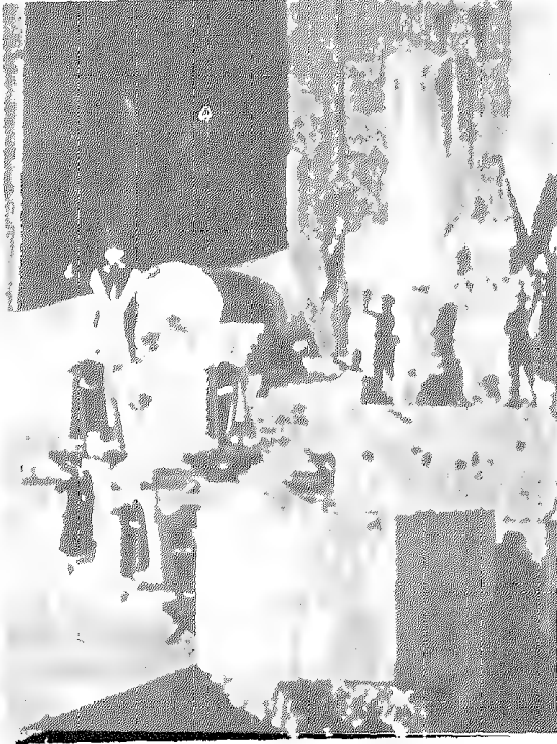
ظل الفن والموسيقى والغناء «مطيفين» في لبنان لمدة غير قصيرة بعد قيام كيانه الحديث واستقلاله. ذلك أن انفتاح المسيحيين، بوجه عام على الثقافة الأوروبية سبق انفتاح المسلمين عليها. كما أن تأثيرهم بها، لأسباب واضحة ومعروفة، شجعت عليه الارسلات الثقافية الدينية منذ القرن التاسع عشر وعززته فترة الانتداب الفرنسي، كان أكثر من تأثير المسلمين الذين تمسكوا بثقافتهم الشرقية والعربية لأسباب طبيعية وكردة فعل وطنية ضد الاستعمار السياسي الأوروبي المحتجب وراء تلك الثقافية.

وهكذا فإن هذا البلد الصغير شهد خلال الخمسين سنة الأولى من حياته نوعاً من التضاد الفني. فبينما كنا نرى الأوساط المسيحية تقبل على الموسيقى الأوروبية والغناء الأوروبي كانت الأوساط الإسلامية تردد الأغاني والموسيقى العربية وبنوع خاص المصرية.

الا أنه مع تطور المجتمع اللبناني وتوسع الطبقة الوسطى والبورجوازية الوطنية حصل تحولان هامان على الصعيد النفسي والاجتماعي. فالبورجوازية المسيحية مالبت أن تحررت من عقدة الذوق الأوروبي كما تحررت البورجوازية الإسلامية من ردة الفعل الراضية لكل ما هو غربي.

ولقد تعدت هذه العودة الى الأصالة، مع الاستفادة من التقنية الغربية، الى كل أنواع الفنون: فالعمارة اللبنانية أخذت تحاول المزج بين ما يقتضيه تقدم فن البناء في الغرب وبين الستيل اللبناني أو العربي أو المتوسطي. وأخذ الكثيرون من أبناء البورجوازية المسيحية والإسلامية يدخلون الأثاث الشرقي أو العربي الى منازلهم بعد أن خلت منها أثناء الانتداب الفرنسي، أبان تحكم عقدة تقليد الغرب. حتى الملابس الشرقية عادت موضتها (القفطان المزركش والعباءة النسائية والرجالية) بعد أن





مهرجانات بعلبك



فيروز

٣ - الأسماء المشتركة:

ان التأثير الثقافي والحضاري بثقافة وحضارة دولة خارجية هو أمر ملموس. فالوارنة تأثروا بالغرب وبفرنسا بنوع خاص - والأورثوذكس مازالوا يحملون بذوراً ثقافية وحنيناً حضارياً لبيزنطيا وروسيا واليونان بالإضافة الى أصالتهم الشرقية والعربية. وبطبيعة الحال تأثروا بتأثير المسلمين اللبنانيين بالحضارة العربية الإسلامية.

ولقد ساعد انتشار الرسائل الدينية المسيحية على ازدياد تأثر المجتمع المسيحي بالغرب ومحاولة تقليده اجتماعياً وثقافياً. فإذا بجيل كامل من أبناء البورجوازية المسيحية لا يقرأون العربية ولا يكتبونها.

ومن بين نتائج هذا التأثير بالغرب أن أخذت العائلات المسيحية تطلق على أبنائها أسماء أجنبية: الفرد - اميل - ريمون - مرغريت - كلوفيس - لويس الخ.. حتى عندما كان أحد هذه الأسماء، له رديفه في اللغة العربية، كانت التسمية الأجنبية هي التي من قبيل التلطيف أو التودد^(١) أما المسلمون فقد احتفظوا

أدخلت عليها لمسات عصرية. وكان لاختفاء الحجاب عن وجه الفتاة والسيدة المسلمة أثر في التقارب الاجتماعي بين الطوائف. ولا ريب في أن أبناء الجيل الجديد أياً كانت انتماءاتهم الطائفية أو الطبقة أصبحوا يرتدون الملابس العصرية ذاتها ويرتادون المقاهي والأندية ذاتها ويمتزجون امتزاجاً يومياً في أعمالهم وحياتهم ولهوهم.

ولقد ساعد انتشار التعليم الرسمي ونزوح أبناء الريف والمناطق نحو المدن وضواحيها على توسع الطبقة الوسطى مما أدى، مع نمو وسائل الاعلام (التلفزيون - السينما - الراديو - الصحف) الى توحيد الأذواق وأنماط العيش وأسباب اللهو بين اللبنانيين ولا سيما الذين هم دون الثلاثين.

وقد أدى هذا التقارب والتوحيد - بصورة لا شعورية - الى بروز بعض الظواهر الاندماجية المسترعية للانتباه. كاعطاء المواليد الجدد، مسيحيين كانوا أم مسلمين الأسماء ذاتها وكتعدد حالات الزواج المختلطة وكظهور الشخصية المميزة الى حد ما عن غيرها من الشخصيات العربية.

بالتقليد العربي الذي يقضي باعطاء الأبناء أسماء أجدادهم أو اختصارهم اسماً دينياً^(١٢) وهكذا كان من السهل جداً منذ نصف قرن ولا يزال ممكناً حتى اليوم بنسبة كبيرة — التمييز بين المسلم والمسيحي من اسمه، بل بين طائفة وطائفة^(١٣).

الا أنه منذ جيلين تقريباً — ظهرت معالم تحول أساسي في هذا المضمار. فظاهرة الحدادة وتداخل الثقافات والمدارس المشتركة مضافة الى التجاوز بين الطوائف، حملت الأهل على اعطاء أولادهم أسماء أقل دلالة على انتصائهم الطائفي — أي أسماء حيادية عربية ومن ثم سهولة اللفظ موسيقية الرنة^(١٤).

ان من يراجع سجلات الأحوال الشخصية يلاحظ أن الأسماء الدينية القديمة أخذت تختفي تدريجياً وأن ثلاثين بالمائة من أسماء المواليد بعد عام ١٩٦٥ من بين أبناء العائلات البورجوازية والوسطى الإسلامية والمسيحية، هي ذاتها، أي أسماء قصيرة — عربية — لا مدلول طائفي لها^(١٥).

ان هذه الظاهرة الثقافية أي كانت أسبابها العميقة أو المباشرة — أو مبرراتها الاجتماعية أو السياسية، تدل على أن الأجيال اللبنانية الجديدة، تطمح من وراء هذه التسميات الى تجاوز مظاهر الانقسامات الطائفية وربما تجنب مضار النزاعات الطائفية. وربما كان من وراء هذه التسميات رغبة في العودة الى الاصلية العربية ولكن مع ادخال لمسات عصرية وعلمانية. أفلا يدل ذلك أيضاً على تبلور ارادة شعبية تتطلع الى الاندماج الاجتماعي والثقافي على أسس جديد؟

٤ — الزيجات المشتركة بين الطوائف:

في نهاية القرن التاسع عشر كاد خطف فتاة مارونية كسروانية من قبل شاب بيروتى مسلم يؤدي الى فتنة دامية. وقد اضطرت القوات المسلحة العثمانية الى التدخل لاختتام الفتنة واعادة الفتاة المخطوفة الى أهلها^(١٦). وفي الثلاثينات أدى زواج بعض الفتيات المسلمات من شباب مسيحيين الى نبذهن من عائلاتهم وأحياناً الى قتلهن حتى الزواج بين الطوائف

المسيحية المختلفة كان حدثاً مستغرباً وكثيراً ماكان أحد العريسین يضطر الى تغيير مذهبه ليتم الزواج.

لقد أدت القوانين العديدة التي سنت لرعاية الأحوال الشخصية الطائفية الى خلق عقبات في وجه الاندماج الاجتماعي عن طريق التزاوج بين الطوائف. وحتى الخمسينات لم تكن نسبة الزيجات المشتركة بين المسلمين والمسيحيين تتجاوز النصف بالمائة.

في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد الستينات، أصبحت الزيجات بين أبناء الطوائف المسيحية المختلفة (موارنة — كاثوليك — روم — بروتستانت) أكثر عدداً بل باتت أمراً طبيعياً. كذلك الزيجات المسيحية — الإسلامية أصبحت تلاقي معارضة أضعف من قبل الأهل وباتت مقبولة في الطبقات المتقاربة اجتماعياً ولا سيما البورجوازية الكبرى.

ان قوانين الأحوال الشخصية المتعددة، ولا سيما السلطات الروحية ومحاكمها، مازالت تشكل عقبة في وجه تعدد هذه الزيجات المشتركة. غير أن القانون اللبناني يعترف بالزواج الذي يعقده لبناني ولبنانية في بلد أجنبي بعد تسجيله في إحدى القنصليات اللبنانية ومن ثم في سجل الأحوال الشخصية الرسمي. وقد أخذ اللبنانيون واللبنانيات يلجأون الى المخرج القانوني للزواج.

اننا لا نملك احصائيات دقيقة عن الزيجات المشتركة في لبنان، ولكن الأمر الثابت هو أن عدد هذه الزيجات هو في ازدياد وأن العائلات أصبحت أقل رفضاً ان لم نقل أكثر تقبلاً لهذه الزيجات المختلطة. ويرى علماء الاجتماع في هذه الظاهرة تأكيداً لخط اتجاه الأجيال الجديدة الراغبة في تجاوز الجدران الطائفية وفي الاندماج.

٥ — السحنة أو النموذج اللبناني (Physiologie et Type)

الحديث عن الإنسان اللبناني (Homo Libanicus) أو عن عرق لبناني مميز يبعد عن الروح العلمية والموضوعية. فالعلماء متفقون على أن اللبنانيين الحاليين يتحدرون من أجناس

وأعراق متعددة بالرغم من أن الحياة الطائفية عبر القرون حولت الطوائف الى شبه كيانات عرقية - اجتماعية منفصلة عن بعضها البعض. ولقد أدى انقطاع المواصلات السهلة في القرون الماضية بين المناطق الجبلية وبين الجبال والمدن - الى انعزال الطوائف عن بعضها البعض بعد أن كانت قد استقرت كل واحدة في منطقتها ونمت فيها ابتداء من القرن الثالث عشر. حتى بعض المهن أصبحت متعاطاة من قبل بعض الطوائف أكثر من غيرها بفضل الوضع الجغرافي من جهة ودرجة انتشار العلم من ثانية، حتى أنه جاز القول بأن الشعب اللبناني مؤلف من «اثنيات» تميزها خصائص ثقافية ودينية ولها جذور تاريخية واجتماعية مختلفة وموزعة بوجه عام توزيعاً جغرافياً خاصاً ومؤلفة محيطات اجتماعية مميزة.

الا أنه بالرغم من كل هذه الفروقات والمميزات - لا يمكننا الا ملاحظة وجود «نموذج انساني لبناني».

هذا الإنسان اللبناني يمتاز «بتعبير وجه» خاص، بطريقة اختيار وارتداء ملابسه، بحركات يديه أثناء الحديث، بطريقة قص شعره، بتصرفه أثناء وجوده في مكان عام أو خارج بلاده. فسمرة اللبناني أشد من سمرة أبناء الضفاف الشمالية للبحر المتوسط ولكنها أقل من سمرة أبناء الضفاف الجنوبية. ثم أن ما يميزه، ليس شكل الرأس أو لون البشرة أو خصائص عرقية مختلفة عن خصائص السوري أو الأردني أو الفلسطيني، ولكن تعابير الوجه والحركات والمظهر الخارجي وربما طريقة السير في الطريق والجلوس في الأماكن العامة والمبالغة في الأناقة وسرعة اقتباس الموضة الأوروبية بالإضافة الى ترحيبه الحار بمن يتعرف اليهم وبلطفه المبالغ به أحياناً والذي لا يخلو من السطحية والنفعية. فهو لين العريكة يحب المجادلة والتسوية والمغامرة^(١٧).

لقد كان من السهل في القرن التاسع عشر أو حتى النصف الأول من القرن العشرين تمييز الفلاح الماروني عن الشيخ الدرزي وابن الجبل، بسرّوالة ولبادته، عن ابن المدينة بقمبازه

وطربوشه، والمسلم عن المسيحي، بالتطلع الى لباس رأسه.

أما اليوم فإن معظم هذه المظاهر المميزة قد تلاشت، إذ أصبحت الملابس واحدة أو متقاربة وزالت الطرابيش والعقالات واللبادات والحجاب. لا يزال هناك بعض التمييز في مستوى المظهر الخارجي بين الطبقات الغنية والمتوسطة والفقيرة. ولكن توسع الطبقة الوسطى ونزوح أبناء الريف الى المدن وانتشار العلم والثقافة وتأثير وسائل الاعلام على الذوق وتوحد أسباب اللهو والسلوى بين جميع الطوائف والفئات والطبقات (التلفزيون، السيارة، السينما، المقاهي، المراكز الخ..). كل ذلك أدى الى زوال معظم الفروقات والمظاهر المميزة بين الطوائف. لا سيما بين أبناء الجيل الجديد. وحين يكون أكثر من نصف اللبنانيين هم دون الخامسة والعشرين وتكون نسبة الأمية قد تراجعت الى ١٠ أو ١٥ بالمائة يكون ثمانون بالمائة من اللبنانيين يعملون أو يعيشون في المدن الرئيسية (بيروت، طرابلس، صيدا، صور، زحلة، جونيه، بعلبك، النبطية) لا يمكننا الانكار بأن ثمة توحيداً في المظهر والتصرف والشكل بين اللبنانيين قد تحقق. وأن من يدخل مسبحاً في الصيف أو أحد دور السينما (قبل حرب ١٩٧٥) لا يستطيع التمييز طائفيّاً أو طبقيّاً بين ثمانين بالمائة من الموجودين.

□ المظهر الثاني للاندماج: تنمية أسباب التضامن على الصعيدين السياسي والإداري

(أ) المؤسسات السياسية ودورها
في تنمية أسباب التضامن والاندماج
بين اللبنانيين.

ان النظام السياسي اللبناني - هو نظام برلماني مركّز على مبدأ تمثيل الطوائف الدينية بنسبة أهميتها العددية.

ويمتاز نظام الانتخابات في لبنان بأنه لا يرتكز على مبدأ الحرص على تأمين تمثيل نسبي بين مختلف المناطق فحسب، بل بين مختلف الطوائف التي تتألف منها السكان.

ويمثل النائب اللبناني، وتلك ثلاثة قواعد النظام التمثيلي، الأمة جمعاء.

لقد ظل لبنان مقسماً انتخابياً، منذ عام ١٩٢٦ الى عام ١٩٥٣، الى خمس دوائر كبرى (المحافظات). كان هذا التقسيم مجهداً للتطرف الطائفي، باعتبار أن المرشح، أياً كان انتماءه الطائفي، كان مضطراً الى التزام الاعتدال لينال أصوات الطوائف الأخرى في منطقته. وهذا ما أبعد المتطرفين عن المجلس.

هذا النظام الانتخابي الذي ظل متبعاً لمدة ثلاثين عاماً، خلق محالفات انتخابية وسياسية بين العائلات السياسية والاقطاعية التي كانت تتزعم بشكل عام طوائفها أو مناطقتها والتي كانت تقدم في الوقت ذاته كبار الموظفين للدولة.

ولقد أدى ذلك، ولا ريب، الى اندماج وتلاحم على مستوى الزعماء السياسيين وانعكست مواقفهم على الجماهير بشكل ايجابي لا سيما في مرحلة النضال من أجل الاستقلال.

ان التحالفات الانتخابية والتكتلات السياسية - النيابية خففت من حدة الحزازات والانقسامات الطائفية.

أما العامل الثاني من عوامل الاندماج التي وفرتها النظام السياسي فكان طريقة عمل المجلس النيابي وتأليف الحكومات.

لقد كان النواب، بعد انتخابهم، ينتظمون داخل المجلس في «كتل» ونادراً ما كانت الكتل النيابية مؤلفة من نواب ينتمون الى طائفة واحدة أو منطقة واحدة^(١٨).

كان أساس تأليف الكتلة النيابية اما تحالف انتخابي واما تحالف للوصول الى الحكم، واما تحالف حول برنامج اصلاحي أو برنامج عقائدي، كانت الطائفية تلعب أحياناً دورها في تأليف الكتل أو في توجيه السياسة العامة لبعض الكتل، ولكن، في معظم الأحيان وباستثناء فترات الأزمات الحادة، كانت اعتبارات وعوامل أخرى، غير الطائفية هي الحاسمة. حتى كان يخيل للناس أحياناً أن لبنان قد تجاوز النزاعات الطائفية وبلغ نوعاً من الديمقراطية البرلمانية.

أما السلطة التنفيذية، المؤلفة من رئيس الجمهورية وحكومة، فكانت تؤلف المظهر الأبلغ للاندماج الوطني على الصعيد السياسي.

لقد أشار أكثر من محلل للواقع اللبناني الى ضعف وعدم استقرار النظام السياسي اللبناني^(١٩). ولكن بالرغم من كل التحفظات والمظاهر السلبية. فانه يصعب انكار الحقائق التالية.

أولاً - أن النظام السياسي قد عزز التلاقي والتضامن بين اللبنانيين كما عزز وحدة الشعب اللبناني^(٢٠).

ثانياً - باستثناء الفترات التي كان لبنان يجتاز فيها أزمة طائفية حادة، مرادفة أو نابغة عن أزمة اقليمية، فان النظام السياسي اللبناني، كان يعمل بشكل معقول موفراً الحد الأدنى من الحرية والديمقراطية الشكلية للبنانيين.

ثالثاً - ان النظام السياسي اللبناني كانت غايته تخفيف حدة النزاعات وضبطها. وقد نجح في ذلك «فالبنايون كما يقول العالم السياسي الأميركي ليونارد بايندر» - «يعتقدون أن مؤسساتهم ليست مؤهلة لحل النزاعات» فبدلاً من استعمال هذه المؤسسات لحل النزاعات العميقة - يحاولون تحاشي اندلاع النزاعات العقائدية التي من شأنها تحطيم المؤسسات السياسية^(٢١).

رابعاً - ان الأمثلة الأكثر دلالة على الاندماج السياسي، هي الأحزاب السياسية غير الطائفية التي لم تكف عن النمو وازدياد عدداً^(٢٢).

(ب) دور الادارة والبنيات الفوقية في الاندماج الوطني:

ان الدور الذي لعبته الإدارات الرسمية والعامّة في إنماء أسباب التضامن ومن ثم التلاحم والاندماج بين اللبنانيين، كان دوراً رئيسياً أو على الأقل دوراً بالغ الأهمية، فبعبكس البنيات الفوقية السياسية التي كان يسيرها التوازن الطائفي، فان الإدارات الرسمية والعامّة، على تأثرها بالطائفية السياسية، كانت بمثابة «مصهر» واقعي لكل اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومناطقهم، بل شكلت أساس الدولة التي وجدت قبل ولادة الوطن وأصبحت، فيما بعد، العمود الفقري، لوطن يضم فريقين طائفيين اجتماعيين - سياسيين متضادين.

أن مركزية الإدارة الرسمية وحصرها، لمدة طويلة، في بيروت ثم في المدن الرئيسية - جعلت عشرات الألوف من الموظفين وعائلاتهم، المنتمين الى مختلف المناطق والطوائف والفئات، يتلاقون ويتقاربون. كانت بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة مراكز التقاء واندماج عائلات الموظفين والاجراء الذين مالبثوا أن شكلوا قطاعاً كبيراً من البورجوازية المتوسطة كما أن انحصار المدارس في هذه المدن، ساعد على مزيد من الاختلاط والاندماج بين أبناء الموظفين.

ثم أن مركزية الإدارة أدت الى تمركز الصناعات ومختلف نشاطات القطاع الثالث في بيروت وضواحيها. فأصبح ثلثا سكان لبنان يعيشون أو يعملون في منطقة جغرافية ممتدة جنوبي وشمالى وشرقي بيروت.

لا ريب في أن هذا الاكتظاظ السكاني حول بيروت كان من أهم أسباب تولد نزاعات جديدة (سوف تنفجر عام ١٩٧٥) غير أنه، في الوقت نفسه خلق مصالح مشتركة وبالتالي أسباباً للتضامن والاندماج بين عدد كبير من اللبنانيين الذين جمعتهم ظروف السكن أو العمل المشتركة.

ومن المظاهر الايجابية الأخرى، على صعيد دور الإدارات الحكومية في الاندماج الوطني، كون هذه الإدارات، قانونياً ورسمياً، غير طائفية. ذلك أنه بالرغم من روح الحزبية التي مارسها معظم رؤساء الجمهورية في تعيين الموظفين بل بالرغم من التوازن الطائفي الذي فرضه الدستور والقوانين، فإن الإدارة اللبنانية عرفت موظفين عديدين خدموا المصلحة العامة أو المصلحة الوطنية بصرف النظر عن أي اعتبار آخر. فالجيش مثلاً استطاع حتى السبعينات، أن يرتفع فوق الانقسامات والحزبات الطائفية والحزبية السياسية والانقسامات العقائدية. وقوى الأمن الداخلية، بالرغم من تأثرها، بحكم طبيعة عملها، بالسياسة المحلية وأحياناً بالحزبية، استطاعت أيضاً أن تتجاوز العصبية الاقليمية أو الطائفية الضيقة وأن تمارس وظيفتها على مستوى الوعي الوطني والمدني.

وفي عام ١٩٥٩ أعطت المراسيم الاشتراعية

للمصالح الحكومية، قانونياً ورسمياً دوراً اندماجياً، إذ حدد مهمة المصالح العامة «بخدمة الصالح العام والخير المشترك».

صحيح أن التوازن الطائفي في الإدارة كرس، قانونياً، عام ١٩٥٩ وأصبح يسبق بكثير من التشدد والدقة. ولكن الغاية من هذا التشدد كانت وضع حد للمزايدات الطائفية التي كان السياسيون يلجأون اليها لأسباب انتخابية وغوغائية انسجاماً مع غاية العهد الشهابي الرسمية والمعلنة التي كانت تنادي بتجاوز الطائفية وبناء الدولة الحديثة ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والانماء الاقتصادي والاجتماعي، قاعدتي أي اندماج مجتمعي حديث.

أن مركزية الإدارة اللبنانية ولا حزبيتها المبدئية، بالإضافة الى تركيبها على الطريقة الغربية^(٢٣) أدى الى تعزيز الروابط بين عدة أجيال من اللبنانيين (١٩٢٠ - ١٩٧٥) ينتمي أبناؤها الى الطبقات الوسطى والبورجوازية فبالإضافة الى أسباب التضامن التي كان النظام السياسي قد أوجدها بين العائلات السياسية والاقطاعية والبورجوازية الكبرى، في مختلف المناطق، جاءت الإدارة الحكومية تخلق أسباباً أخرى للتضامن على صعيد الطبقات الوسطى.

□ المظهر الثالث للاندماج:

تنمية أسباب التضامن على الصعيدين الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي:

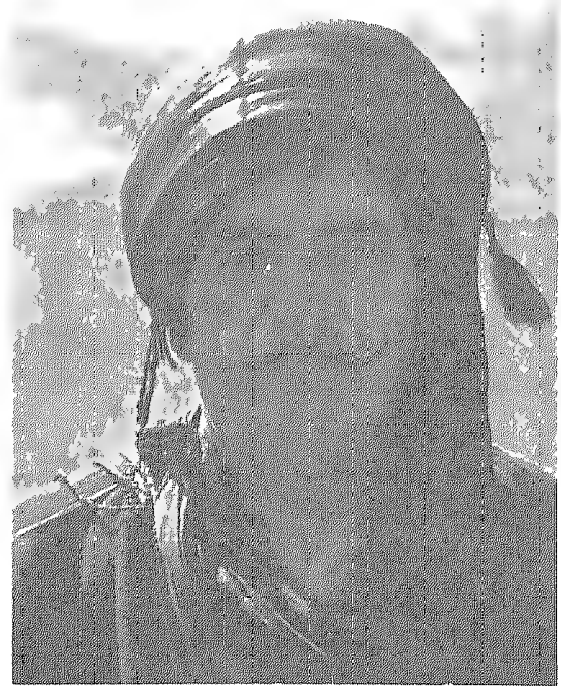
أن كل الاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمجتمع اللبناني بعد الاستقلال، تدلنا على أن اللبنانيين كانوا سائرين بخطى بطيئة ولكن أكيدة، نحو الاندماج.

فميزانية الدولة التي كانت لا تتعدى الـ ٣٧ مليون ليرة عام ١٩٤٣ ارتفعت عام ١٩٥٨ الى ٢٢٥ مليوناً. وفي عام ١٩٦٨ بلغت ٥٧٤ مليوناً وأصبحت عام ١٩٧٣ ملياراً و ٢٢٥ مليون ليرة. والدخل الوطني الذي كان يبلغ عام ١٩٤٥ الـ ٢٥٠ مليون ليرة. أصبح عام ١٩٧٥: ٧ مليارات أي بمعدل نمو سنوي تعدى الـ ١٠ بالمائة.



والمستقبل أمل

غضون ثلاثين سنة من الاستقلال.
شبكة الطرقات كانت لا تتجاوز الـ ٣٠٠٠ كيلومتر طوياً عام ١٩٤٣ أصبحت تبلغ ٦٦٠٠ كيلومتر عام ١٩٦٥. ومن عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣ وصلت الطرقات والماء والكهرباء الى أكثر من ألف قرية ودسكرة كانت محرومة منها.
□ في عام ١٩٤٣ كانت هنالك أقل من ١٠٠٠ مؤسسة خاصة تجارية أو صناعية.
□ في عام ١٩٧٣ بلغ عددها الـ ٧٠٠٠ وبلغ رأسمالها ١٤٠٠ مليون ليرة وصادراتها ٣٤٥ مليون ليرة وارتفع عدد الشركات المغفلة من ١٠٣ عام ١٩٤٣ الى ٢١٣٨ عام ١٩٧٣.
□ في عام ١٩٧٣ كان الانطباع بأن لبنان بدأ يقلع اقتصادياً واجتماعياً، انطباعاً حقيقياً. فمعدل دخل الفرد كان قد تعدى الألف دولار سنوياً. والصادرات اللبنانية كانت قد تجاوزت الثلاثمائة مليون ليرة.
وكانت الخطة الخمسية تلحظ نمواً في الدخل الوطني يتجاوز معدله الـ ٧ بالمائة كان هنالك أكثر من ٢٠٠ ألف سيارة (سيارة لكل ١٠ لبنانيين)، وكانت المصارف متخمة بالودائع. وكان عدد الطلاب الجامعيين في بيروت يتجاوز الـ ٣٠ ألف طالب وطالبة. وكان ثلث سكان



الحاضر قوة

الودائع المصرفية ارتفعت من ٢٢٠ مليون عام ١٩٥١ الى ٧٢٨ مليوناً عام ١٩٦١ الى ١٠ مليارات عام ١٩٧٤.
في عشر سنوات ارتفع عدد تلامذة المدارس الرسمية ثلاثة أضعاف. وهذه احصائيات تدل على الجهد الذي بذلته الدولة في حقل التعليم.
□ عام ١٩٦١ كان عدد المدارس الرسمية يبلغ: ٩٩٨ مدرسة ابتدائية.
١٩٥ مدرسة تكميلية وثانوية.
□ في عام ١٩٧١ أصبح عدد المدارس الرسمية يبلغ: ٧٧٠ مدرسة ابتدائية.
٥٤٠ مدرسة ثانوية.
□ في عام ١٩٦١ كان عدد تلامذة المدارس الرسمية يبلغ: ١١٣٠٠٠ تلميذ في المدارس الابتدائية.
١٦٠٠٠ تلميذ في المدارس الثانوية.
□ في عام ١٩٧١ أصبح عدد تلامذة المدارس الرسمية يبلغ: ١٩٢٠٠٠ تلميذ في المدارس الابتدائية.
٧٥٠٠٠ تلميذ في المدارس الثانوية.
ثمة أرقام واحصائيات أخرى تدلنا على التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تحقق في

لبنان (أي حوالي ٢٣٥ ألف مضمون اجتماعياً وكان ٧٠٠ ألف من أفراد عائلاتهم يستفيدون من الضمانات الاجتماعية).

هذه الأرقام كانت تخفي وراءها نوعاً من الخلل الاقتصادي، الاجتماعي على مستوى التوزيع العادل للدخل الوطني. وكان هذا الخلل مصدراً للنزاعات. غير أن ذلك لا يحول دون الاعتراف بأن لبنان بعد ثلاثين سنة من الاستقلال، كان قد سار شوطاً لا بأس به على طريق الاندماج الاقتصادي الاجتماعي. فالطبقة الوسطى اللبنانية كانت تتسع وأبناء هذه الطبقة المؤلفة من الموظفين والاجراء والمستخدمين والحرفيين والعمال الماهرين الذين كانوا يدرسون في المعاهد الرسمية — كانوا يشكلون نواة مجتمع لبناني وطني — أقل ارتباطاً بمنطقته أو ولاء لطائفته وبالتالي أكثر ارتباطاً بالدولة وشعوراً بالمواطنة.

ان أصحاب المهن الحرة (أطباء ومحامون ومهندسون) كانوا يؤلفون مع نقابات العمال واتحادات المزارعين والحرفيين، هيكلية أفقية جديدة تتقاطع مع الهيكليات الطائفية العمودية، وتخفف من حدة التقاطعات الجغرافية والدينية. ولقد تولدت أسباب تضامن جديدة على صعيد المصالح المهنية والاقليمية والمحلية والاقتصادية والاعلامية، أقوى من غيرها في الحياة اليومية وفي الحياة السياسية^(٢٤) فالأحزاب السياسية غير الطائفية كانت قد نجحت في نقل الصراع السياسي الى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. وكانت الاضرابات التي يقوم بها الطلاب والعمال والمستخدمون تدل على نشوء أسباب تضامن جديدة تتجاوز التضامن الطائفي أو الاقليمي.

خلاصة:

ان خمسين عاماً من الحياة في ظل دولة واحدة وثلاثين عاماً من الحياة الاستقلالية الوطنية أنمت أسباب تضامن نفسانية واجتماعية وسياسية واقتصادية بين الطبقات والمناطق اللبنانية. غير أن هذا التضامن لم يتركز على بنىات مثبتة ليحل محل التضامن الطائفي أو التضامن العائلي اللذين بقيا في

الواقع اليومي كما في الحياة العامة. غير أن هذا الحكم يبقى حكماً عاماً وغير شامل لكل الخصائص.

يرى البرت حوراني أن العناصر السياسية التي يمكن الارتكاز عليها للحديث عن الاندماج بين اللبنانيين هي:

١ — شعور خفيف ولكن أكيد — بالروح المدنية (Civisme).

٢ — مصالح مشتركة بين كل اللبنانيين.

٣ — مجلس نيابي تتمثل فيه كل الطوائف وتعتبر عن وجهة نظرها.

٤ — رئيس للوزراء يستطيع أن يلعب دور الزعيم المسلم.

٥ — رئيس للجمهورية هو المرجع الأخير لوحدة لبنان وطابعه المسيحي^(٢٥).

أما بيار راندو^(٢٦) فيقول «أن المؤسسات اللبنانية قد ساعدت على ضبط التجاور والتعاون المتوازن بين المسلمين والمسيحيين».

وتقول نجلا عطية في أطروحتها^(٢٧) أن موقف المسلمين السلبي من الدولة اللبنانية قد تراجع بسبب الحياة المشتركة التي عاشوها مع المسيحيين (في الانتخابات والإدارة والمخالفات السياسية) وكذلك بسبب خفوت توهج فكرة الوحدة العربية، أما السبب الثالث لتبدل موقف المسلمين واندماجهم في الكيان اللبنانية فيعود الى مشاريع الإصلاح الإداري والتنمية الاجتماعية التي قام بها عهد الرئيس فؤاد شهاب. ثمة سبب رابع في نظر نجلا عطية وهو أن لبنان تطور من دولة منازعات عام ١٩٤٣ الى دولة عقات ومشاركات حيث توزعت المصالح وانضبطت. وقد ساعد على موازنة المصالح تحسن أوضاع المسلمين المالي وتعريب لبنان المتزايد بعد الاستقلال ولا سيما بعد ظهور النفط.

أما أرنولد هوتنغر^(٢٨) فيرى أن الإصلاح الإداري والانماء الاقتصادي المعطوف على العدالة الاجتماعية التي تجلت في عهد الرئيس شهاب والتي كانت غايتها احلال الدولة محل الزعماء الطائفيين أو التقليديين في تأمين مصالح المواطنين شكلت عوامل جدية للاندماج بين اللبنانيين بل كانت عوامل أفضل من التمثيل

الطائفي.

ويرى ايليا حريق: أن نظام الزعامة في لبنان كثيراً ما شوه وانتقد ظلماً فهذا النظام، في نظره، استطاع أن يلحق التطور وأن يتلاءم مع بروز طبقات جديدة. ففي كتابه «من يحكم لبنان»^(٢٩) يقول «أن النواب الذين هم من أصل ارستقراطي — أصبحوا أقلية في المجلس النيابي عام ١٩٦٠ (١١ على ٩٩) بينما كانت نسبتهم عام ١٩٢٩ تبلغ ٢٢ بالمائة وفي عام ١٩٣٦: ٣٦٪ وفي عام ١٩٤٣: ٢٠٪ أما في عام ١٩٧٢ فكانت نسبتهم لا تتجاوز الـ ٧٪.

ويقول حريق أيضاً: أنه من أصل ١٥٤ وزيراً تعاقبوا على الحكم منذ عام ١٩٤٣ عشرة فقط هم من أصل ارستقراطي. فالنظام البرلماني اللبناني، كما كان يقول حريق، كان مجدياً في المحافظة على الانسجام الاجتماعي وساعد على الاندماج والاستقرار السياسيين كما أنه نجح في جعل الطائفية مؤسسة ثابتة.

مظهر آخر من مظاهر اندماج الطوائف الدينية هو تداخل مناطق سكنها، ان نظرة سريعة على المناطق اللبنانية تظهر لنا مدى التعايش الإسلامي المسيحي، وهذه بعض الاحصائيات والأرقام (عام ١٩٦٥) على أساس القضاء:

□ قضاء عكار ٢١٪ موارنة — ٢٦٪ ارثوذكس — ٤٤٪ سنة.

□ طرابلس: ٧٪ موارنة — ١١٪ ارثوذكس — ٧٥٪ سنة.

□ الكورة: ١٦٪ موارنة — ٧٠٪ ارثوذكس — ١١٪ سنة.

□ زغرتا — البترون: ٨٦٪ موارنة — ٨٪ ارثوذكس.

□ قضاء جبيل: ٨٧٪ موارنة — ٢٪ ارثوذكس — ٧٪ شيعية.

□ المتن: ٤٤٪ موارنة — ١٤٪ ارثوذكس — ٧٪ كاثوليك — ٢١٪ أرمن — ٣٪ سنة.

□ بعبدا: ٥١٪ موارنة — ٩٪ أرثوذكس — ٤٪ كاثوليك — ٨٪ سنة — ١٦٪ شيعية — ١٢٪ دروز.

□ عاليه: ٣٢٪ موارنة — ٢٥,٨٪ ارثوذكس — ٣,٨٪ كاثوليك — ٤٧٪ دروز — ٢٪ سنة.

□ الشوف: ٣٧٪ موارنة — ٢٢٪ سنة — ٣٠٪ دروز — ١٠٪ كاثوليك.

□ صيدا: النبطية: ١٠٪ موارنة — ١٠٪ كاثوليك — ٦٢٪ سنة — ٢٨٪ شيعية.

□ صور — بنت جبيل: ١٧٪ مسيحيون — ٨٢٪ شيعية.

□ جزين: ٦٧٪ موارنة — ١٦٪ ارثوذكس — ١٦٪ شيعية وسنة.

□ مرجعيون: ٨٪ موارنة — ١٦٪ ارثوذكس — ٥٪ كاثوليك — ٣٨٪ شيعية.

□ حاصبيا: ٩٪ موارنة — ٣٠٪ ارثوذكس — ٣٦٪ سنة — ٣٤٪ دروز.

□ زحلة: ٢١٪ موارنة — ١٠٪ ارثوذكس — ٢٥٪ كاثوليك — ٢٥٪ سنة — ٨٪ شيعية.

□ بعلبك — الهرمل: ١١٪ موارنة — ١٠٪ كاثوليك — ١٢٪ سنة — ٦٧٪ شيعية.

أرقام أخرى يمكن أن نستدل منها على بروز بنيات طائفية جديدة، كتلك التي تقدمها الاحصائيات حول التعليم والقوى العاملة في لبنان. فهناك ٥١٪ من تلامذة الصفوف الابتدائية و ٣٠٪ من تلامذة الصفوف الثانوية و ٢٩٪ من الطلاب الجامعيين، ممن يلقون دروسهم في المعاهد والكليات التابعة لوزارة التربية الوطنية. ٢٧٪ من مجموع القوى العاملة لها مصالح غير طائفية وهذه المصالح تشرف عليها ١١١ نقابة و ١٥ اتحاداً علمياً^(٣٠).

ثمة شهادة هامة بالنسبة لنمو الاندماج السياسي بين اللبنانيين أدلى بها العالم السياسي الأميركي ليونارد بايندر في اختتامه للندوة التي عقدت في جامعة شيكاغو عام ١٩٦٥ وكان موضوعها: النظام السياسي اللبناني قال بايندر في محاضراته^(٣١).

«أن المؤسسات السياسية اللبنانية — تسمح للسياسيين حل كل المشاكل في إطار النظام القائم فهذه المؤسسات تثبت الاستقرار وتتجنب الخضات».

«أن النظام السياسي اللبناني يتماشى مع الديمقراطية ولكنه ليس له هدف مشترك، عمله ينحصر في خيارات محدودة وفقاً لتسوية تقضي بأن لا تمس الخيارات الكبرى».



ساحة البرج

السياسي الراهن، فهما: المؤسسات التي يركز عليها النظام وطعم الحرية...».

ان الاندماج أو الالتحام أو اللحمة بين اللبنانيين، يمكن، في النهاية أن تحدد وتقيم ويحكم عليها انطلاقاً من المعايير والعوامل والعناصر التالية:

أولاً - ان النظام السياسي الطائفي، مضافاً الى النظام الاقتصادي الحر قد أدى الى تلاقى والتحام العائلات الاقطاعية والبورجوازية الكبرى أياً كانت انتماءاتها الطائفية فعلى مستوى الخمسمائة عائلة السياسية - البورجوازية، كل النزاعات، كان يمكن حلها أو تسويتها. ان ارضاء مصالح هذه الطبقة هو الذي أتاح للنظام بأن يستمر وللكيان اللبناني بأن يبقى ملتصقاً من فوق.

ثانياً - ان نمو المؤسسات العامة في شتى القطاعات والاصلاحات الإدارية المتعاقبة، بالإضافة الى النمو الاقتصادي للبلاد قد خلق طبقة وسطى واسعة النطاق (٣٢) هذه الطبقة لم يندمج أفرادها بعد اندماجاً تاماً ولم ينسجموا طائفيّاً. ولكن ارتكازها على شبكة واسعة وحقيقية من المصالح الاقتصادية

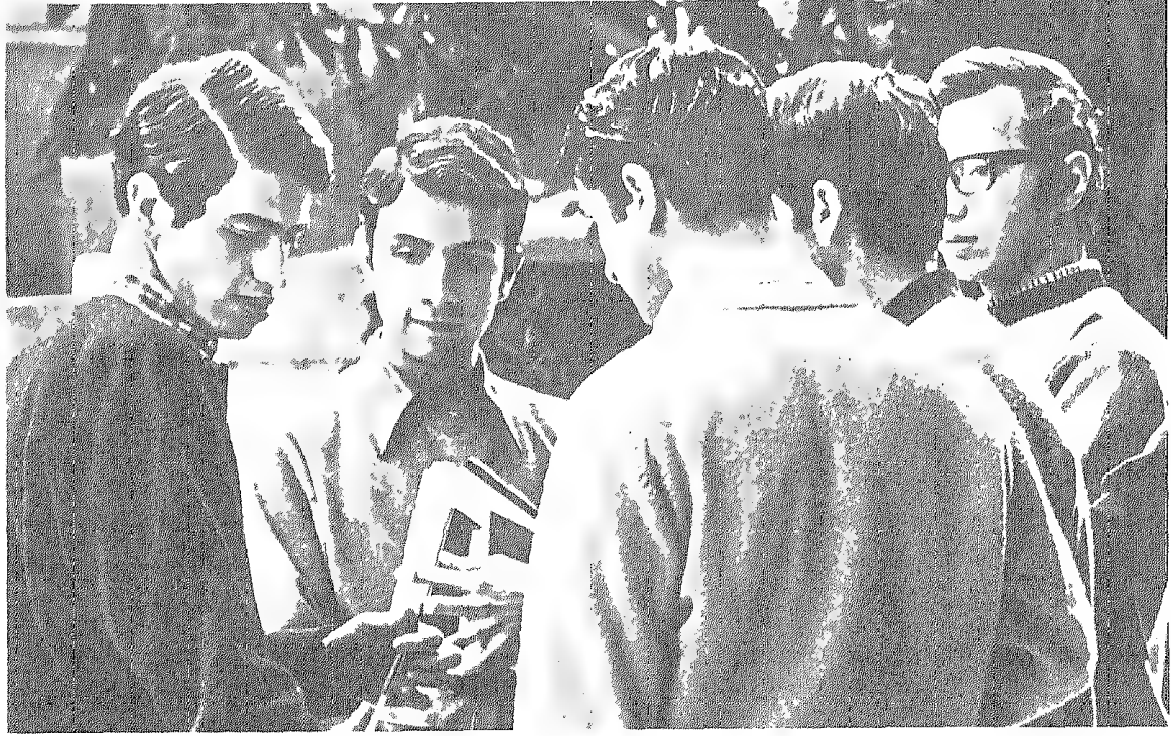
«بدلاً من الاعتماد على المؤسسات لحل النزاعات يحاول اللبنانيون تلافي النزاعات العقائدية التي من شأنها تهديم المؤسسات السياسية».

«ان طبقة جديدة من السياسيين قد ولدت مؤلفة من هؤلاء الذين انخرطوا في الأحزاب السياسية من الصحفيين وأساتذة الجامعات. هذه الطبقة تحاول خلق شعور جديد بالهوية الوطنية. انها تسعى إلى إضعاف الطائفية وبالتالي إلى تجاوز الطائفية».

«الا أن ما يربط المسلمين بالمسيحيين لا يزال محصوراً بالطبقات العليا من البورجوازية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية...».

«ان النظام الطائفي، هو الذي يحول دون نشوء علاقات عضوية أساسية، وهذا ما يعطل الاندماج ويجعل تحقيقه صعباً مع استمرار النظام الطائفي...».

«ان الميثاق الوطني لا يمكن اعتباره غاية مقدسة». بل تسوية مؤقتة بين السياسيين. ان النظام السياسي سوف يضعف كلما نما الشعور الوطني وكلما قويت الدولة. أم العاملان اللذان من شأنهما تأخير أو تجميد انحطاط النظام



جيل المستقبل

التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بينها وبين المناطق الأخرى ظل شاسعاً. ولعل مشكلة الاندماج أو عدمه قد طرحت، على أخطر ما طرحت، عندما نزح أبناء هذه الطبقة المحرومة الى ضواحي بيروت وأقاموا فيها. واختلطوا بفئات محرومة أخرى (أكراد - فلسطينيين) ولعل في قيام هذا الحزام البؤس حول بيروت ما شكل كبسولة الانفجار الذي حدث عام ١٩٧٥.

الا أنه من الضروري أن نشير هنا الى مشكلة الاندماج بين اللبنانيين المحرومين والفقراء فقد أسوء طرحها أو حرقت معطياتها، من قبل بعض العقائديين تحقيقاً لغاية حزبية أو عقائدية.

فثمة فريق يميني راح يعتبر مطالب الطبقات المحرومة خروجاً عن الولاء للبنان أو دليلاً على استحالة ايجاد مجتمع وطني متلاحم. أما بعض الأحزاب اليسارية فراحت تعتبر هذه المطالب سبباً لاعادة النظر بالنظام، وبإمكانية هذا النظام في تحقيق الاندماج الوطني. ولكن، أي كانت الأسباب العميقة والتأويلات

والاجتماعية والثقافية المشتركة، دفعها نحو تبني نظرة جديدة الى الوطن الى التحسن بالمصلحة العامة، وربما الى تطلعات جديدة، بالنسبة لمفاهيم الحرية والحدثة والتقدم والتعايش الطائفي. على مستوى هذه الطبقة أو الطبقات الوسطى، تركز فكرة وامكانيات الاندماج الوطني على الوطنية والروح المدنية والانماء الاقتصادي الاجتماعي. ولا يزال هذا الاندماج في بدايته وغير ثابت.

ثالثاً - أما على مستوى الطبقات الفقيرة والمحرومة المؤلفة في أكثريتها من فلاحين وعمال عاديين ينتمون الى الطوائف الإسلامية، فإن الاندماج يبدو ضعيفاً. ويرتكب السياسيون وعلماء السياسة خطأ كبيراً عندما لا يميزون، على مستوى هذه الطبقة - بين الانسلاخ (Alienation) الاقتصادي - الاجتماعي والانسلاخ الوطني والانسلاخ الطائفي.

ان معظم المناطق الريفية التي تسكنها أكثرية المسلمين (شيعة أو سنة) كعكار والهرمل والجنوب، تشكو ولا تزال من التخلف بالنسبة للمناطق اللبنانية الأخرى. ولقد حاولت الدولة تنمية هذه المناطق بعد عام ١٩٦٠ غير أن

والاستغلالات لهذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تتخبط فيه المناطق أو الطبقات الفقيرة، فالأمر الثابت هو أن الالتحام الوطني على هذا المستوى كانت أوفر عدداً وأسهل للاستغلال والاستثارة.

رابعاً — على مستوى الأجيال: هنا يبرز الاندماج الاجتماعي بصورة أكثر وضوحاً. فالحدثات في الذوق، بسبب وسائل الاعلام، قد خلقت جيلاً جديداً من اللبنانيين، يكاد يكون موحداً على صعيد اللباس واللهو والتصرف بوجه عام. الا أن الاندماج أو التوحد توقف عند حد المشاكل العقائدية والقومية التي كانت تقسم أبناء هذا الجبل. الا أنه من الخطأ اهمال ظاهرة الاندماج في الأجيال الصاعدة، رغم سطحية مظاهرها، لأنها تتمشى مع روح العصر أو بتعبير أكثر دقة، مع الموقف الواقعي والوجودي والاستتماعي الذي يتخذه الشباب في مختلف أنحاء العالم. ان مطالب الأجيال الصاعدة، بصرف النظر عن المشاكل السياسية والعقائدية — الدينية، قد تحمل معها، بذور اندماجية — ذات أبعاد جديدة.

خامساً — ثمة مستوى أو مظهر آخر للاندماجية نلاحظه في «البنيات المتوسطة» أو العارضة. (Diagonales). ذلك أن اللبنانيين لا ينقسمون الى طبقات اقتصادية (أغنياء — متوسطي الحال — فقراء) فحسب ولا الى فئات طبقية (مسلمين — مسيحيين) ولا الى أبناء مناطق (أبناء مدن، أبناء شمال أو أبناء جنوب) بل ينقسمون أيضاً الى أصحاب مهن وإلى حزبيين وإلى نقابات وجمعيات. وهذه التجمعات تضم لبنانيين من مختلف الطوائف والطبقات والمناطق والأجيال. وتتداخل مع البنيات العمودية والأفقية، وهي تولد أسباباً للتضامن،

داخل وخارج التكتلات الطائفية والعائلية. ولقد تمت هذه «التجمعات المتوسطة» في السنوات العشرين الأخيرة بحيث أنها باتت تشكل شبكة واسعة من المصالح الجديدة التي ترتسم عليها معالم لبنان جديد.

سادساً — ان النظام السياسي اللبناني قد نجح، رغم كل الاعتراضات والانتقادات، في ابقاء حد أدنى من الحريات العامة والخاصة ومن مظاهر الحياة الديمقراطية. صحيح أن اللبنانيين لا يتمتعون جميعهم، وبشكل متساو، بهذه المكاسب ولكنه من الصحيح أيضاً أن هذه المكاسب أصبحت بالنسبة لأكثرية اللبنانيين مبررات كافية بحد ذاتها لتبرير الولاء للبنان أو التمسك ببقائه وطناً مستقلاً.

ان الاستمتاع والتمسك بالحرية وبالديمقراطية يمكن اعتباره بعداً جديداً من أبعاد الاندماج بين اللبنانيين.

سابعاً — على الصعيد الثقافي: ان اللبنانيين قد خطوا في هذا المضمار خطوات كبيرة. فبالإضافة الى الأسماء العربية القصيرة و«الحيادية» المشتركة التي أخذ المسلمون والمسيحيون يطلقونها على مواليدهم بعد عام ١٩٦٠. نجد تقارباً بل شبه توحد في العادات والاحساس الفني والذوق وأسباب اللهو والطعام بين المسلمين والمسيحيين والجبليين وأبناء المدن، مما يدل على ارادة واعية لا شعورية — في الاندماج والتلاحم. صحيح أن هناك ظاهرة «الثقاف»^(٣٣) التي لا تزال سطحية وتكاد تكون أحياناً تقليداً سريعاً وسطحياً للغرب^(٣٤) ولكنه لا يجوز تجاهل وجود أرض مشتركة اجتماعية — ثقافية، أخذت الطوائف اللبنانية، عبر أجيالها الطالعة، تلتقي عليها وتنسجم وتندمج وتتلاحم فيها.

الهوامش

- (١) راجع حليم بركات «الاندماج الاجتماعي والسياسي في لبنان». Middle East Journal, 1973, XXVII, No. 13.
- (٢) راجع الأب جوزف مونس «العناصر البنوية في الشخصية اللبنانية (بالفرنسية جامعة روح القدس، الكسليك، ١٩٧٢، ص ٢٠.
- (٣) نشرت مجلة الحوادث في عددها الصادر في ١٢ نيسان ١٩٧٢ دراسة يستدل منها أن نسبة الذين يصلون بشكل دائم في الكنائس والجوامع لا يتجاوز الـ ٢ الى ٥ بالمئة من اللبنانيين الذين هم دون الثلاثين.
- (٤) هذه الحقائق كانت ملموسة قبل حرب ١٩٧٥ التي شوهت الكثير منها بيد أن ثمة مقولة بأن معظم أعمال العنف والتعصب والتعرض للمقدسات الدينية صدرت عن عناصر غير لبنانية أو بتحريض من أشخاص وقوى غير لبنانية

- ولأغراض سياسية تفريقية مصممة من الخارج.
- (٥) المادة ٩ من الدستور.
- (٦) راجع الأب جوزف مونس المرجع المذكور سابقاً ص ١٣٩.
- (٧) راجع فلسفة الميثاق الوطني ص ٤٠ - ٤٢.
- (٨) راجع رينه حبشي «حضارتنا على المفترق» بيروت ١٩٥٨، ص ٤٤.
- (٩) المرجع ذاته ص ٤٥.
- (١٠) هذه الخصائص ذكرها وتحدث عنها طويلاً الأب جوزف مونس في كتابه «الشخصية اللبنانية» مرجع سبق ذكره (من الصفحة ٦٥ - ٩٣) فمع موافقتنا على قسم كبير من التحليل إلا أنه لا يسعنا إلا التحفظ بالنسبة لبعض الاستنتاجات السياسية.
- (١١) مثلاً: انطوان (طوني أو انطوان) بطرس: (بيار) حنا: (جان أو جانو) جبرائيل: (غابي).
- (١٢) الاسم الديني عند المسلمين هو أحد أسماء الأنبياء (اسماعيل - ابراهيم) أو إحدى صفات الله مسبقة بعبارة عبد أو أحد صحابة النبي محمد (كعمر أو عثمان).
- (١٣) مارون وانطوان كانت أسماء مارونية. واسكندر وجبران ونقولا والياس أسماء ارتوذكسية وعمر وعبد الرحمن وأحمد سنّية وعلي وحسين أسماء شيعية وقاسم وملحم أسماء درزية.
- (١٤) فريد، كامل، سليمان، خليل، ابراهيم هي أسماء مشتركة بين كل الطوائف.
- (١٥) مثلاً: كريم، نبيل، سمير، رامي، سامر، ندى، هدى، لينا، ريم، ليل، وليد، منى، أمل، مالك، زينا الخ...
- (١٦) يروي لحد خاطر في كتابه (في عهد المتصرفية) تفاصيل هذه الحادثة.
- (١٧) راجع كتاب الشخصية اللبنانية للأب جوزف مونس مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.
- (١٨) في عام ١٩٦٤ كان في المجلس النيابي ١١ كتلة و ٢٧ نائباً مستقلين. كتلة كرامي (١٤ نائباً مسلمين ومسيحيين (شهابيين) كتلة الاسعد (١٠ مسلمين ومسيحيين) كتلة جنبلاط (١٠ دروز ومسيحيين وسنّيين) الكتلة الدستورية (٨ مسيحيين من مختلف المناطق كتلة سلام - فرنجية (٦ موارنة ومسلمين) كتلة حزب الطاشناق (٤ أرمن) الكتلة الوطنية (٢ موارنة وشيعي).
- (١٩) راجع كتاب مايكل هدمسون الجمهورية غير المستقرة (بالانكليزية).
- (٢٠) راجع مقال «الأقليات في الشرق لبيار راندو مجلة «أفريقيا وآسيا» الحديثتين عام ١٩٧٥ العدد ١٠٧ ص ٢٢.
- (٢١) راجع ليونارد بايندر، المرجع المذكور سابقاً، ص ٢٨٢.
- (٢٢) في عام ١٩٧٠ كان هنالك عدة أحزاب غير طائفية: الحزب القومي السوري، الحزب الشيوعي، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب البعث والحزب الديمقراطي.
- (٢٣) مجلس الخدمة المدنية، التفقيش المركزي، المجلس التأديبي، معهد الإدارة تعاونية الموظفين.
- (٢٤) من أهم عوامل التضامن بين اللبنانيين عن طريق توحيد المشارب والآراء هي وسائل الاعلام. فوجود محطة تلفزيونية وإذاعة وعدة صحف مستقلة ووزارة تخطيط وصندوق وطني للضمان الاجتماعي ومصلحة كهرباء واحدة ومصلحة مياه واحدة ومصلحة نقل واحدة لكل لبنان، كل ذلك يشكل شبكة من الاتصالات والمواصلات التي توحد وتدمج بين اللبنانيين على صعيد الحياة اليومية وكان صغر مساحة لبنان ومركزية المصالح الرسمية يسهلان عملية تخالط السكان اليومي.
- (٢٥) راجع كتاب (Politics in Lebanon) بايندر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.
- (٢٦) المرجع السابق، ص ١٢٣.
- (٢٧) «موقف المسلمين السنة من الكيان اللبناني» جامعة لندن، ١٩٧٢.
- (٢٨) راجع كتاب بايندر، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.
- (٢٩) منشورات دار النهار ١٩٧٢، بيروت.
- (٣٠) راجع القوى العاملة في لبنان، منشورات مديرية الاحصاء، ص ١٣١.
- (٣١) راجع كتاب (Politics in Lebanon) مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.
- (٣٢) يعتقد بعض علماء الاجتماع أن مساحة الطبقة الوسطى في لبنان ٦٥٪ من السكان. المعايير الاقتصادية والاجتماعية لتحديد درجة الطبقة، تختلف، بالطبع، بين الغرب ولبنان. ففي لبنان يعتبر الموظف والعامل الماهر والحرفي والملاك الصغير والآخر في بعض القطاعات الخاصة طبقة وسطى، ومن هنا يبدو أن أرقام دراسة «أيرفد» التي جرت عام ١٩٦٠ بحاجة الى إعادة النظر. كذلك تفسيراتها. كما أن الحرب اللبنانية وارتفاع أسباب المعيشة السريع والكبير قد خلقا أوضاعاً جديدة تستحق الدراسة على حدة ومن شأنها التأثير على مجرى الاندماج أو النزاعات طبقياً وطائفيّاً.
- (٣٣) Acculturation
- (٣٤) راجع كتاب ناصيف نصار «نحو مجتمع جديد».

١٩٤٣-١٩٨٣ أربعون عامًا من الاستمرارية الدستورية

د. داود الصايغ

دكتور دولة في الحقوق

من جامعة باريس الثانية.



الدستور اللبناني هو أحد أقدم الدساتير المعمول بها في العالم. فهو يرجع الى عام ١٩٢٦، ولا يزال قيد العمل دون انقطاع منذ وضعه — في ما عدا حالتي تعليقه أيام الانتداب — وبالأنسجام المعروف مع الميثاق الوطني. وان هذه الاستمرارية الدستورية ساعدت لبنان على الصمود في أشدّس محنة عرفها في تاريخه الحديث، وساعدت المؤسسات الدستورية على مثابرة العمل أحياناً باسم الشرعية وحدها، وان مجردة من أية قوة فعلية.

الحكومية التي ثبت انها كانت الأساس في التحولات ناحية الحلول.

في الأساس: الاطار الدستوري

منذ بدء العمل بالدستور اللبناني في ٢٦ أيار ١٩٢٦ وحتى اليوم، لم ينقطع العمل بالدستور، ولم يتوقف سير المؤسسات المنبثقة منه إذ في ما عدا حالتي تعليق الدستور من قبل المفوض السامي عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٩، فان العمل الدستوري في لبنان لم ينقطع. وفي مطلق الأحوال، منذ الاستقلال وحتى اليوم لم يحصل ان خرج أي عهد أو أي مجلس نيابي أو أية حكومة أو أية مؤسسة أو إدارة عن واجب التقيد بالنصوص، حسب تسلسلها الهرمي المعروف كما في كل نظام دستوري برلماني. منذ الاستقلال وحتى الآن تعاقب على رئاسة الجمهورية ثمانية رؤساء جمهورية هم: الشيخ بشارة الخوري (١٩٤٣ — ١٩٥٢) لم يكمل ولايته الثانية التي بدأت بعد التجديد له عام ١٩٤٩ فاستقال في أجواء أزمة في أيلول عام ١٩٥٢، والرئيس كميل شمعون (١٩٥٢ — ١٩٥٨) والرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ — ١٩٦٤)، والرئيس شارل حلو (١٩٦٤ — ١٩٧٠)، والرئيس سليمان فرنجية (١٩٧٠ — ١٩٧٦)، والرئيس الياس سركيس (١٩٧٦ — ١٩٨٢)، والرئيس الشيخ بشير الجميل (انتخب في ٢٣ آب واستشهد في ١٤ أيلول ١٩٨٢) والرئيس الشيخ أمين الجميل الذي انتخب في ٢١ أيلول وتسلم سلطاته في الموعد الدستوري المحدد أي في ٢٣ أيلول ١٩٨٢. مع هذه الجهود تعاقبت ٥٤ وزارة، وثمانية مجالس نيابية انتخبت على أساس خمسة قوانين انتخابية متعاقبة.

لم يكن من السهل تدمير المؤسسات في لبنان، عندما أتت الحرب على الكثير من معالم الحياة فيه، وعندما بدا ان لبنان نفسه تعرض للزوال في بعض مراحل الحرب وبعض الخطط، كما لم يعد مجهولاً.

سنوات المحنة واجهها اللبنانيون بالعديد من الوسائل، قد يكون من بينها، كما نشهد حالياً، ذلك الوعي الوطني الشامل الذي لم يسبق أن ظهر من قبل بهذا الوضوح وهذه القوة. وهو، ان قيس بكل سلبيات الماضي لبدا أنه العنصر الايجابي الوحيد بعد سنوات الحرب.

اللبنانيون تمسكوا بعدد من القيم والمبادئ ساعدتهم على مواجهة مؤامرة متعددة الوجوه والأساليب، فكان لهم من ماضيهم وحاضرهم تراث غني من الثوابت والمنجزات الاصلية، سمح بابقاء الشرعية الدستورية قائمة، بالرغم من جميع محاولات شلها وتدميرها، مما فرض على جميع المتعاملين مع لبنان في سنوات المحنة، التعامل مع سلطته الشرعية بالدرجة الأولى، ومع المؤسسات الدستورية التي كان متيسراً لها أن تعمل.

فلبنان، بخلاف معظم البلدان التي ضربتها محن وهزات مشابهة، تمكن من الحفاظ على عنصر أساسي من عناصر وجوده ككيان، وهو الاستمرار الذي تجسد عملياً في شبه اجماع من قبل معظم الأطراف الفاعلة على الالتزام بنظام الحكم القائم، النظام الديموقراطي البرلماني، وان في دعوات متنوعة للتطوير أو التعديل، وإلى الاعتراف بالتالي بشرعية الحكم القائم، انطلاقاً من الأصول الواجب اتباعها في انتخاب رئيس الجمهورية، وفي تأليف الحكومات، وفي اصدار القوانين والمراسيم، وفي العمل الاداري والقضائي، وفي جميع القرارات

الاستمرارية الأولى في لبنان وفي نظام الحكم تتمثل في ما يعرف بالانتقال الدستوري، أي في توالي ولايات الرؤساء بشكل طبيعي، بالانتخاب من قبل المجلس حسب الأصول الدستورية، وفي المهل الدستورية، وفي ما يعرف حسب التقليد بعملية التسلم والتسليم بين الرئيس القديم والرئيس الجديد.

هذا التقليد مورس باحترام من قبل الجميع، لأن عملية التغيير كلها تتم بتقيد دقيق بالنصوص، ونظراً لأهمية الحدث الذي يمكن مقارنته بتغيير الرؤساء في الولايات المتحدة وفي فرنسا، وتبعاً لاستمرارية السياسة نفسها أو لتغييرها. فالرئيس اللبناني، في هذه الناحية، ولايته هي بين الولايتين الفرنسية والأميركية (الرئيس الفرنسي ينتخب لسبع سنوات والأميركي لأربع سنوات، وللبناني لست سنوات).

ولكن بخلاف النظم السياسية الأخرى، فإن النظام اللبناني ينطوي على عدد من العناصر الذاتية مما يجعل الاستمرارية أمراً مقبولاً لدى الجميع فلبنان بلد صغير يبرز فيه عنصران أساسيان في الحياة السياسية هما الطائفية والوراثة السياسية. ولذلك فإن الطبقة السياسية — الإدارية قلما يصيبها تغير أساسي، فضلاً عن أن العلاقات القائمة بين الزعماء والسياسيين هي من القدم والتشعب والاستمرارية بشكل أو بآخر، بحيث أنه قلما يطرأ تبدلات أساسية في مفاهيم الحكم الذي يستند، من ناحية أخرى، على ثوابت معينة في السياستين الداخلية والخارجية، تسهم في تثبيت الاستمرارية، حتى وإن اتخذت أحياناً شكل الجمود.

ثم أن الأحزاب السياسية العقائدية لم تتمكن حتى الآن من التفاعل داخل الحياة السياسية اللبنانية أو التأثير عليها بحيث أن التمثيل النيابي بقي في غالب الأحيان محصوراً — عبر المناطق والدوائر والطوائف — في وجوه تقليدية لم يكن من السهل حتى الآن استبدالها أو تغييرها على أساس عقائدي. ولكن الحياة النيابية في لبنان، بالرغم من هذا الجمود الظاهري، كانت ولا تزال محركاً أساسياً لمجمل

الحياة السياسية اللبنانية، بكون المجلس النيابي ليس فقط هيئة تشريعية بل ملتقى لتجمع ممثلي الفئات والطوائف اللبنانية كافة. والمجلس النيابي الحالي أدى في مرحلة المحنة اللبنانية دوراً أساسياً وتاريخياً ثبتت فائدته الحاسمة في صيف ١٩٨٢، فانتخب رئيسين متوالين في وقت خشي فيه الكثيرون، في الداخل والخارج من الفراغ الدستوري، الذي لو كان حصل لوقع خطر تمزق البلاد الفعلي.

«قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر، يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس» (المادة ٧٣ من الدستور).

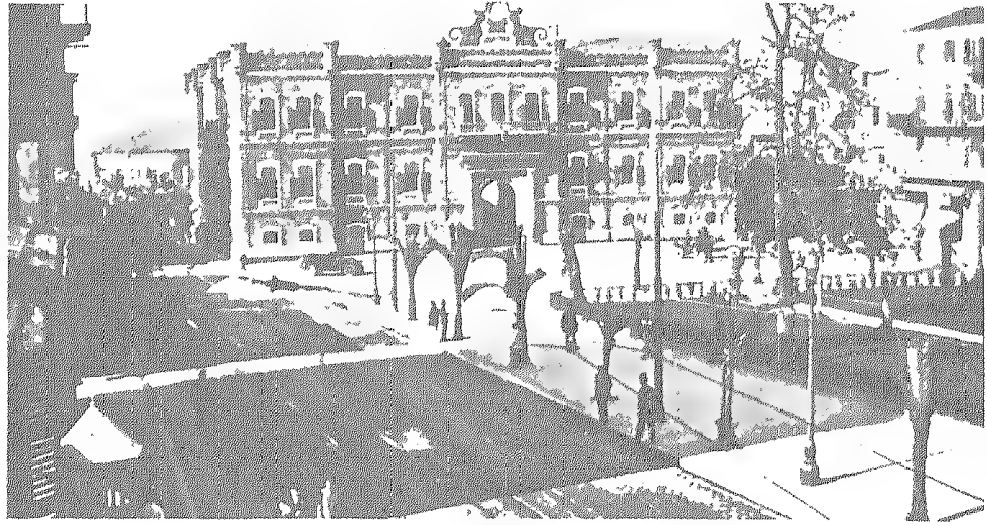
اجتماع المجلس في اليوم العاشر حكماً يعني اعطاء مهلة قصوى قبل — وخلال — العشرة أيام التي تسبق انتهاء ولاية الرئيس. وهذه الحالة انطبقت على الوضع الاستثنائي بوفاة الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل، قبل تسلمه سلطاته الرسمية، فكان لا يزال في الامكان تطبيق أحكام المادة ٧٣ من الدستور، وهذا ما حصل، فاجتمع المجلس وانتخب رئيساً جديداً تسلم سلطاته رسمياً في اليوم المحدد، في ٢٣ أيلول، وبعدما أقسم اليمين أمام المجلس حسب نص المادة ٥٠ من الدستور.

ان هذه الاستمرارية الدستورية على مستوى رئاسة الجمهورية، وفي أوقات الحرب بالذات، اعتبرت انجازاً أساسياً في تطور الأزمة اللبنانية كلها، وذلك في عامي ١٩٧٦ (انتخاب الرئيس سركريس) و ١٩٨٢ (انتخاب الرئيسين بشير وأمين الجميل). وهو انجاز استتبعه ترجمات أخرى على صعيد الأعمال الحكومية والتشريعية والادارية والقضائية. إذ أصبح بالامكان تشكيل الحكومات وسن القوانين وتعيين الموظفين وتحريك الادارة.

الاستمرارية الحكومية

بين أيلول ١٩٤٣ وأيلول ١٩٨٢ تعاقب على رئاسة الحكومة في لبنان خمسة عشر شخصية

السراي «الصفير»
القديم في ساحة
البرج عام ١٩٢٥



شهاب، موسى مبارك، سليم حيدر وجورج حكيم).

أما وزارة أحمد الداعوق عام ١٩٦٠ فقد تألفت للاشراف على الانتخابات. وهي لم تتقدم من المجلس ببيان وزاري. وأما وزارة الدكتور أمين الحافظ عام ١٩٧٣ فقد تبعها أزمة خطيرة أدت الى عدم تمكنها من الوصول الى المجلس فاستقالت. وحكومة نور الدين الرفاعي العسكرية فقد تألفت في ٢٣ أيار ١٩٧٥ واستقالت في أول تموز من العام نفسه، وقد حالت ظروف أمنية وسياسية دون استمرارها، وهي بالتالي لم تتقدم ببيان وزاري الى مجلس النواب.

الوزارات في لبنان راوح عدد أعضائها من ثلاثة إلى اثنين وعشرين (حكومة الرئيس تقي الدين الصلح عام ١٩٧٣). فعدد الوزارات ازداد والمهام الحكومية تضاعفت، وعملية تأليف الحكومات في لبنان باتت تنطوي على عدد من العناصر والاعتبارات التي لم تكن شديدة التأثير قبل عام ١٩٧٠. بعد ذلك التاريخ لم تعد المعطيات الداخلية وحدها كافية لارساء أسس الحكومة اللبنانية، ولذلك أصبح اختيار رئيس الحكومة والوزراء مسألة دقيقة.

لكن كل الاعتبارات الداخلية والخارجية لم تحل يوماً دون التقيد بالنصوص والأصول. فاستمرت الاستشارات كتقليد يتمسك به رئيس الجمهورية قبل التكليف، والرئيس المكلف قبل التأليف. هذا فضلاً عن مواجهة المجلس ببيان

منهم من تولى الرئاسة مرات عديدة، وهم على التوالي: رياض الصلح، عبد الحميد كرامي، سامي الصلح، سعدي المنلا، حسين العويني، عبد الله اليافي، صائب سلام، خالد شهاب، رشيد كرامي، أحمد الداعوق، أمين الحافظ، تقي الدين الصلح، رشيد الصلح، سليم الحص، شفيق الوزان. تسعة من هؤلاء الرؤساء ألفوا أكثر من وزارة: رياض الصلح في عهد الشيخ بشارة الخوري، عبد الله اليافي في عهود بشارة الخوري وكميل شمعون وشارل حلو (وآلف وزارة له قبل الاستقلال)، وكذلك سامي الصلح الذي ألف وزارات في عهدي بشارة الخوري وكميل شمعون، وحسين العويني (في عهود بشارة الخوري وفؤاد شهاب وشارل حلو)، وصائب سلام (في عهود بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجية) ورشيد كرامي (في عهود كميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجية)، وسليم الحص (حكومتان في عهد الياس سركيس) وشفيق الوزان (في عهدي الياس سركيس وأمين الجميل).

في آخر عهد الشيخ بشارة الخوري وخلال الازمة السياسية التي أدت الى استقالته تألف ثلاثة وزارات مصغرة (من ثلاثة أعضاء) لم تعمر، ورؤسها على التوالي ناظم عكاري وصائب سلام واللواء فؤاد شهاب. وبعد ذلك، بعد انتخاب الرئيس كميل شمعون، ألف الأمير خالد شهاب الوزارة، وكانت رباعية (خالد

في الأعمال النيابية

المجلس النيابي، حين يعود بعد قليل الى ساحة النجمة، انما يوصل بالمكان والزمان، تراثاً سياسياً قومياً لم ينقطع وأن غير طريقه في غفلة من عين القدر. المجلس الحالي الذي انتخب عام ١٩٧٢ جدد له حتى الآن بواسطة ثلاثة قوانين: في ١٣ آذار ١٩٧٦ وفي ٢٠ شباط ١٩٧٨ وفي ٢ حزيران ١٩٨٠. فمدته التي كانت ستنتهي في ربيع عام ١٩٧٦ (أربع سنوات) صادفت للمرة الأولى وقوع «حرب السنتين»، ثم تبين بعد ذلك أنه لن يكون من السهل اجراء انتخابات نيابية جديدة طالما أن البلاد في حالة أمنية متأزمة، وان قوات وجيوشاً أجنبية موجودة على الأراضي اللبنانية بشكل أو بآخر.

وهكذا استمر مجلس ١٩٧٢ حتى اليوم، فانتخب ثلاثة رؤساء للجمهورية، وأعطى الثقة لثمانى حكومات (حكومة صائب سلام في أيار ١٩٧٢، حكومة تق الدين الصلح في تموز ١٩٧٣، حكومة رشيد الصلح في تشرين الثاني ١٩٧٤، حكومة رشيد كرامي في تموز ١٩٧٥، حكومة سليم الحص في كانون الأول ١٩٧٦، وحكومته الثانية في تموز ١٩٧٩، حكومة شفيق الوزان الأولى في تشرين الثاني ١٩٨٠، والثانية في تشرين الثاني ١٩٨٢).

وهذا المجلس الذي يرأسه منذ انتخابه الرئيس كامل الأسعد، فوض الحكومة حق التشريع بمراسيم اشتراعية في ثلاث مناسبات، (مرتان لحكومة الرئيس سليم الحص الأولى في مطلع عهد الرئيس سركيس، ومرة لحكومة الوزارة الثانية في مطلع عهد الرئيس أمين الجميل).

فالمراسيم الاشتراعية التي صدرت بين ١٩٧٧/١/١ و ١٩٧٧/٦/٣٠ والتي وافق عليها مجلس النواب تناولت الشؤون الأمنية والدفاعية، والانماء والتعمير، والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والتربوية والاعلامية، وشؤوناً أخرى مختلفة.

ولكن مجلس النواب في لبنان، مثله مثل سائر المجالس النيابية في العالم، عرف تباطؤاً في ممارساته التشريعية بسبب حاجة السلطات



مجلس النواب... على الرغم من الدمار استمر في اعماله وانتقل إلى قصر منصور

وزاري حسب نص المادة ٦٦ من الدستور: «يتحمل الوزراء إجمالياً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة، ويتحملون افرادياً تبعة أفعالهم الشخصية، ويعد بيان خطة الحكومة ويعرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه».

فالديموقراطية البرلمانية كانت الأصل والمنطلق. والعالم كله شهد باعجاب إصرار اللبنانيين على التمسك بالديموقراطية كممارسة ملتصقة بالحرية التي لا يقوم الكيان اللبناني بدونها. ولذلك بنصوص الدستور، وباحكام الميثاق الوطني، وبأجواء الديموقراطية الحقيقية تم ويتم تأليف الحكومات في لبنان. فالمحنة لم تسقطنا في الامتحان في هذا المجال، لا في الجهر ولا في السك، فالمراسيم تصدر انطباقاً للنصوص، والرئيس المكلف يقوم بزياراته التقليدية، وان بصورة مختصرة نتيجة للظروف الحاضرة، ولكن الشرعية — وهي ليست في النتيجة سوى مبدأ قانوني — بقيت مصانة، برضى الجميع وموافقتهم وان أحياناً بغير دعمهم الحقيقي.

التنفيذية الى التشريع السريع والمتخصص احيانا، والذي لا يتناسب احيانا مع الاجراءات البرلمانية الطويلة النفس. وهكذا بين حق اقتراح القانون (وهو المبادرة الصادرة عن أعضاء المجلس) وبين مشروع القانون (المبادرة الصادرة عن الحكومة) هناك فجوة كبرى لصالح مشاريع القوانين التي تقدم الى المجلس ليوافق عليها، وبينها عدد غير كبير من مشاريع القوانين المرسلة بصفة المعجل حسب المادة ٥٨ من الدستور، التي تجيز للحكومة حق نشر مشاريع القوانين بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بعد أربعين يوماً من إرسالها الى المجلس بصفة المعجل، بموافقة مجلس الوزراء وخلال الدورات العادية.

وهكذا خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ — ١٩٦٤) صوت المجلس على ٦٧٥ قانوناً بينها ١٢٠ من أصل برلماني، وذلك عدا القوانين المنشورة بمراسيم حسب المادة ٥٨ من الدستور وعددها ٢٣٥ مشروعاً، وعدا المراسيم الاشتراعية التي اتخذت ١٠٧٠ اك وعددها ١٥٦. فمجموع النصوص الاشتراعية التي أقرت في عهد الرئيس شهاب بلغت ١٠٧٥ نصاً.

في عهد الرئيس حلو (١٩٦٤ — ١٩٧٠) أقر المجلس ٣٤٢ قانوناً بينها ٤٣ من أصل نيابي بالإضافة الى ٧١ مرسوماً اشتراعيًا و٨١ مشروعاً معجلاً. أي ان ٤٩٤ نصاً قانونياً أقرت في عهد الرئيس حلو.

أما في عهد الرئيس فرنجية (١٩٧٠ — ١٩٧٦) فقد بلغ عدد القوانين ٢٨٦ قانوناً، ١٩٥ منها ذات أصل حكومي و٢٥ ذات أصل برلماني و١٩١ وضعت موضع التنفيذ بمرسوم.

أما في عهد الرئيس سركيس فان أعمال الدولة كانت في معظم الأحيان مجمدة، بحيث أن مجمل المراسيم (وليس القوانين) لم تتجاوز الخمسة آلاف.

على أن مجلس النواب في لبنان له مهمات أخرى، بالإضافة إلى صلاحياته التشريعية التي يوافق فيها على مشاريع القوانين المرسلة إليه من قبل الحكومة، أو يقر فيها الاقتراحات التي يتقدم بها أعضاؤه، أو يوافق على المراسيم الاشتراعية بصورة صريحة أو ضمنية، أو أنه

يترك فترة الأربعين يوماً تنقضي، في حال المشاريع المعجلة، وبذلك يخول الحكومة حق إصدار القوانين بمراسيم. ولجانه البرلمانية هي لجان نشطة، وتقوم بمعظم العمل التشريعي. فمجلس النواب ينتخب رئيس الجمهورية، وأمامه يقسم الرئيس الجديد اليمين الدستورية، وهو الذي يحق له الموافقة على تعديل الدستور، ويعطي الحكومة الثقة ويراقب أعمالها، كما أن له صلاحيات تتعلق بالموافقة على المعاهدات، وبمحكمة الرؤساء والوزراء حسب المواد ٦٠ و٧٠ و٩٠ من الدستور (المحكمة العليا التي لم تنشأ).

وبالإضافة إلى كل ذلك فهو منبر وملتقى. انه منبر لجميع الآراء، وملتقى لجميع التيارات. فمهما اشتدت وطأة الكلام في الداخل، ومهما تضاربت الأفكار وعنفت الا انها تبقى ضمن اطار الحوار والكلام، وأقل ضرراً بكثير فيما لو خرجت الى الخارج. لذلك فان المتمسكين بالنظام البرلماني في لبنان، حريصون جداً على ابقاء دور المجلس التقليدي، وأن يصيغ معدلة، وأن بقانون انتخابي جديد يأخذ بالاعتبار متغيرات البلاد ومتطلباتها.

فالبقاء على الديمقراطية والحرية كانا من جملة المكاسب التي خرجت من دروس المحنة اللبنانية. ونظامنا الذي صمد في مختلف مرتكزاته بقي يعمل، وبقيت المؤسسات الدستورية شاهداً على ذلك الاستمرار، الذي ان وصف بالصمود أو بالعناد، إلا انه يمثل وجهاً من أوجه الحياة اللبنانية، ولعله أنبلها.

المراجع

- جان كلود دو واتس: المادة ٥٨ من الدستور اللبناني (مجلة الشرق الأوسط، ١٩٧٢، عدد ١٤).
- أنطوان عازار: لبنان أمام الغد (المكتبة الشرقية — ١٩٧٨).
- أنور الخطيب: الدولة والنظم السياسية (١٩٧٠).
- آدمون رباط: التكوين السياسي والتاريخي والدستوري للبنان (المكتبة الشرقية — ١٩٧٢).
- سليم سليمان: البرلمان اللبناني (١٩٧٩).
- باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ (بيروت ١٩٧٨).
- ندي تيان: السلطة التنفيذية في النظام اللبناني (١٩٧٠).
- شارل رزق: النظام السياسي اللبناني (١٩٦٦).

التوابت في النظام السياسي اللبناني : وفي المجالس النيابية : الهيئة الانتخابية الموحدة

١. انطوارات مسكرة

إن دراسة التفعيل النيابي في لبنان تتطلب، انطلاقاً من قاعدة منهجية، مقارنة حول المجالس النيابية في المجتمعات الكثافية، لأن الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات مرتبط بدور القيادات ومركزها الاستراتيجي في قلب كل فئة وفي علاقتها ببقاى الفئات. هذا ما يدقنا إلى التساؤل عن كيفية تصنيف النظام السياسي اللبناني وعن ماهية التمثيل الذي يؤمن التجانس في المجتمع السياسي اللبناني.

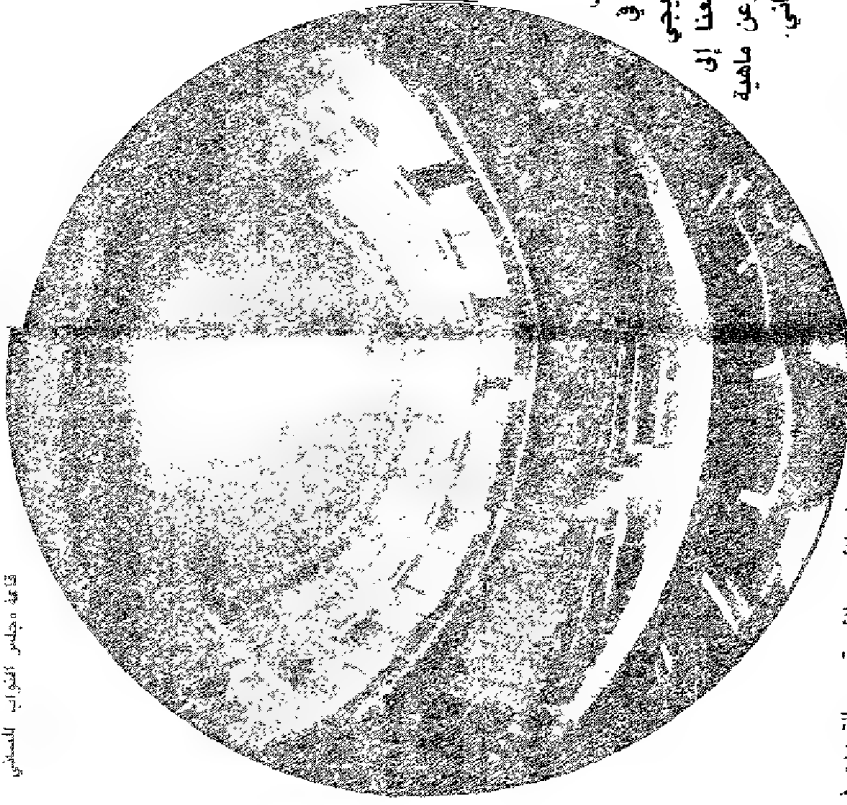
التوابت في التصنيف:



ليس النظام السياسي اللبناني «فريداً من نوعه» بل ينتمي إلى نمط من الأنظمة يسمى الأنظمة التوافقية الحديثة. أو في فترات تاريخية سابقة، في الديمقراطية الأوروبية الصغرى (سويسرا، النمسا، بلجيكا، والبلاد المنخفضة) وفي بعض بلدان العالم الثالث (لبنان، ماليزيا، قبرص، نيجيريا، غانا، سورينام...) وهي تتميز بالوصفات الأربع الآتية:

- ١ - الحكم بواسطة الائتلاف الواسع، مما يميز هذه الأنظمة عن النمط البريطاني حيث تحكم «الأكثريّة» وتبقى المعارضة خارج الحكم.
- ٢ - اعتماد مبدأ النسبية بدلاً من قاعدة الأكثريّة في التمثيل وفي توزيع المناصب العليا.
- ٣ - القيتو المتبادل الذي تمارسه إحدى الأقليات كرسيلة للحفاظ على حقوقها.
- ٤ - الإدارة الذاتية في بعض الشؤون التي هي في لبنان منذ العشائين، عملاً بالمادتين ٩ و١٠ من الدستور، شؤون الأحوال الشخصية والتعليم.

٥. انطوار مسكرة، استقلا في الجامعة اللبنانية - كلية الاعلام والتوثيق ومعهد الحقوق والعلوم السياسية.



قاعة مجلس النواب اللبناني

يتوج هذه الأسس الأربعة دور القيادات في الحفاظ على استقرار النظام الذي لا ينطوي على شروط الاستقرار ذاتها كما في البلدان المتجانسة. يفترض هذا الدور خبيرة واعية لطبيعة النظام وشروطه ولها مركز استراتيجي في قلب كل فئة وفي علاقتها ببقاى الفئات. يتميز النظام اللبناني عن الأنظمة التوافقية الأخرى بتناقله مع خصائص الدين الاسلامي وبمحيب خارجي لا توافقي أو مناقض للتوافقية. أما عبارة توافقية كترجمة لعبارة (Modèle Consociatif) فلا علاقة لها بالكلمة المتداولة حول ما يسمى «الوقاي» أو التوافقية في علم السياسة المقارن وخاصة في مؤلفات أرنست

ليبهارت (Arend Lijphart)^(١) تصنيف ونمط مؤسسي من الأنظمة السياسية.

بأسباب منهجية، من يستند مثلاً إلى بعض الفهم التقليدية يتوصل إلى نتيجة أن الميثاق الوطني ظاهرة «شاذة» أو فيها «انزياح» أي «تقاطع» مع الدستور بينما الدستور واليثاق يؤلمان ما النظام السياسي اللبناني لكثير عن النموذج التوافقي ومبادئه الأساسية الأربعة ودور النخبة الاستراتيجية فيه.

يقترح النموذج شروطاً لنجاحه تتعلق أهمها: «مميزان القوى» وينتظم النخبة وبالأحد من الجسور إلى القيتو بتقليص الفروقات الاجتماعية والثقافية التي تشكل عامل استقلال للنزاعات وشروطاً أخرى حول العلاقات مع المحيط الخارجي، هذه الشروط مرتبطة بعوامل أربعة:

١ - أنها مرتبطة بالبنيات الذهنية التي، من التجارب القابضة والمزلة، تكسب القناعة بأن اللجوء إلى العنف لتغيير التوابت الأساسية باهظ الكلفة وتنتج غير مضمونة، وإن كانت مضمونة فهي زهيدة نسبة إلى ضخامة الكلفة.

٢ - أنها مرتبطة أيضاً بالاعتراف بشرعية الفدرالية الاقليمية في لبنان وتكريسها مؤسسياً، ليست الدولة الموحدة مناقضة لدولة الفدرالية، كما سارت على شرحه نظرية الدستورية التقليدية. في المجتمعات المتنوعة يمكن تطبيق الفدرالية في إطار دولة موحدة كما الحال في لبنان بموجب المادتين ٩ و١٠ من الدستور اللتين تعطيان الطوائف الحق في إدارة أمورها في الأحوال الشخصية والتعليم، في المجتمعات المتنوعة تطبق الفدرالية على أساس جغرافي عندما تلتقي الفروقات الاجتماعية مع الحدود الجغرافية، وتطبق على أساس شخصي في البلدان حيث تمتزج الفروقات الثقافية جغرافياً. فالخريطة الطائفية اللبنانية تسمح باعتماد فدرالية لا جغرافية كما الحال منذ العشائين مع إمكان إعادة تنظيم الادارة الذاتية إذا اقتضى الأمر.

٣ - استمرارية النموذج بقضي باعادة النظر في تنظيم العلاقة مع المحيط الخارجي انطلاقاً



جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٤.

الثوابت في التمثيل:

أما معضلة التمثيل النيابي في لبنان فانها تكمن في التوفيق بين التمثيل الوطني وتمثيل الطوائف. اعتمد النظام اللبناني لحلها مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة، الذي بموجبه يشترك ناخبون من طوائف مختلفة في انتخاب مرشحين من طوائف مختلفة، بدلاً من أن يشكل الناخبون في كل طائفة على حدة هيئة انتخابية منفردة لانتخاب ممثلين عنهم. تنص المادة ٣ من قانون الانتخاب تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠ في هذا الصدد على مايلي:

«يحدد عدد نواب كل طائفة في كل دائرة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون»، بينما تنص المادة ٤ بأن جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم يقترعون للمرشحين عن تلك الدائرة. «الغاية من اعتماد مانسميه مبدأ الدائرة الانتخابية الموحدة هو حمل المرشحين على التعاون والاعتدال، لأن

من الدراسات حول وضع الدول الصغرى في النظام العالمي. فالسياسة الخارجية التي تؤمن استمرارية النموذج هي مزيج من «الانحياز» الواضح بين القطبين الاميركي والسوفيياتي ومن «الحيداء العربي» وإلا ظل النظام مسرحاً وضحية للحرب العالمية الثالثة التي تجري على أرض الآخرين وللحرب العربية الباردة.

٤ - ان استمرارية النموذج تفترض داخلياً توازناً للقوى للحفاظ على طبيعة النظام كي لا يسعى أي من الفرقاء للاستقواء على الآخر الى ان تتوصل الذهنيات الى العدول النهائي عن المسعى الى الاستقواء.

النموذج التوافقي يوفق بين ضرورة السلطة المركزية القوية للحد من المداخلات الخارجية ومن السعي الداخلي الى الهيمنة، وضرورة الحفاظ على الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المتنوع. ونجاح التوافقية يسمح بتخطيها، لأنه نجاح يوفر الأمان النفسي للمجموعات التي يتألف منها المجتمع المتنوع».

المرشح مرغم على الاعتماد على أصوات ناخبين لا ينتمون الى طائفته.

لا ينسجم مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة إلا مع الدائرة الكبرى التي بطبيعتها متعددة الطوائف. فكلما صغرت الدائرة كلما انحصرت تكوينها الطائفي وانحرف المبدأ عن روحيته. لذا فان حجم الدائرة الانتخابية موضوع رئيسي في العملية التمثيلية. يمكن التمييز بين ثلاث مراحل في موضوع حجم الدوائر الانتخابية ابتداء من الدائرة الكبرى على أساس المحافظة (١٩٣٤ - ١٩٥٠)، وانتقالا الى زيادة عدد الدوائر الى تسع (١٩٥١ - ١٩٥٣) وانتهاء الى التصغير من ٣٣ الى ٢٦ دائرة (١٩٥٣ - ١٩٥٧)، حسبما هو مفصل في البيان رقم ١.

مرشحا لبيروت الثانية أو الثالثة. اظهرت الأزمات في لبنان الطابع الشكلي للنص القانوني القائل بأن «عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعا» (المادة ٢٧ من الدستور).

٢ - ينافس المجلس في دوره خلال الأزمات مجالس تمثل الطوائف مباشرة، أو «الشوارع» الذي هو مؤسسة فعلية تنتحل صفة تمثيل الطوائف. انها الظاهرة السلبية لحسنات الهيئة الانتخابية الموحدة: حيث ان المبدأ يرغم على الاعتدال (وان كان ذلك نسبياً ضمن الدائرة المصغرة الحالية) فانه يعزل عن المجلس النيابي الممثلين «الحقيقيين» للطوائف، او الذين يعتبرون أنفسهم كذلك وينتحلون هذه الصفة، مما يؤدي خلال الأزمات الى ظهور قمم ومجاس

بيان رقم (١) تطور الجغرافية الانتخابية في لبنان

السنة	عدد الدوائر	عدد المقاعد
الدائرة الكبرى ١٩٣٤ - ١٩٥٠ المجالس رقم ٣، ٤، ٥، ٦	٥	٢٥، ٦٣، ٥٥، ٥٥
الدائرة الكبرى نسبياً ١٩٥١ - ١٩٥٣ المجلس رقم ٧	٩	٧٧
الدائرة الصغرى ١٩٥٣ - ١٩٥٧ المجلس رقم ٨	٣٣	٩٩
١٩٥٧ - ١٩٦٠ المجلس رقم ٩	٢٧	٩٩
١٩٦٠ - ١٩٨٣ المجالس رقم ١٠، ١١، ١٢، ١٣	٢٦	٩٩

خارج المجلس تحد من دور المجلس النيابي الشرعي. انها ظاهرة مستمرة ترتبط معالجتها بموضوع حجم الدائرة وبكيفية تمثيل الطوائف المؤسسي. ان جولة الرئيس رشيد الصلح في نيسان ١٩٧٥ بين رؤساء الطوائف لاحتواء النزاع هو مظهر من مظاهر النظام اللبناني خلال الأزمات.

حين تحتاج البلاد الى دور نيابي دون منافس تسعى كل مجموعة من الطوائف الى

ما هي الثوابت في التجربة الانتخابية خلال نصف قرن في ما يتعلق بمبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة وعلاقتها بحجم الدوائر؟ نستخلص من التجربة النتيجتين التاليتين:

١ - لا ينسجم مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة مع الدائرة الصغرى. يجعل هذا الحجم من النائب منتخباً عملياً من أبناء طائفته أو طوائف محددة. فمرشح البسطة، الذي كان يعتمد قبل ١٩٥٣ على ناخبي الأشرافية، أصبح



١٩٥١: أحمد الأسعد يرأس جلسة نيابية. في مقاعد الحكومة من اليمين: رشيد بيضون، فيليب تقلا، اميل لحود، عبدالله اليافي، فيليب بولس، رشيد كرامي، يوسف الهرابي، محمد صفى الدين وبشير الاعور.



١٩٦٠: الرئيس كامل الأسعد. في مقاعد الحكومة من اليمين: رضا وحيد، فؤاد عمون، شارل حلو، حسين العويني، جبران نحاس، وفؤاد نجار.



١٩٦٨: الرئيس صبري حماده. في مقاعد الوزراء «حكومة المجهولين» من اليمين: الياس سابا، جميل كبي، هنري اده، صائب سلام، غسان تويني، حسن مشرفة، منير حمدان، خليل أبو حمد، صائب جارودي، اميل بيطار، وجعفر شرف الدين.

السياسي اللبناني وعلى مقاربة جديدة حول دور القيادات الاستراتيجية فيه. السؤال المطروح، من خلال تجربة نصف قرن، هو كيفية تأمين قيادات فاعلة وذات مركز استراتيجي تنوب عن الشارع وعن التجمعات شبه البرلمانية. ان النظام اللبناني القائم على التفاوض من أجل احتواء النزاعات يقضي بايجاد صيغة تحافظ على مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة التي هي عنصر اعتدال وتضامن، ولكن بتصحيح احدى نتائجها باجراء تمثيل مباشر للطوائف ضمن هيئة مصغرة كمجلس شيوخ، أي بتكريس مؤسسي لما يجري في الواقع من انتحال صفة التمثيل ومن الحد من دور المجلس النيابي.

التعبير عن ارادتها في هيئات منفردة من خلال من تعتبرهم القيادات الطبيعية. فيتاحتم على السلطة التنفيذية اجراء مشاورات مع ممثلي الطوائف بين القوى السياسية أو الفعاليات. لم ينعقد دور المجالس النيابية في لبنان خلال التاريخ النيابي، ولكن منافسة القمم والشارع تحد من هذا الدور بالرغم من جهود رئاسة المجلس والكتل، إذ ان السبب هو بنيوي يكمن في مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة وطريقة ممارستها.

ان دراسة المجلس النيابي خلال الأزمات، وخاصة خلال الحرب منذ ١٩٧٥، وبالتالي دور القمم والتجمعات وهيئات الحوار والتنسيق، يحتم الاعتماد على تصنيف استنتاجي للنظام

المراجع

- (1) Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies. A Comparative Exploration*, New Haven and London, Yale University Press, 1977, 248 p.
لمزيد من التفاصيل يراجع كتابنا:
Le Modèle Politique Libanais et sa Survie. Essai sur la Classification et L'aménagement d'un Système Con-sociatif, Beyrouth, 1982, 727 p.

(Sous Presse).

وكتابنا حول «البنية الاجتماعية للمجلس النيابي اللبناني»:

La Structure Sociale du Parlement Libanais (1920-1976), Publications du Centre de Recherche de L'Institut des Sciences Sociales, n° 18, Université Libanaise, Beyrouth, Librairie Orientale, 1977, 381 p.



وكتب لي الحظ أن أشاهد شادول حلو رئيس الجمهورية الأسبق يدافع عن حرم فريق السركل اليسوعي في كرة القدم، والشبح يبار المسجل، الذي لم يهزمه فريق الصوري، يعود لفريق السركل لأحياناً مديراً ورئيساً معانداً وحكماً معتزلاً وأدائياً فاعلاً، كما كتب لي الحظ أن التقى الرئيس صائب سلام، أول من أدخل قفزات الملاكمة في لبنان، وأول من لعب مباراة ملاكمة مع رفيقه في الجامعة حسين سجعيان وأن أرفع محبي الدين النصولي عندما كان رئيساً للكشاف المسلم واتحاد هواة الرياضة البدنية السوري - اللبناني وقبل أن يستقر السجعيان والسياسة ويصبح نائباً وزيراً، وأؤكد هنري فروعون بطلا في كرة المضرب وزكناً في السياسة الوطنية، ويعرف سعد الدائب الصهيد زيمال قذاف للكرة الحديدية والقرص وكرة السلة، وأرى توفيق عساف النائب والوزير يطلق من بسطة المضاربة أن غزيرلا ليصارح مساق الحياة وينتشر عليها، ويحضر جنى انتصاره إلى وطنه.. وأصفق لأدمون ديبسز رئيس فريق النهضة الرياضية وأمر للكرة اللبنانية كما سميت، لا لتفوقه الرياضي، وخلقته الرياضي وتسميته الواحدة فحسب، وإنما سبلهته في تأسيس أول ناد وطني لكرة القدم، وشهد جمهور اللعبة الشعبية في «الأنبيون سينترلف» الذي أسسه جرج ديمون أحد كبار موظفي المفوضية الفرنسية العليا في قرن الشباب إلى نادي «الرينيسانس» المجاور لدار المجلس بقلبي في المصيطبة.

صور وأسماء عزيزة تعيش في ذاكرتي، أحييت عرضها قبل أن استمرح الرياضة اللبنانية في ٥٠ سنة، لأنها تعني الكثير بالنسبة للرياضة في لبنان والناطقين الأول وأبعادها وأعدادها، كما هي الحالة مشرفة لكن حيث يتناول تاريخ الرياضة في لبنان.

وبعد، ماذا يمكن أن أرويّه عن الرياضة اللبنانية في نصف قرن؟

القصة طويلة، وغنية بالعطاء اللبناني الفروي، والحماسة الوطنية، والانشاح هي الدنيا، والأحداث والتضحيات والتعبيرات

لدي تاريخ العرب والعالم - ٨٧

والعالم العربي.

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

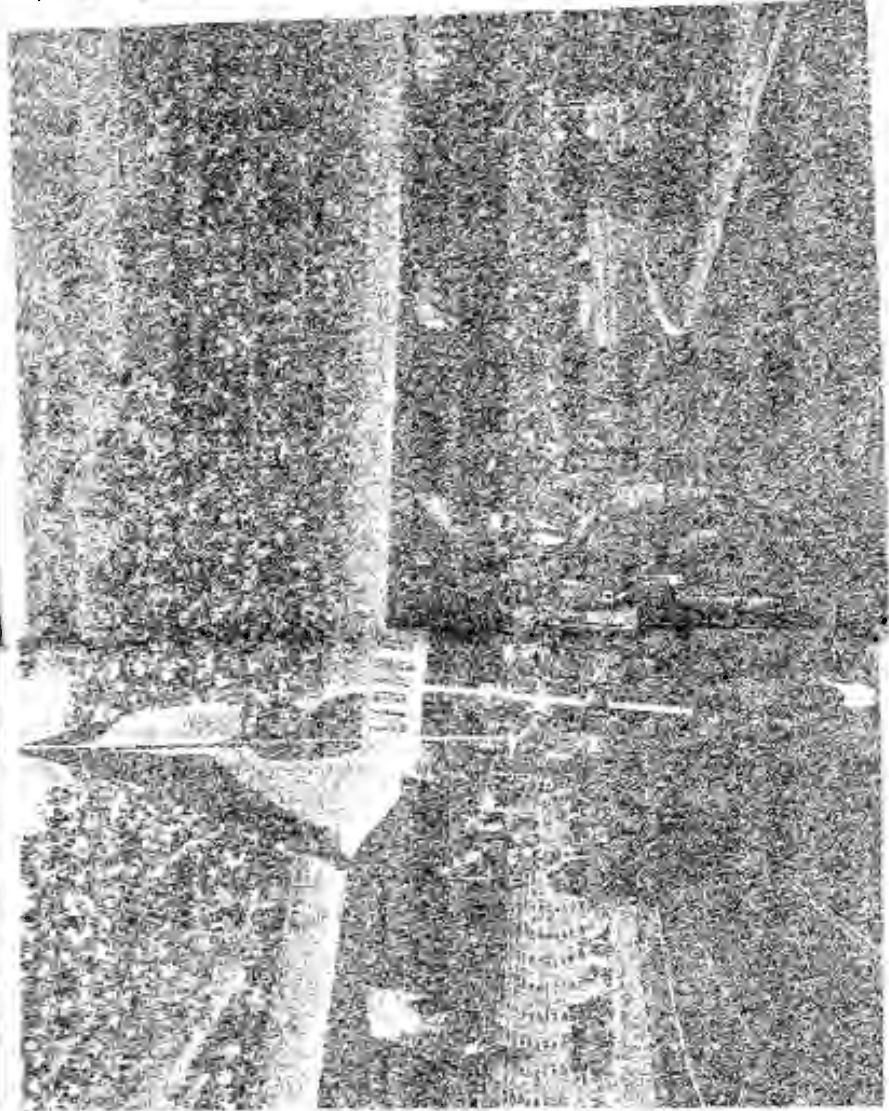
تاريخ العرب والعالم - ٨٧

تاريخ العرب والعالم - ٨٧

الرياضة في لبنان

خلال نصف قرن

ناصر محمد لاني



وهو الاتحاد الرياضي اللبناني للجامعات إلى مجلة العلم الجامعي «الأونيفرسال» التي ألفت في تونس سنة ١٩٦٥. ويبدو في المقدمة أحمد الطرابلسي، وزياد من الهن، ديس، كشلي، نصار، ومجدلاني.

شساء القدر أن أعيش نهضة لبنان الرياضية، وأن أسجل وقائعها وتطورها في «الحياة الرياضية» التي أصدرتها في مطلع سنة ١٩٣١. بعدما عملت محرراً رياضياً أو بالأحرى «مطوعاً» لنفطية مباريات كرة القدم الكبيرة في «الأحوال» و«النداء» سنة ١٩٣٠. و«الحياة الرياضية» هي أول صحيفة رياضية متخصصة ظهرت في لبنان والعالم العربي.



الرئيس صائب سلام



الرئيس شارل حلو



الرئيس رياض الصلح

ورومانية أثر كبير في تطوير اللعبة بالإضافة إلى ظهور نادي حلمي سبور وتعاقدته مع المدرب المجري شامو زنجير، إلى جانب النهضة الرياضية، والسكة و«الفارستي» والهومتان والهومتان.

ومن سمات العقد الثلاثيني أذكر:

● بناء ملعب بيروت البلدي وافتتاحه سنة ١٩٣٦. وكان أكبر ملعب رياضي لا في العاصمة وإنما في لبنان كله. وقد بناه الجيش الفرنسي على أرض مقدمة من بلدية بيروت وفق عقد يقضي بعودته إلى البلدة بعد أن يستعمله الفريقان بالتساوي مدة ١٥ سنة.

● إطلاق دعوة العرب إلى إقامة أولمبياد عربي، وقيامى باتصالات واسعة بمختلف المراجع الرياضية والاعلامية وذلك سنة ١٩٣٧. وقد تحقق «الحلم» ولو باسم آخر سنة ١٩٥٣ ببادرة من جامعة الدول العربية.

● تأسيس ثاني اتحاد رياضي لبناني مرخص سنة ١٩٣٧، وهو «الاتحاد اللبناني» للمصارعة ورفع الأثقال، وإقامة أول بطولة لبيروت ولبنان في كلتا اللعبتين.

● تأليف لجنة عليا للرياضة والتربية البدنية سنة ١٩٣٧ بقرار من وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة حبيب أبوشهلا للنهوض بالحركة الرياضية، ولكن هذه اللجنة لم تعقد أي اجتماع لأنها ضمت أسماء أكثر مما ضمت فعاليات..

● اهتمام صحافي ملحوظ بالنشاط الرياضي في

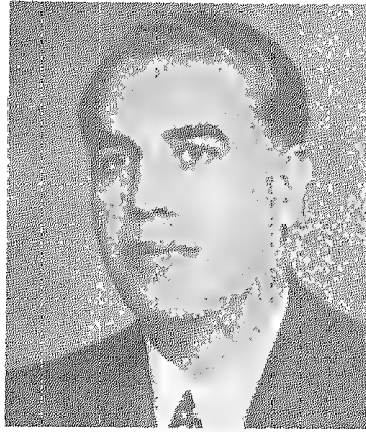
والمبادرات الجريئة، ولكني سأحاول أن أوجزها بقدر ما استطعت، واتوقف قليلاً عند المنعطفات المثيرة والتحولت الرائعة والانجازات الفذة في مسيرتنا الرياضية بدءاً من سنة ١٩٣٢، أي خلال ٥٠ سنة كما شاء الصديق العزيز والزميل الكريم فاروق بربرير أحد حكامنا السابقين الناجحين في كرة السلة.

ملاح نهضتنا الرياضية في الثلاثينات

كان عدد الجمعيات الرياضية في لبنان في الثلاثينات محدوداً. وكانت كثرة الجمعيات تعمل في محافظة بيروت، وتعنى أكثر ما تعنى بكرة القدم التي لا تزال الرياضة الشعبية الأولى في لبنان شأنها في معظم بلدان العالم.

أما الألعاب التي كانت تستهوي اللبنانيين في الثلاثينات إضافة إلى كرة القدم، ووجدت لها جمعيات مرخصة تهتم بها وتنظم لها مباريات ومسابقات بنسب متفاوتة فهي: كرة المضرب، ألعاب القوى، الجمن، المصارعة، الملاكمة، رفع الأثقال، كرة الطاولة، الدراجات، السباحة والتزلج على الثلج.

وقد سجل العقد الثلاثيني تصاعداً في شعبية كرة القدم وفي عدد هواةها ورواد ملاعبها، وكان لتأسيس اتحاد لها وانضمامه إلى الاتحاد الدولي «الفيثا» سنة ١٩٣٣، وتنظيمه مسابقات رسمية لها (بطولة وكؤوس) واستضافة فرق سورية وفلسطينية ومصرية ويونانية ونمساوية



غزيال الجميل



الشهيد معروف سعد



الشيخ بيار الجميل

وفي النصف الأول من شباط ١٩٤٢ دعا الشيخ بيار الجميل وحسين سجعان وجوزف فرام الهيئات الرياضية اللبنانية والصحافة الرياضية الى الاجتماع في مكتب الاتحاد اللبناني لكرة القدم للبحث في ما آلت اليه الحركة الرياضية في لبنان من جمود واتخاذ التدابير الناجمة لاعادة نشاطها وازدهارها السابقين. قلبى الجميع الدعوة وعقدوا اجتماعين: الأول في ١٦ شباط، والثاني ٢ آذار ١٩٤٢ وقد تم فيه بعث «اللجنة العليا للرياضة والتربية البدنية» وانتخاب لجنة جديدة بدل اللجنة «المعيّنة» قوامها: حسين سجعان، خليل حلمي، ويتولد راتنسكي، جميل مطر وناصر صيف مجدلاني، واعتمد وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة رامز سرقيس هذه اللجنة بقرار رقمه ٢٦٥ تاريخ ٢١/٣/١٩٤٢، وذلك للعمل على اعادة النشاط الى الحركة الرياضية.

افتتحت اللجنة عملها باقناع المسؤولين بتعيين خليل حلمي مفتشاً للرياضة. وهو أول موظف رياضي إداري في الدولة. ثم أسست ثالث اتحاد رياضي في لبنان وهو اتحاد السباحة والتزلج في ٨ حزيران ١٩٤٢، ونظم أول بطولة للبنان سنة ١٩٤٣.

وأقامت اللجنة العليا أول بطولة للبنان في كل من لعبتي كرة السلة وكرة المضرب ١٩٤٤ وكانت كرة السلة بدأت تحتل المركز الثاني، بعد كرة القدم، بين الألعاب الأكثر شعبية في لبنان.

الصحافة اللبنانية، وتخصيص صفحة رياضية أسبوعية في معظم الصحف السياسية اليومية. ● صدور أكثر من صحيفة رياضية اسبوعية إضافة الى «الحياة الرياضية» التي عطلتها السلطة أربع سنوات، وحلت محلها «الملاهي» الى أن تم الافراج عن «الحياة الرياضية» فاستأنفت الصدور ١٩٣٨ وغابت «الملاهي» مع «شقيقاتها» الصحف الرياضية.

● طلب انشاء نقابة للصحافة الرياضية و«وَأد» الطلب في ادراج المسؤولين!

● اعلان الحرب العالمية الثانية في أول أيلول ١٩٣٩، واطفاء جذوة انطلاق الرياضة اللبنانية، وانشغال اللبنانيين بتدابير الحرب الاستثنائية وتأثرهم بها، لأن فرنسا الدولة المنتدبة على لبنان، كانت مشاركة فيها.

● فوز جورج مانوكيان بالمرتبة الثالثة في بطولة أوروبا لكمال الأجسام التي جرت قبل اعلان الحرب العالمية الثانية.

انتفاضة لبنان الرياضية والتنظيم الرسمي للرياضة والاشتراك في الألعاب الاولمبية

كوّت السنوات الخمس الأولى من الأربعينات العالم بنار حربها وعطلت نشاطات الانسان الخيرة، وطبيعي أن يتأثر لبنان وبالتالي حركته الرياضية بلهبب الحرب واجراءاتها للسبب الألف الذكر.



السفير اللواء عبد الحميد غالب (سفير مصر)، اسحق حلمي أول عربي قطع بحر المانش عام ١٩٢٨، اللواء صبري رئيس الاتحاد العالمي لسباحة المسافات الطويلة، وفيق العجوز رئيس نادي الجزيرة منظم سباقات صيدا - بيروت علم ١٩٥٥.

الرياضية في لبنان الأول باسم: «الاتحاد اللبناني لكرة القدم» والثاني يحمل اسم: «الاتحاد اللبناني للألعاب الرياضية»، وإلى هذا الاتحاد الذي تولى إدارة معظم الألعاب المعروفة عندنا في حينه، يرجع الفضل في انضمامنا إلى اتحاداتها الدولية، وذلك سنة ١٩٤٥.

— انشاء اللجنة الاولمبية اللبنانية والانضمام إلى اللجنة الاولمبية الدولية ١٩٤٧.

— الاشتراك في بطولة العالم للجامعات في باريس ١٩٤٧، واحراز المرتبة الثانية في الكرة الطائرة.

— الاشتراك في الألعاب الاولمبية الشتوية في سان موريتز (سويسرا) والألعاب الاولمبية الصيفية في لندن سنة ١٩٤٨، للمرة الأولى، وحصول اثنين من مصارعينا على نتيجتين مرموقتين وهما: شريف دمج الذي حل رابعاً في الوزن الخفيف وصافي طه الذي جاء سادساً في وزن الريشة.

ووضعت مع مفتش الرياضة الخطوط العريضة لأول مرسوم تنظيمي للرياضة اللبنانية الذي يحمل الرقم ٢٤٣٧ تاريخ ٧ كانون الأول ١٩٤٤.

وقد جرى دعم هذا المرسوم شعبياً في مؤتمر رياضي، عقد في بيت النجادة في ٤ كانون الأول ١٩٤٤ بدعوة من حسين سجعان وعبد الوهاب الرفاعي وناصيف مجدلاني، وكان في مقدمة الحاضرين رئيس مجلس الوزراء رياض الصلح ووزير التربية حبيب أبوشهلا.

وكانت السنوات الخمس الثانية من الاربعينات استكمالاً لبنيتنا الرياضية: لبنانياً وعربياً ودولياً، وانتفاضة شبيهة بانتفاضتنا الوطنية سنة ١٩٤٣، وقد شاركت الدولة فيها كما شارك الرياضيون في معركة الاستقلال. وأثمرت هذه المشاركة الانجازات التالية:

— الغاء الاتحادات الرياضية السابقة وتأسيس اتحادين رياضيين فقط لإدارة الألعاب

المداليات الأولى للبنان في بطولة العالم للمصارعة والألعاب الاولمبية

كان عام ١٩٥٠ امتداداً للنصف الثاني من عام ١٩٤٩ فحفل بالمراسيم والقرارات التنظيمية وبالنشاطات الرياضية الكثيفة، لبنانياً وعربياً ودولياً. ولما كان المجال محدوداً، والقصة التي أروهاها جد طويلة اكتفي بذكر أهم الأحداث التي اتسمت بها سنة ١٩٥٠.

● أحرز لبنان أول ميدالية في أول بطولة للعالم يشارك فيها. وهي بطولة المصارعة اليونانية-الرومانية التي جرت في استوكهولم ١٩٥٠، حيث فاز صافي طه بالميدالية الفضية في وزن الريشة.

● شارك لبنان، أول مرة، ببطولة العالم للدراجات في بلجيكا ببطله جان تلتشيان، ولم يكمل السباق. وكان طارق أبو الذهب، أفضل حظاً، فاشترك خمس مرات ببطولة العالم: ٦٠،

— تنظيم أول دورة رياضية عربية مدرسية في بيروت سنة ١٩٤٩. وقد اشتركت فيها سوريا والعراق ومصر بالإضافة الى لبنان، واقتصرت مسابقاتها على كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة.

— موافقة وزارة التربية الوطنية وبالتالي مجلس الوزراء على كتاب حسين سجعان الذي يطالب فيه الدولة بتحقيق انشاءات رياضية سميت في ما بعد، «المدينة الرياضية» وتكليف لجنة قوامها حسين سجعان و خليل حلمي لاختيار قطعة أرض مناسبة للانشاءات الرياضية التي أزمعت وزارة التربية على انشاؤها.

— مساهمة الصحافة الرياضية في تحقيق المدينة الرياضية، ومراجعة المسؤولين بهذا الشأن ومطالبتهم بشراء أرض المدينة قبل نهاية السنة لئلا يعود المبلغ المرصد في الموازنة لهذه الغاية، الى صندوق الدولة. وقد تم فعلاً شراء الأرض في الدكوانة في الأيام الأخيرة من عام ١٩٤٩.

البعثة اللبنانية الأولى إلى الألعاب الاولمبية (لندن ١٩٤٨) من اليمين: ميشال غاوي، ابراهيم محجوب، شريف دمج، بشارة أبو رجيلي.
الوقوف: خليل حلمي، صافي طه، سليم علي سلام، المدرب ابراهيم مصطفى، عبد الله صيداني، محمود القيسي، ناصيف مجدلاني





زكريا شهاب



سيمون خوري



عبد المنعم فخر الدين

هلسنكي (فنلندا) ١٩٥٢.

وقد أحرز لبنان في هلسنكي مدينتين اولمبيتين في المصارعة بواسطة زكريا شهاب (فضية في وزن الديك) و خليل طه (برونزية في الوزن الخفيف المتوسط). كما حقق فوزاً إدارياً، بانتخاب الشيخ كبريال رئيس اللجنة الاولمبية اللبنانية عضواً في اللجنة الاولمبية الدولية وناصيف مجدلاني رئيس الاتحاد اللبناني للمصارعة والملاكمة ورفع الأثقال عضواً في المكتب التنفيذي للاتحاد الدولي للمصارعة.

● الاشتراك في بطولة العالم للكرة الطائرة، للمرة الأولى، في موسكو ١٩٥٢.

● فوز سيمون خوري بالمركز الثاني في بطولتي أوروبا والعالم في التزلج المائي، ثم فوزه ببطولة أوروبا والعالم.

● الاشتراك في بطولة العالم للمصارعة في نابولي وفوزيالي نعيان بمدالية برونزية في وزن الريشة ١٩٥٣.

● عقد أول مؤتمر أولمبي في ضهور الشوير

٦١، ٦٢، ٦٤، و١٩٦٧. وكانت أفضل نتيجة له فيها المركز ٦٠ بين ٢٠٠ متسابقاً في سباق ١٩٦٠ في براغ.

● اشترك لبنان في بطول العالم لرفع الأثقال وكمال الأجسام التي أقيمت في باريس سنة ١٩٥٠ بالرباع مصطفى اللحام (الوزن المتوسط) و ابراهيم محجوب (أبولون لبنان).

● جزئياً اتحاد الألعاب بمرسوم رقمه ٣٤٤٧ تاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٠ الى خمسة اتحادات وهي: كرة السلة وكرة الطائرة. كرة المضرب وكرة الطاولة، المصارعة والملاكمة ورفع الأثقال، السباحة والتزلج، الدراجات والرمية وألعاب القوى وبقية الألعاب غير الوارد ذكرها (هكذا ورد اسمه في المرسوم) ..

وعملت المادة الأولى من المرسوم ٣٤٤٧ تاريخ ٢٠/١١/١٩٥٠ بمرسوم رقمه ٨٦٩٣ تاريخ ١٦/٦/١٩٥٢ أخضع انشاء الاتحادات الرياضية التي تشرف على لعبة أو أكثر لشروط يحددها وزير التربية الوطنية بقرار.

وصدر هذا القرار، ورقمه ٣٠٩٦ تاريخ ٨/١١/١٩٥٢ مشروطاً ألا يقل عدد الجمعيات الرياضية المجازة عن أربع جمعيات.

وهكذا بدأت الاتحادات تتفكك وتسرع كل لعبة الى انشاء اتحاد خاص بها فبلغ عدد الاتحادات اللبنانية الرياضية ٢١ اتحاداً (عدا اتحاد الجامعات الذي تأسس بمرسوم رقمه ١٤٠٦٤ تاريخ ٢/١/١٩٤٩. وجميع هذه الاتحادات منضمة الى الاتحادات الدولية لألعابها.

● الاشتراك في الدورة الأولى لألعاب البحر الأبيض المتوسط التي أقيمت في الاسكندرية ١٩٥١.

● انضمام الاتحاد اللبناني الرياضي العسكري الى المجلس الدولي للرياضة العسكرية في مؤتمره السادس المنعقد في أثينا ١٩٥٢، ومساهمته في نشاطات هذا المجلس منها اقامة بطولة العالم في التزلج في الأرز، وفوز العقيد غالب فحص بعضوية مكتبه التنفيذي ورئاسة مركز الارتباط للشرق الأوسط سنوات.

● الاشتراك في الألعاب الاولمبية الشتوية في أوسلو (اسوج) والألعاب الاولمبية الصيفية في



ايلى نغسان



وفد لبنان إلى دورة (الجانيفو) للدول الناهضة في جاكرتا سنة ١٩٦٣ ويبدو في المقدمة الرباع الدولي جورج لحمجيان يحمل علم لبنان.

الحمام في مصر، وفازت أولغا نادر بالمرتبة الثانية لبطولة أوروبا والبحر المتوسط في التزلج المائي ونظم لبنان هذه البطولة في «السان جورج» وشارك لبنان في بطولة أوروبا لكرة السلة.

مديرية عامة للرياضة ورقم عالمي للطرابلسي وكأس العرب لكرة القدم

تابعت الحركة الرياضية في الستينات تقدمها وتطورها وتوسيع إطار نشاطها محلياً وعربياً وإقليمياً وقارياً وعالمياً وأولياً، وساعد وجود المدينة الرياضية ثم بناء ملاعب بلديات صيدا وطرابلس وبرج حمود وجونية وفرن الشباك على تكثيف الزيارات بين الفرق اللبنانية والفرق الخارجية والاشتراك في المسابقات العربية والدولية وتنظيمها في مختلف الألعاب الرياضية ومنها: كرة القدم والسباحة والتزلج على الثلج والتزلج المائي والسلاح، كما ساعدت الملاعب والزيارات المتبادلة والمسابقات الكبيرة التي تشارك فيها أو ننظمها على رفع المستوى الفني للرياضة في لبنان وازدياد عدد هواتها ورواد الملاعب.

وإلى جانب حرص لبنان على عدم التخلف عن المؤتمرات والمسابقات العربية والدولية والأولبية واستضافة العديد منها انشأ سنة ١٩٦٣ مسابقة كأس العرب للمنتخبات الوطنية في كرة القدم، ونظم، على ملعب المدينة الرياضية، أولى دوراتها، وعقدت اللجنة الأولمبية اللبنانية، لهذه المناسبة، مؤتمراً للجان الأولمبية العربية بعد أن علقت مؤتمراتها عقب مؤتمر

ببادرة من الشيخ كبريال الجميل، ووضع الخطوط العريضة لتنظيم الرياضة العربية ورفع مستواها وانشاء اتحاد للجان الأولمبية العربية ١٩٥٤.

● الاشتراك في الدورة الرياضية العربية الأولى في الاسكندرية ١٩٥٣.

● نجاح السباح اللبناني توفيق بليق في نهر المانش سنة ١٩٥٣، وهو أول لبناني يحقق هذه المأثرة وكررها، في مابعد، عثمان غندور وعبد المنعم فخر الدين.

● اشتراك لبنان سنة ١٩٥٤ في سباق النيل للسباحة وبطولة العالم للتزلج في أسوج ومسابقة «يو» الدولية في جنوب فرنسا واحتلال فوزي الحص المرتبة الثانية بين ١٤٩ فارساً ينتمون إلى مختلف بلدان العالم.

● بدأ لبنان يشارك في سباق كابرلي نابولي للسباحة الطويلة الذي هو بمثابة بطولة للعالم للسباحة الطويلة ١٩٥٦.

● فوز لبنان ببطولة أوروبا في الرماية على الأطلاق فريقاً وللأفراد (موريس ثابت) ١٩٥٦ و١٩٥٧.

● بناء المدينة الرياضية، أجمل مجمع رياضي في الشرق الأوسط، وتدشينها باستضافة الدورة الرياضية العربية الثانية ١٩٥٧.

● تنظيم الدورة الثالثة لألعاب البحر الأبيض المتوسط ١٩٥٩ وانشاء اللجنة الدولية لهذه الألعاب التي ترأسها الشيخ كبريال الجميل ٢٠ سنة (١٩٥٩ - ١٩٧٩).

● وفي الخمسينات أحرز رزق الله الدواليبي المركز الثاني لبطولة العالم في الرماية على



□ فريق النادي الرياضي الذي أحرز بطولة لبنان في كرة السلة عام ١٩٥٤ للمرة الرابعة ضد أبناء ببتون ويبدو في الصورة في الصف الخلفي من اليسار: ابراهيم بلطجي، سمير ديب، ابراهيم دبوس، فاروق ميداني، فاروق ازاديان، احمد ادلبي، رئيس الفريق، خليل مكاي، المدرب فاروق البربير. جلوساً: سمير بدوي، مصطفى طوسون، سعد الدين عيتاني، أحمد عبد العال، عدنان مكاي.

محمد طرابلسي أول رقم عالمي للبنان وله في الوزن الخفيف (فتيان) فخطف ١٢١ كيلوغراماً في احتفالات اليوم الأولمبي السببت في ١٩٦٨/٧/٦. وأحرز سيمون خوري بطولة العالم في التزلج المائي في الولايات المتحدة. وعلى صعيد الاعلام الرياضي أنشئت سنة ١٩٦٣ جمعية المحررين الرياضيين اللبنانيين ببادرة شجاعة من نقيب محري الصحافة اللبنانية الزميل ملحم كرم. وانضمت الجمعية الى الاتحاد الدولي للصحافة الرياضية سنة ١٩٦٨ في مؤتمر بوخارست، وعملت على تأسيس جمعيات مماثلة في البلاد العربية التي تتوافر فيها هذه الجمعيات والانضمام الى الاتحاد

الخرطوم ١٩٥٧، وتقرر تنفيذ مقررات العاصمة السودانية وتأليف لجنة عربية للرياضة بدلاً من اتحاد اللجان الاولمبية العربية، لعدم موافقة اللجنة الاولمبية الدولية على التسمية لتعارضها والشرعة الاولمبية، وقد تم انتخاب هذه اللجنة برئاسة الشيخ كبريال الجميل.

وشاهد عام ١٩٦٥ قيام المديرية العامة للشباب والرياضة التي حلت محل مصلحة الرياضة والكشفية في وزارة التربية التي انبثقت عن مفتشية الرياضة.

وبدا في هذا العام اشتراك لبنان في بطولة آسيا لرفع الأثقال.

وفي سنة ١٩٦٨ حقق الربيع الفتى الفوز



اللواء عادل شهاب قائد الجيش السابق، يعلن افتتاح بطولة العالم العسكرية الحادية عشرة للسلاح في قاعة الاونيسكو

كأسه في كرة القدم حدث سنة ١٩٧٤ بفوزه على فريق ارارات يريفان بطل الاتحاد السوفياتي ١ - صفر يوم الأحد في ١٩٧٤/٢/٤ على ملعب المدينة الرياضية. وقد فجر فوز «النجمة» على «ارارات» المشاعر الوطنية وغمر الصدور بالاعتزاز والبهجة وغمر الرياضة ومعطياتها بهالات التقدير وتبارى رجال لبنان في التنويه بانتصار البلد ذي الملايين الثلاثة على البلد الذي يبلغ تعدادة ٢٥٠ مليوناً بكرة القدم وفي مقدمة هؤلاء الرئيس سليمان فرنجية الذي افتتح اجتماع مجلس الوزراء في ١٩٧٤/٢/٢٧ بنقل نبأ هذا الحدث الى الوزراء وأعلن أنه منح نادي النجمة رئيساً ولاعبين ومدرّبين أوسمة تقديرية. وأنشأ لبنان سنة ١٩٧٥ مسابقة عربية جديدة هي البطولة العربية للغولف «ونظم دورتها الأولى في النادي اللبناني للغولف/ الأوزاعي - بيروت».

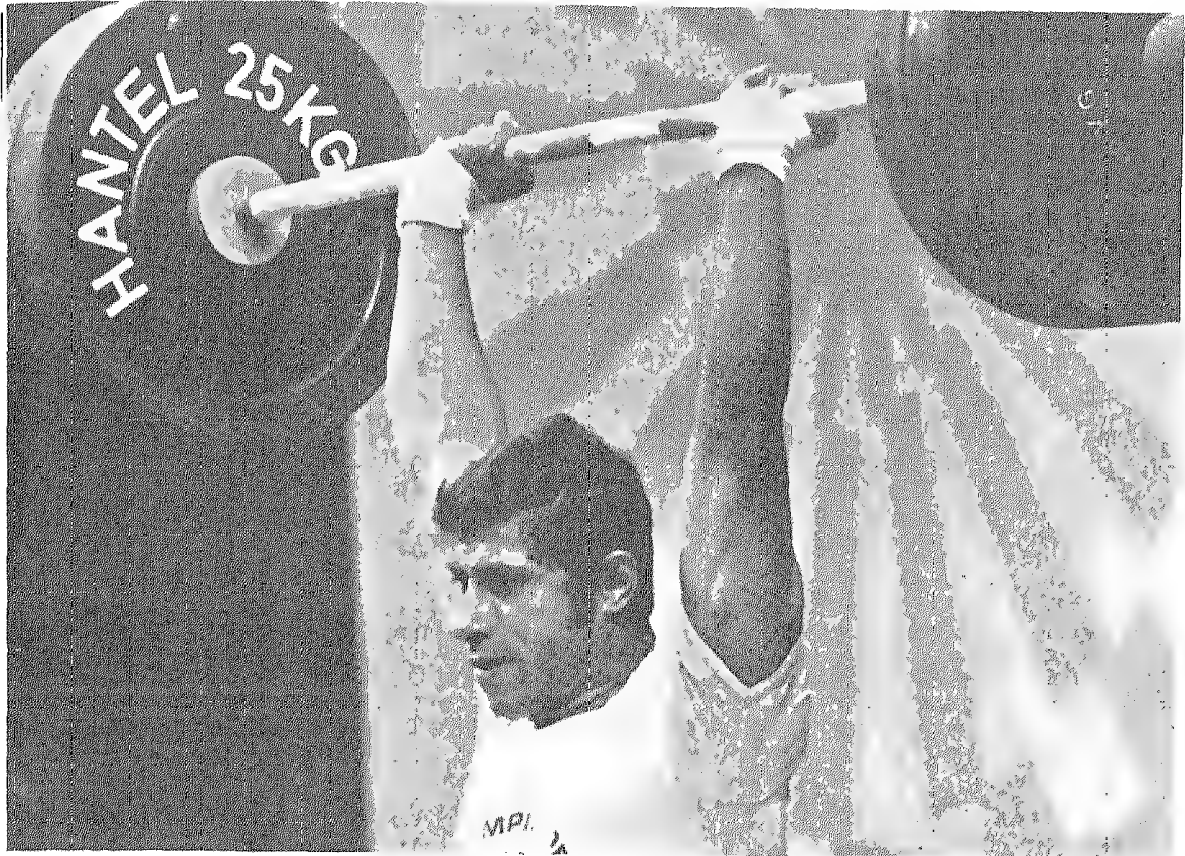
ورغم ظروف لبنان المؤلمة وتأثر لبنان واللبنانيين، جميع اللبنانيين بها، وفي طليعتهم الرياضيون شارك لبنان رمزياً، بالدورة الرياضية العربية السادسة في دمشق ١٩٧٦، وفي الألعاب

الدولي تمهيداً لتكوين اتحاد عربي للصحافة الرياضية وقد تم ذلك فعلاً في مؤتمر ميونيخ ١٩٧٠ وأبدل اسمه باسم: «الرابطة العربية للصحافة الرياضية» في اجتماع بغداد ١٩٧١.

فضية أولمبية للطرابلسي وانتصار «النجمة» التاريخي على بطل الاتحاد السوفياتي

استقامت البنية الرياضية اللبنانية في السبعينات وتكاملت أجهزتها الادارية والفنية الرسمية والأهلية، ولكنها لم تنعم طويلاً بما حقّقه بالعرق والجهد المضني، ففي منتصف العقد السبعيني، وعقب عودة الوفد اللبناني من الجزائر بعد اشتراكه في دورة البحر المتوسط سنة ١٩٧٥، استقبلته الأحداث اللبنانية الأليمة التي لا تزال نعاني منها الأمرين.

وقبل وقوع المحنة، فاز محمد الطرابلسي (الوزن المتوسط) بمالية فضية في دورة ميونيخ الأولمبية ١٩٧٢، وهي الأولى للبنان في رفع الأثقال، واستضاف لبنان الدورة الرياضية العربية المدرسية الخامسة للشباب والأولى للشابات. وسجل فريق النجمة بطل لبنان وحامل



محمد خير الطرابلسي

وسجل فريق الأنصار ثاني أكبر انتصار لبناني في كرة القدم، بعد انتصار النجمة على ارارات، إذ فاز على فريق باستيا حامل كأس فرنسا ٢-١ على ملعبه في مدينة باستيا الكورسيكية في تموز ١٩٨١. وكان قد استضافه في ١٨/١/٨١ وخسر أمامه صفر-١ على ملعب بيروت البلدي.

و«الأنصار» هو أول ناد يستقدم فريقاً فرنسياً بكرة القدم ويرد له الزيارة في تاريخ الكرة اللبنانية.

وفي السنة المنصرمة شاركنا للمرة الثانية في الألعاب الآسيوية التاسعة التي أقيمت في نيودلهي (الهند)، وفاز «الطرابلسي» فيها بميدالية مذهب وميدالية فضية في الوزن الخفيف الثقيل. والطرابلسي يحافظ على بطولته الدولية منذ ١٤ سنة، وهو حدث في حد ذاته، ومؤشر على أن لبنان لن يتخلى عن دوره الحضاري في جميع النشاطات الانسانية، وأنه سيعمر بانسانه مما

الآسيوية الثامنة في بانكوك (تايلند) ١٩٧٨ وفي دورة المتوسط الثامنة في سبليت (يوغوسلافيا). وأحرز سنة ١٩٧٩ سمير بنوت بطولة العالم في كمال الأجسام في الوزن الخفيف الثقيل في الولايات المتحدة. وشاركت فريدة رحمة في أولمبياد ٧٦ وبطولة العالم ١٩٧٨ في التزلج على الثلج.

«الأنصار» يغلب حامل كأس فرنسا بكرة القدم ومدالية أولمبية بالمصارعة

ورغم أننا لانزال في أوائل الثمانينات، ولبنان لا يزال ينزف، وحركته الرياضية تفقد أكثر فأكثر مما كسبته خلال ٥٠ سنة. فقد شارك في اولمبياد موسكو سنة ١٩٨٠، وأحرز مصارعه البطل في وزن فوق الثقيل حسن بشارة ميدالية برونزية، وكانت الميدالية الوحيدة التي أحرزها الرياضيون العرب في الأولمبياد المذكور.



رئيس الاتحاد السيد طانيوس المير يقدم كأساً فضياً للفائز الأول طارق أبو الذهب في السباق الأول لبطولة لبنان للدراجات في ١١ حزيران ١٩٧٢

الريشة «البادمنتون» والسكواتش التي ليس لها اتحادات بعد لضآلة عدد جمعياتها.

والرياضيون اللبنانيون حملوا علم المستقبل الى قارات العالم الخمس وشاركوا في المباريات والمسابقات والبطولات والدورات ونظموا العديد منها، وكذلك كان شأنهم في المؤتمرات العربية والاقليمية والدولية والالبية، وكانت صحافتهم الرياضية رائدة في نهجها الرياضي وحرصها على القيم الرياضية وفضائلها وانفتاحها على كل جديد في الكون.

ويتجند الرياضيون اللبنانيون اليوم، ويحشدون طاقاتهم لمعاودة نشاطهم ومرافقهم الرياضية لاستئناف مسيرتهم في الموكب الرياضي العربي والانساني مؤمنين بأن رسالتهم هي رسالة انسانية ومحبة وحرية وأخوة وفرح وسلام بقدر ما هي رسالة صحية وأخلاقية واجتماعية ووطنية.



دمرته وتدمره المؤامرات في مرافقه الحيوية ومنها منشآته الرياضية.

الرياضة اللبنانية: رسالة إنسانية ومحبة وحرية وأخوة وفرح وسلام

أخيراً، في سنة ١٩٣٢، أي منذ ٥٠ سنة، كان عدد الجمعيات الرياضية في لبنان معدودة، ومعظمها يهتم بلعبات لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، ولم يكن عندنا أي اتحاد رياضي بمعناه الصحيح. وكانت زيارات فرقنا قاصرة على سوريا وفلسطين. أما اليوم فعدد جمعياتنا تجاوز الألف، واتحاداتنا الـ ٢١ عدا الاتحاد الرياضي للجامعات، والاتحاد الرياضي العسكري، وجميع هذه الاتحادات أعضاء في الاتحادات الدولية وفي اللجنة الاولمبية اللبنانية. والألعاب التي يهتم بمزاولتها ولها اتحادات هي: كرة القدم، كرة السلة، الكرة الطائرة، كرة الطاولة، كرة المضرب، كرة اليد، المصارعة، الملاكمة، رفع الأثقال، السلاح، الرماية، الفروسية، ألعاب القوى، الدراجات، الجباز، السباحة، التزلج المائي، التزلج على الثلج، البيخوت، التجديف، الجودو والكراتيه. إضافة إلى الغولف وكرة

الشركة لتوزيع الصحف البيكنائية والمطبوعات ش.م.ل



الرأس مال: ٥٠٠.٠٠٠ ل.ل. - مسجل بمكامله □ سن.ت.ب. ١٨٠٠٣ □ من.ب. ٦٠٨٦ - ١١ □ تلخون: ٣٦٠٦٧٠
العنوان البرقي: ديمتيرين □ تكم: C O L I D I 21058 LE □ بيروت - لبنان



تاريخ العرب والعالم

مجلة شهرية مضمونة تبحث في التاريخ العربي

توزع بواسطة شركتنا
في لبنان وجميع البلاد العربية



عضو اتحاد الموزعين العرب



عضو ديمتيرين

نُفُطِين لِبْنَانِ وَالْعَالَمِ الْعَرَبِي

اسماء اللغات آتھار اتحادیہ احکامات اسلامیہ

[illegible]

കേരളത്തിലെ ഏറ്റവും മികച്ച സാഹിത്യകൃതികൾ

[illegible]

باب الملائكة وصيادتهم وأعدادهم وأسمائهم وأصنافهم

انخطط المباشرة نيويورك مع طيران الشرق الاوسط

تستطيعون منذ الان السفر الى نيويورك بطائراتنا الجمبو الفخمة من طراز
بوينغ ٧٤٧ ونضع في تصرفكم خبرات ثلاث : الدرجة الاولى (مع مقاعد
خاصة sleeperettes)، الدرجة سنيئر والدرجة السياحية. نقلع طائراتنا من
بيروت في رحلاتها الجديدة • ايام الثلاثاء والخميس والسبت من كل اسبوع في
الساعة ١٣,١٠ تماما وتعود اليها ايام الاربعاء والجمعة والاحد.

ابتداء من اول آذار - مارس ١٩٨٣

المحطة الخاصة التابعة لشركة اميركان آرلاينز في نيويورك توفر لكم رحلات
مباشرة لمتابعة سفركم داخل الولايات المتحدة.

للحجز الرجاء الاتصال بوكيل سفركم المعتمد لدى « ايانا » او باقرب مكتب
مبيعات لطيران الشرق الاوسط.
• عن طريق باريس

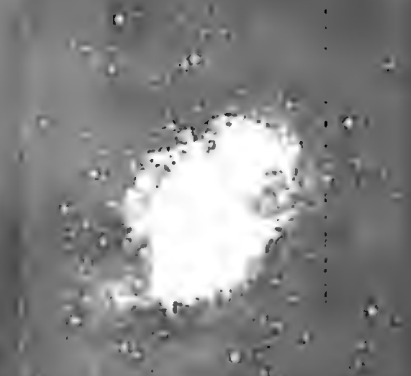
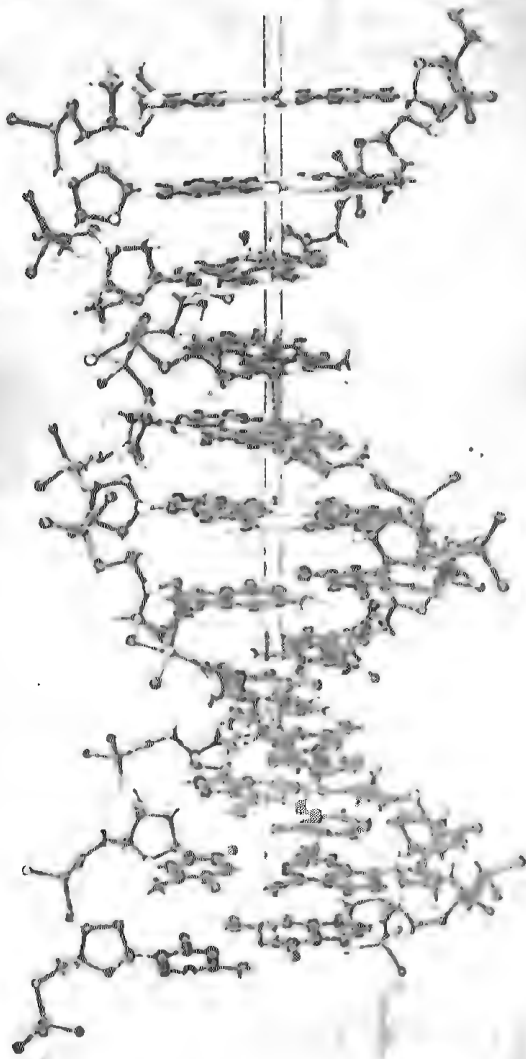


العدد ١٠٠٠
الطبعة الأولى: ١٩٩٢

science
& technology

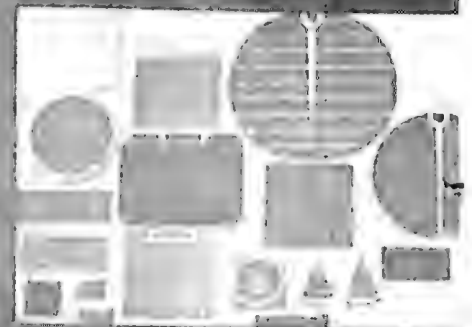
العلم
والتكنولوجيا

Volume 10 Number 10 1992



كيف نشأ الكون

الحمد والكبرياء لله
الجليل العظيم الحكيم



الأسس الهندسية
للعلم والتكنولوجيا

الحياة الثقافية

مجلة ثقافية جامعة تصدرها وزارة الشؤون الثقافية - تونس
من أهدافها:

- خدمة الفاعل العربي في كل مكان
- المساهمة في تطوير البحث والإنتاج والفن
- تقديم صورة صادقة عن الحركة الثقافية والفكرية في تونس

العنوان : وزارة الشؤون الثقافية - القصبة - تونس
الهاتف : 263 . 819
الاشتراكات : عن ستة أعداد : 2,100 دينار تونسي أو ما يعادلها.

العددان ٢٩ - ٣٠

مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية

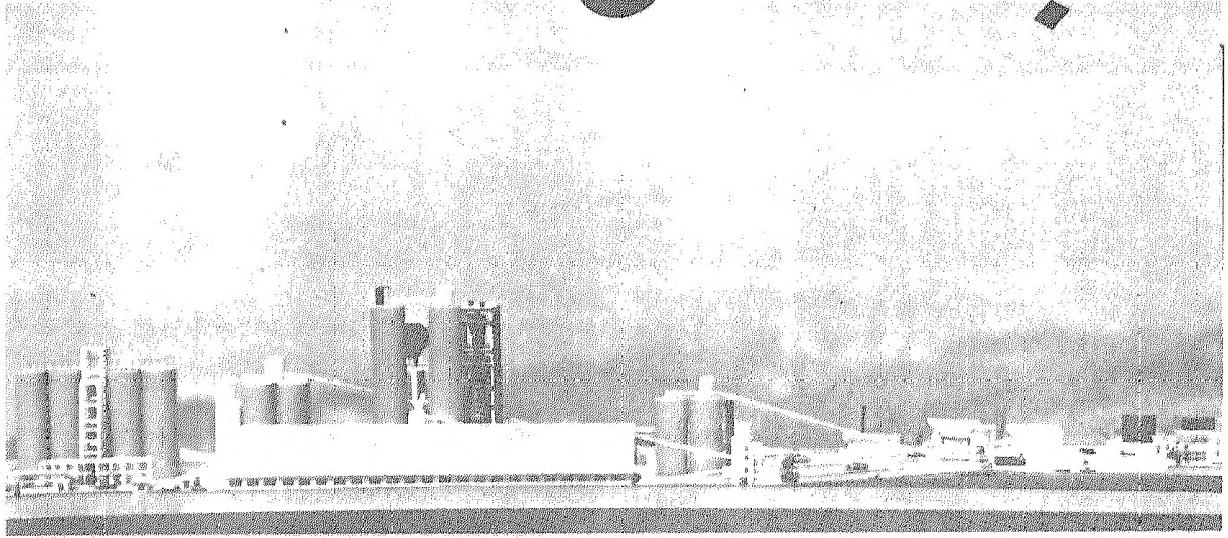
الفكر العربي

تشرين الأول . كانون الأول ١٩٨٢ . العددان التاسع والعشرون والثلاثون . السنة الرابعة

مسألة المدينة والمدينة العربية

تصدر عن : معهد الإنماء العربي - بيروت

يُفِي سَكِيل اِنْشَاء لِبْنَانِ الْعَمَد



شركة تراب
سبيل

بيروت في أوائل القرن الحالي من كتاب (Wortabet, Syria and the Syrian, Ip. 67)
للفنان وودورد (Woodward)



فتاتان لبنانيتان
بالزي التقليدي
القديم.

الغلاف
الآخر

- المقالات والدراسات ترسل باسم رئيس التحرير على عنوان المجلة ص ب ٥٩٠٥ في بيروت.
- المقالات والدراسات التي تنشر لا تعبر بالضرورة عن آراء المجلة.
- المواد الواردة إلى المجلة لا ترد إذا لم تنشر.



بعليك للفنان روبرتس
مأخوذة من كتابه
«البلاد المقدسة»

الغلاف
الأول

